

المشحم
عفا الله عنه

حاشية الطالب بن حمدون بن الحجاج
على شرح بحرون
على لامبئة الأفعال لابن مالك

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

الشمس
عفا الله عنه

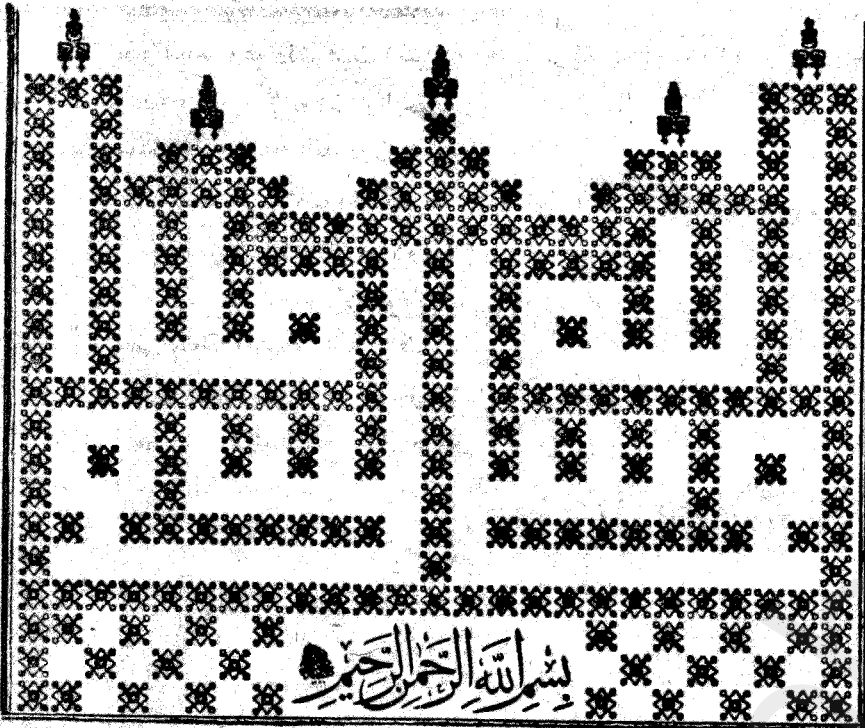
حاشية الطالب بن حمدون بن الحاج
على شرح بحرون
على لامية الأفعال لابن مالك

(مصححة ومنقحة ومهذبة)

دار الفكر

بيروت - ص. ب. ٧٠٦١

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 الحمد لله الحميد الحميد البديع
 للعبد الضال لما يريد حمدا
 يوافي نعمه ويكافي الزيد
 وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
 لا شريك له وأشهد أن سيدنا
 محمدا عبده ورسوله صلى الله
 عليه وسلم وعلى آله وأصحابه
 أجمعين وعلى التابعين
 لهم بإحسان إلى يوم الدين
 (وبعد) فإني كنت شرحت
 القصيدة اللامية بألفية الأفعال
 في علم التصريف للإمام جمال
 الدين محمد بن عبد الله بن مالك
 رحمه الله تعالى بشرح بسطته
 بكثرة الأمثال وإيراد معظم
 مواد الأفعال ليكون صاحبه
 بأبواب اللغة وسبلها ظافرا
 حائزا منها حظا وافرا ثم
 رأيت أن أجرد من مقاصده
 وأسرد من فوائده ما يفي
 عزائم الطالبين عليه ويدعوهم
 الراغبين إليه فانه كتاب عظيم
 الفوائد جم العوائد يسر الله
 بكل منهما النفع لي وإخواني
 في الدين والدنيا بمنه وكرمه
 آمين . قال رحمه الله تعالى
 (الحمد لله) الحمد هو التناء
 باللسان على المحمود بما فيه من
 الصفات الحمودة وهو والمدح
 أخوان (لا أنبئ به بدلا)



(الحمد لله لا أنبئ به بدلا .) (قوله باللسان الخ) هو تقييد بناء على أنه يطلق على كل ما يدل على التعظيم وهو
 المفهوم من الصحاح وغيره أو إيضاح بناء على أن التناء إنما يكون باللسان (فان قيل) يلزم من التعبير
 باللسان فساد عكس التعريف بخروج الحمد القديم وحمد الجماد الشامل له قوله تعالى وإن من شيء
 إلا يسبح بحمده (أجيب) بأن التعريف إنما هو للحمد اللغوي وقد ثبت عن أربابه اختصاصه باللسان
 وعلى تسليم عموم المحمود يراد باللسان مطلق الكلام مجازا مرسلًا بمرتبين استعمال اللسان في الكلام
 اللساني لعلاقة الآلية ثم استعماله في مطلق الكلام لعلاقة الاطلاق والتقييد أو يجعل فيه اللسان
 من قبيل الكناية وهي لا يشترط فيها إمكان المعنى الأصلي (قوله على المحمود) فيه دور لأن المحمود مشتق
 من الحمد وقد أخذ في حده ونظيره تعريف العلم بأنه معرفة للعلوم والحق في الجواب عنه كما قاله بعض
 المحققين إن المراد بالحمود الجزئيات التي يصدق عليها من حيث ذاتها لا من حيث اتصافها بكونها
 محمودة وهذا كما تقول كل نائم مستيقظ وتريد بالنائم الذات لا بقيد وصفها العنواني وبذلك صح النائم
 مستيقظ وبهذا الجواب تدفع الأدوار التي أوردناها على جميع المشتقات التي يؤخذ في تعريف مصادرها
 (قوله بما فيه من الصفات الحمودة) أي الجميلة وهذا هو المحمود عليه أي الباعث على الحمد وخروج به التناء
 باللسان على القبيح أي في مقابلته فهو ذم بناء على إطلاق التناء على الشر لحديث من أثمتم عليه شرا
 وجبت له النار وعلى أنه خاص بالخير كما قاله الجمهور والحديث من باب المشاكلة فقد ذكر الصفات الحمودة
 للإيضاح وظاهره سواء كانت هذه الصفات اختيارية أي صادرة من المحمود باختياره كالأحسان
 وغيره من مكارم الأخلاق أو اضطرارية أي غير صادرة منه باختياره كرشاقة القصد وصفاء اللؤلؤ
 فيتناول التعريف الحمد والمدح ولذلك قال الشارح وهو أي الحمد والمدح أخوان وهذا مذهب الرغزبي
 في الفائق والمجد في القاموس وقيدها الفخر الرازي بالاختيارية حقيقة أو حكما مفرقا بين الحمد والمدح
 ويلزم عليه كون التناء على الصفات القديمة غير حمدا لأنها غير مسبوقة بالاختيار والاتفاق على أنه حمد
 وأجيب بأنها لما كانت مبدءا للأفعال الاختيارية بالقدرة والارادة والعلم والحياة مثلا يتأتى الخلق

والرزق والهداية والتعليم وغير ذلك مميت اختيارية مجازا مرسلًا علاقته الأصلية والفرعية وهذا بخلاف المدوح عليه فلا ينظم كونه اختياريا حقيقة ولا حكما يقال مدحت اللؤلؤة على صفاتها ومدح فلان فلانا على وضاعة الخد ورشاقة القد دون حمد ولاشعار الحمد بالاختيار اختيار في مفتتح القرآن على المدح فكانت أول جملة من الكتاب الحكيم تفيد أنه سبحانه فاعل بالاختيار لا بطبع أو تعليل وهي قاعدة عظيمة في أصول الدين (١) (فوائد * الأولى) الحمد للتقدم لغوى والحمد العرفي فعل ينيء عن تعظيم النعم بسبب الانعام على الحامد أو غيره كان قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً وخدمة بالركان فهو أعم مورد أو أخص متعلقاً والغوى بالعكس فثناء باللسان في مقابلة احسان لغوى وعرفي وثناء باللسان لأجل السكال لغوى فقط واعتقاداً وعمل لأجل الاحسان عرفي فقط وأما الشكر لفة فهو الحمد عرفاً وأما الشكر عرفاً فهو صرف العبد لجميع جوارحه للنعم به عليه وغيره فاقبها يرضى النعم في عموم الأوقات وهو المسمى بالتقوى والاستقامة كصرف البصر في نظر الآيات للاعتبار وتعرف جلال الصانع وجماله والسمع في تلقى الأوامر والنواهي للامتثال وغير ذلك (٢) والشكر بهذا المعنى هو المراد في آية وقيل من عبادى الشكور وحديث أفلا أكون عبداً شكوراً وهو الذى عبر عنه الجنيد حين سأله خاله السرى بقوله ما الشكر يا فتى قال أن لا يعصى الله بنعمه وهو أخص وجوداً من كل الحمدين كأن بينهما عموماً وجهياً فهذه ثلاث نسب ومن جعلها ستاً بزيادة نسبة الشكر للغوى إلى كل من الثلاثة قد وهم وإن جازاً أكثرهم على ذلك لأن الشكر للغوى وهو الحمد العرفي فنسبته هي بعينها نسبة الشكر للغوى لترادفهما على معنى واحد والنسب إنما تعتبر بين العنيين العقوليين وأما الترادف فليس من النسب الأربع لأنه نسبة بين الألفاظ فقط (الثانية) للحمد أركان خمسة الصيغة والحامد والمحمود به وهو صفة كما يدرك العقل السليم حسنها وهذه الثلاثة تضمنها لفظ الثناء والرابع المحمود وهو أن تضمنه لفظ الثناء أيضاً صرح به في قوله على المحمود والحامد المحمود عليه وهو ما يقع الوصف الجميل مقابله أو بازائه فهو كالباعث على الحمد وهذا مصرح به في قوله بما فيه من الصفات المحمودة (الثالثة) يجوز في الحمد الرفع وهو الأرجح والنصب والحفض فالرفع على الابتداء والخبر في المجرور بعده إلا ان لام الجر يجوز فيها الضم

(١) ثم ان المحمود به والمحمود عليه قد يتغيران بالذات كما لو أحسن إليك زيد فقلت زيد شجاع أو غام فالمحمود عليه الاحسان والمحمود به الشجاعة أو العلم وقد يتحدان بالذات فيتغيران بالاعتبار فقط كالو أحسن إليك زيد فقلت زيد محسن فلا احسان من حيث انه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث اشتغال الصيغة على ذكره محمودة ثم المحمود عليه تارة يكون من الفضائل وهي الصفات القاصرة على المحمود التي لا تقتضى لذاتها التعلق بغيره واتفان الغير بأثرها كالشجاعة والعلم وتارة يكون من الفواضل وهي الصفات المقتضية لذاتها التعدي إلى الغير كلاحسان ودفع الضرر والهداية والتعليم ومفرد الأول فضيلة والثاني فاضلة كما أشار إليه من قال :

فضائل صفات ذات يا فتى
مفرد الأولى آتى فضيله

فواضل صفة فعل قد آتى
والثاني فاضلة خذ وسيله

هذه الزيادة ثابتة في نسخ الطبعة المغربية وليست في نسختين معتمدتين بالقلم والله أعلم .
(٢) قيل لأبي حازم ما شكر العينين قال إذا رأيت بهما خيراً أعلنته وإذا رأيت بهما شراً سترته قيل فما شكر الأذنين قال إذا سمعت بهما خيراً وعيته وإذا سمعت بهما شراً دفعته قيل فما شكر اليدين قال أن لا تأخذ بهما ما ليس لك ولا تمنع حقاها لله فيما قيل فما شكر البطن قال أن يكون أسفل صبراً أو أعلاه علماً قيل فما شكر الفرج قال كما قال تعالى والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم إلى ما لو من قيل فما شكر الرجلين قال إن رأيت شيئاً غبظته استعملتها له وإن مقتته كفتها عنه وأنت شاكر لله اهـ .

إتباعاً لحركة الدال وهي قراءة ابن أبي عملة والنصب على اضمار فعل لا يظهر لأنه من المصادر التي أقيمت مقام أفعالها بعد حذفها بالجماع وجوباً نحو سقيا ورعيا وشكرا قال سييويه ومن العرب من ينصب بالألف واللام من ذلك قولك الحمد لله فينصبها بنوعيم وناس من العرب كثيراً اه قوله ينصب أي المصدر فالمفعول محذوف دل عليه المقام وهو كون الكلام في باب المصدر وقوله بالألف واللام متعلق بمحال مقدرة أي حال كونه مقروناً بالألف واللام وصاحب الحال هو المفعول المقدر ويحتمل أن تكون الباء بمعنى مع وعلى كل فاللام في لله لام تقوية لأن الفعل المقدر يصل بنفسه والتقدير أحمده الله الحمد ثم حذف الفعل وقدم لفظ الحمد اهتماماً به لأن المقام مقام حمد وان كان اسم الله أهم في نفسه والخفض على الإتيان وهو مهيح مسلوكة عند العرب وحركة الأعراب حينئذ مقدرة منع من ظهورها حركة الإتيان^(١) (الرابعة) اسم الجلالة عربي على الأصح وتكلم غير العرب به من توافق اللغات والأصح أيضاً أنه منقول لا مرئجل وفي مادته أقوال قيل من لا يلوه أي احتجب أو من لا يلبه أي ارتفع أو من وله أي طرب أو فزع أو تحير وأصله ولاه فأبدلت الواو همزة كاشاح وإعاء وحلى بال وحذفت الهمزة تخفيفاً وعوض عنها أل أو نقلت حركتها إلى لام التعريف وأدغمت لام أل في لام لاه أو من أله أي عبداً أو ولع أو سكن أو أقام أو احتاج أو فزع أو تحير وأصله الاله في بال وحذفت الهمزة بعد النقل أو دونه ثم جعل علماً ويتخلص من هذه الأربعة اثنا عشر قولاً ضمن معاني اشتقاقها الشيخ المحقق سيدي الطيب بن كيران في قطعة ذكرها في شرح ألفية السير وهي :

يا من تحجب عن إدراك باصرة * ومن ترفع في عليائه شانا * ومن يعرفانه الأبرار قد طربت
ومن هو المفرغ المهود احسانا * ومن تحيرت الأبواب فيه ومن * إياه يعبد أهل الحق اذنانا
ومن به أنفس الكرام قد ولعت * ونحوه سكتت تؤم رضوانا * ومن هو الدائم الباقي القسم بلا
حد وكل سوى فناؤه باننا * ومن إليه احتياج الخلق قاطبة * وهو الغني على الإطلاق إيقانا
امن على مذنب بتوبة خلصت * وامنحه منك رضى وهبه غفرانا

وضمنها أيضاً شيخنا الأخ الفقيه العالم الضابط للمشارك المحدث أبو عبد الله سيدي محمد بن حمدون ابن الحاج في قطعة ذكرها في شرحه لآخر ترجمة من صحيح البخاري وهي :

أنت الرفيع في العلياء محتجبا * عن درك باصرة واللب حيران * وأنت مفرغنا وفيك قد طربت
أرار معرفة إليك إذعان * وفيك قد ولعت نفوس تكرمة * إليك قد سكتت وزاد ايقان
إليك محتاج قطعاً كل كائنة * وأنت باق دواما منك احسان * فامن بغناة حسنى ونيل رضى
فأنت غيث الورى وأنت رحمان

(قوله بعيت الشيء أبعيه أي طلبته) منه قوله تعالى أفغير دين الله تبعون وقد يقال بعيت الشيء أي طلبته له ومنه يعونكم الفتنة (قوله والضمير المجرور بالباء للحمد) قال في الكبير ويجوز عود الضمير إلى الله سبحانه أي غير متبدل به إلها غيره اه والأول أولى لافادته الاخلاص في العبادة فإنه أفاد أن حمده للمولى سبحانه وقع على وجه الاخلاص حيث قيد بعدم طلب العوض وهذه أعلى الطرق وهي عبادته سبحانه وتعالى لذاته لا لطلب ثواب أو خوف عقاب وقوله في الكبير في تقدير الاحتمال الثاني أي غير متبدل به إلها غيره الأولى محمودا غيره وذلك لأنه لم يتقدم ما يقتضى حصر الألوهية فيه بل اختصاص الحمد به المستفاد من جعل أل للجنس كما هو اختيار صاحب الكشاف في الحمد لله تصريح بأن الحمد مختص به ويلزمه عدم مشاركة الغير له فان الحصر يتضمن حكماً إيجابياً وحكماً سلبياً (قوله في محل الحال من فاعل الحمد المدلول عليه به) فيه نظر إذ الصحيح انه لا يتحمل ضمير الأن عدولهم عن النصب إلى الرفع مبالغة في الفرار مما يدل على التجدد والصواب أن الجملة مستأنفة للبيان أو حال أما من الجلالة فيكون ضميره له

(١) وانفقوا على أن الحمد غير مختص بعبادة حمد وإنما هو التناء باللسان كما تقدم وما في لاه المرفة والمارة وجلته الانشائية أو الخبرية وألفية الاسمية أو الفعلية تكفل بتحقيقه أرباب المواشى الكشافية والبيضاوية والطولية وملخصه ما في حواشي الشيخ الوالد رحمه الله على التلخيص فلا حاجة إلى إيرادها لأنها ليست من مقاصد هذا الفن اه

وهو

يقال بعيت الشيء أبعيه أي طلبته وبدل الشيء عوضه والضمير المجرور بالباء للحمد والجملة في محل الحال من فاعل الحمد المدلول عليه به لأنه بمعنى أحمده الله أي أحمده الله غير طالب بجمدي له عوضا بل لما يستحقه لذاته سبحانه وتعالى من الحمد (حمدا يبلغ من رضوانه الأملا)

وهو الرابطة إذ المضارع النفي لا يتعين فيه التجرد من الواو على مذهب الأكثر وإما من الضمير المستتر في الخبر فالضمير للمحمد (قوله) يقال بلغت الشيء بالضعيف وأبلغته) قرى باللغتين قوله تعالى أبلغكم رسالات ربي والتضعيف فيه لتعدية بلغ إلى اثنين والأمل مفعوله الثاني أي يبلغ الحامد الأمل فحذف المفعول الأول للعلم به بقرينة ما سبق وأشبعت فتحة الأمل لأجل النظم ومن رضوانه متعلق ببليغ أو الأمل فمن على الأول لا ابتداء للفاية وعلى الثاني لبيان الجنس أي الأمل الذي هو رضوان الله تعالى أي رضاه وعدم سخطه وهو أفضل ما يناله العبد يوم القيامة (قوله) بالتخفيف) أي وأما التأميل فهو مصدر أمل بالتشديد بمعنى رجا أيضا وهو الكثير في الاستعمال والتخفيف فصيح خلافا لمن أنكروه (قوله) منصوب على المصدر والعامل فيه الحمد) يرد عليه أمران الأول أن أعمال المصدر العرف باللام قليل وذلك لأنه عند عمله مقدر بان والفعل فكما لا تدخل لام التعريف على أن مع الفعل ينبغي أن لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين الشيء وما قدر به قيل لم يأت شيء في القرآن من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل أو مفعول صريح وإنما جاء عاملا بحرف الجر كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء * الثاني الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر الأجنبي وهو غير جائز (فان قلت) الخبر مرفوع بالابتداء على الصحيح فلم يلزم الفصل بأجنبي (أجيب) بأن للحمد جهتين جهة ابتدائية وبها يعمل في الخبر وجهة مصدرية وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملا بها ولزم فصل معموله باعتبار جهة معموله باعتبار جهة أخرى وهو ممنوع تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغاير الذاتين خلافا للسعد فالصواب أن حمدا منصوب بعامل محذوف أي أحمد حمدا وتكون الجملة لا محل لها من الاعراب لأنها اعتراض بين المعطوف وهو جملة الصلاة والمعطوف عليه وهو جملة الحمد وهذا الوجه كما انه قوي من جهة اللفظ قوي من جهة المعنى أيضا لافادة الحمد مرتين مرة بالاسمية ومرة بالفعلية وعلى ما جوزه الشارح من الوجه الذي ذكره يصح أن يكون جملة لا ينبغي به بدلا معترضة أيضا بين للمفعول المطلق وعامله لافادة التنويه والتسديد قول الناظم (ثم الصلاة) عطف بتم ايذاننا بتباين للرتبتين لأنه وجب عليه حقان حق الله وحق لرسوله وبين الحقين ما لا يخفى وان كان حق الرسول من جملة حق الله أشاره الكبير وهو مخرج على ما نصوا عليه من انه قد يجعل تغاير البحثين والكلامين بمنزلة التراخي في الزمن والافالترتيب مع التراخي المستعمل فيه ثم يخص بعطف المفردات كما قاله الرزوقي ومعلوم ان ما هنا عطف جملة على جملة وأل في الصلاة للحقيقة لا من حيث هي ولا من حيث وجودها في بعض الأفراد بل من حيث وجودها في جميع الأفراد قضاء لحق المبالغة التي اقتضاها المقام (١) وعلى الاستعلاء المعنوي خبر عن الصلاة وان كان من صلته في الأصل لأنه يجوز الاخبار عن المصادر التي تهدي بحرف بذلك الحرف تقول الانكسار على الله والاعتماد عليه قال الله تعالى لا تثريب عليكم نص عليه الرضى والجملة لانشاء طلب مضمونها ان أريد بالابتداء صلاة الله تعالى ولا نشاء نفس مضمونها ان عنى به صلاة الخلق (٢) (قول الشارح والصلاة في اللغة الدعاء) أي لقوله تعالى وصل عليهم ولا ينبغي ان تكون

يقال بلغت الشيء بالضعيف وأبلغته بمعنى أوصلته والرضوان بضم الراء وكسرهما مصدر رضى عنه رضا ورضوانا والأمل الرجاء يقال أمله يأمله بالتخفيف كأمله يأمله وهو هنا بمعنى المأمول وحمدا منصوب على المصدرية والعامل فيه الحمد ويبلغ في محل النعت له (ثم الصلاة على خير الورى) والصلاة في اللغة الدعاء

(١) وهي اسم مصدر صلى والقياس تصلية وهو مسنوع كاسيأ أن خلافا لمن أنكروه اه
(٢) والفرق بينهما كالفرق بين الصلاتين في حديث من صلى على واحدة صلى الله عليه بها عشرا وان الاول في الحديث دعاء بالرحمة والثاني نفس الرحمة وخبر ضد شر اسم تفضيل أو مصدر خازر بمعنى اختار والإضافة على معنى من وأق بالصلاة بعد الحمد دعاء بين الحقيقة والقرينة فانها أمرت بشكر الوسائط بعد شكر النعم الحقيقي في الحديث من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن صنع اليكم مسروفا فكافئوه فان لم تجدوا ماتسكافئوه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه أخرجه الامام أحمد وغيره واقترافا لما علمنا الله من جعل ذكره مقارنا لذكر نبيه في كلمة التوحيد وامثال الخبر كل أمر لا يبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة على فهو أقطع وهو وان ضمه البخاري يجوز العمل به في الفضائل باتفاق والوارد من نحو من صلى على في كتاب لم تنزل الملائكة تصلي عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب ومن نحو من صلى على مرة واحدة صلى الله عليه بها عشرا ورجاء لأن يقبل بها الدعاء المذكور ضمنا في الحمد لله لأنه تعرض بالوسائل : إذا أتى عليك المرء يوما كفاك من تعرضه التثناء وصريحا في قوله حمدا يبلغ من رضوانه الأملا وقد قال عمر رضي الله عنه الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء حتى يصل على النبي صلى الله عليه وسلم اه .

الصلاة بمعنى الدعاء على الإطلاق لانه لا يقال صليت على عدوي في معنى دعوت عليه لأن صليت على فلان في معنى الخنو والعطف والرحمة ولذلك عدى بعلى كما يقال صليت على الميت أي دعوت له بدعاء من يحن عليه ويتعطف فان أتى بلفظ الدعاء عدى في الخير باللام وفي الشر بعلى فهذا فرق ما بين الصلاة والدعاء وأهل اللغة لم يفرقوا ولا بد من تقييد عباراتهم وظاهر كلام الجماعة أن الصلاة من قبيل المشترك حيث قالوا الصلاة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الأدميين دعاء لكن تعقبه ابن هشام في معنى اللبيب بأوجه ثلاثة أولها اقتضاء كلام الجماعة الاشتراك والمجاز أولى بالتقديم عليه ثانيها ليس عندنا في اللغة فعل يختلف معناه باختلاف اسناده الى الفاعل ثالثها ان من شرط المفسر صحة وقوعه موقع المفسر وهنا لا يصح اذ لو جعل دعاء موضع صلي في قولك صلي فلان على زيد لبطل المعنى وانعكس المقصود لانه يقال دعائه في الخير ودعاعليه في الشر واستصوب أن الصلاة لغة بمعنى واحد هو العطف ثم هو بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الأدميين دعاء بعضهم لبعض فتكون من قبيل التواطىء أو المشكك لاتحاد معناها مع كل مسند اليه واعترض أبو حفص الفاسي في حواشيه على المعنى كلا من الأوجه أما الأول فانه لا اشتراك اذ ليس الاستغفار معنى حقيقياً للصلاة فالترزم المجاز وأما الثاني فانه لا اشتراك حتى يختلف المعنى الحقيقي وأما الثالث فان المدعى أن بين صلي ودعا ترادفا باعتبار تعدى الأول بعلى والثاني باللام لامطلقاً وإذا كان الأمر كذلك فكل من المترادفين يصح أن يحل محل الآخر وذلك ظاهر (قوله) والمراد الدعاء له صلى الله عليه وسلم بما هو أهله) اختلف هل ينتفع عليه السلام بصلاتنا عليه ويزيده الله تعالى رفعة بذلك أولاً والأول أصح لأن رحمت الله لا تنتهي ولا تنحصر ووفق بينهما بأن الأول فيه اخبار عن كرم الله تعالى وعدم تناهي افضاله والثاني فيه تنبيه على الأدب في التصد وقال أبو حامد الفاسي لا أظنهم يختلفون في انتفاعه عليه السلام بصلاتنا عليه كما أنهم لا يختلفون قطعا في حصول الأجر لنا بطلبها فانظر ما معنى اختلافهم وترددهم في أن النفع عائد علينا أو له عليه السلام قول الناظم (خير الوري) هو اسم تفضيل حذفته همزته لكثرة الاستعمال وقد لا تحذف كقوله «بلال خير الناس وابن الأخير» واطراف اسم التفضيل على معنى بعض فهو بعض الوري الذين قاقهم في الفضل ويحتمل أن يكون مصدر خارج عن اختياره والاضافة على معنى من وهذا أولى من جعله اسم تفضيل لما فيه من المباهلة والوصف بالمصدر بل لا المباهلة بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم لأنه أصل الوجودات (قوله) والوري (الخلق) أخذنا من وري الزند كضرب وورث خرجت ناره سمى الخلق بذلك لخروجهم من العدم إلى الوجود (قوله) وخير الخلق نبينا) أجمع من يعتد باجماعه على ذلك واستثنوه من الخالق في تفضيل الرسل على الملائكة أو العكس وقوله عليه السلام لا تفضلوني على يونس بن متى (١) معناه لا تفضلوني على يونس تفضيلاً يؤدي إلى نقص في يونس (قوله) ولهذا استغنى بهذا الوصف عن التصريح باسمه) يعني لما اختص بهذا الوصف كان اذا أطلق إنما يصير علما عليه فلا حاجة إلى تعيين اسمه بعد ذلك كما قال ابن زيدون :

لسنا نسمةك إجلالا وتكرمة * وقدرك المعنى عن ذاك يفينا
إذا انقردت وما شورك في صفة * فحسبنا الوصف أيضا حيا وتبيننا

قول الناظم (وعلى ساداتنا) فيه استعمال السيد لغيره تعالى وما ورد السيد الله منسوخ أو تواضع أو باعتبار السيادة المطلقة وأعاد لفظة على وأدخلها على الآل ردأعلى الشيعة فانهم يذكرون النبي صلى الله عليه وسلم وآله مقررين بغير فاصل من الحروف ويروون في ذلك حديثاً موضوعاً (٢) واعادة العامل تقيده افراده صلى الله عليه وسلم بالصلاة وحده ثم الصلاة على آله تبعاً وفي ذلك كمال الأدب (قول الشارح جمع سيد) السادة في النظم إن كان بغير ألف بعد الدال فهو جمع سيد وإن كان بها فهو جمع سادة الذي هو جمع سيد

(١) أحببته بأنه قال ذلك تواضعا أو قبل أن يعلم بأنه أفضل الخلق اه (٢) وهو لا تفصلوا بيني وبين آلي بعلى اه .

فيكون

والمراد الدعاء له صلى الله عليه وسلم بما هو أهله والوري الخلق وخير الخلق هو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ولهذا استغنى بهذا الوصف عن التصريح باسمه (وعلى ساداتنا آله وصحبه الفضلاء) السادات جمع سيد يقال ساد قومه سيادة

فيكون من قبيل جمع الجمع وفي الصباح كل منهما جمع سيد إلا ان جمع سيد على سادة غير مقيس والقياس سياد لقول الألفية: وفعال وشبهه انطقا * في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى من غير ما مضى... وفي وزنه خلاف يذكر عند قوله وكخفيف طيب (قوله سوددا) بهمز أو بغير همز وأوله مضموم دائماً وإما ثالثة ففيه الضم كقنفذ والفتح كجندب فهي أربع لغات (قوله سادات الأمة) أي أمجادهم وشرفاؤهم كما في الصباح وقال ابن الأثير وغيره السيد هو الحليم أو الجليل أو الذي يفرع إليه في النوائب وذكر معاني أخر أغفلها المجد في القاموس قول الناظم (آله) هو اسم جمع غلب إضافته إلى عاقل ذي خطر فلا يقال آل الفرس ولا آل الحجام والاسكاف أي الصانع وإما آل الصليب فلتنزيهه منزلة العاقل حيث عبده وأما ادخلوا آل فرعون قهركم أو أشرفاهم فيهم وإضافته للضمير كما في النظم جارة خلافا لمن منعها متمسكا بأنه مختص بالإشراف والظاهر لوضوحه أشرف وفيه لفظ الضمير فيه شرف الاعرفية ومعناه يشرف بمرجه (قول الشارح وأصله أهل) أي فأبدل من الهاء همزة ساكنة ثم الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كراهة اجتماع همزتين هذا مذهب سيويوه وفيه إبدال الخفيف بالثقل والشأن العكس إذ الهاء أخف من الهمزة وأجيب بأن الهمزة وإن كانت ثقيلة فهي توصل إلى الخفيف لأنها لا تقرأ ساكنة بعد همزة أخرى بل تبدل من جنس حركة ما قبلها لقول الألفية: ومدا ابدل ثانی الهمزین من كلمة أن يسكن كآثر واتتمن

وسوددا فهو سيدهم وهم
رضى الله عنهم سادات
الأمة وآل الرجل
عشيرته وأهله وأصله
أهل بدليل قولهم في
تصغيره أهيل وتخصيص
آله صلى الله عليه وسلم
بني هاشم وبني عبدالمطلب
دون من سواهم من
العشيرة لعله شرعى
لأنهوى والصحب جمع
صاحب كركب وراكب
والفضلاء جمع فاضل ككشراء
وشاعر ولكنه جمع على
غير قياس لأن فاعلا
لا يجمع على فعلاء بل
قياسه الفعل والفعال
بضم الفاء مشدد العين
كالعذل والعذال في
عادل والفضل الزيادة
فمن زاد على أحد بشيء
فقد فضله ولا يخفى
ما فضلهم الله به على غيرهم
رضى الله عنهم

وذهب الكسائي إلى أن أصله أول بالتحريك فأبدلت الواو ألفا بدليل قولهم في التصغير أويل واختاره جمع من المحققين (قوله) وتخصيص آله إلى قوله لعله شرعى لأنهوى (المتعين الجزم بأنه شرعى ولا معنى لهذا الترجي والمراد ببني هاشم والمطلب المؤمنون منهم وكذا المؤمنات من بناته وتفسير الآل في هذا المقام بهذا لا يخسن فإن الأول له معان باعتبار مقامات ولا يحسن أن تعد أو الألفي مقام المدح كهذا المقام كل مؤمن تقي لحديث آل محمد كل تقي أنا جد كل تقي وفي مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وفي مقام حرمة الزكاة الأصح عند المالكية أثاره المؤمنون من بني هاشم زاد الشافعية والمطلب وهو قول قوى في المذهب درج عليه خليل في مصرف الزكاة فقال وعدم نبوة لهاشم والمطلب ويوجد في بعض نسخ الشارح بدل المطلب وبني عبد المطلب وهو خطأ إذ بنو عبد المطلب من بني هاشم (قوله والصحب جمع صاحب) هذا مذهب الأخفش والقراء ومذهب سيويوه والجمهور أنه اسم جمع له وهو الحق لتصغيره على لفظه ولو كان جمعا لوجب أن يرد إلى مفردة في حالة التصغير فيقال صاحبي بالألف ولا يصغر على لفظه ولا يقال للقرن ان اسم الجمع هو مالا واحده من لفظه وإتمامه من معناه وهذا له واحد من لفظه لاناقول ذلك نظرا للغالب أو خلاف التحقيق وإنما الفرق بينهما لفظي بكونه معاير للدوازين المعلومة للجموع ومعنوي بأن الجمع كلية في قوة التكرار بحرف العطف واسم الجمع كل أفاده الأثموني في شرح الألفية قول الناظم (الفضلاء) مجرور نعمت للآل والصحب تابع لهما في إعرابهما وعلامة جره تعتبر باعتبار الألف الموجودة فيه وذلك يتبين بذكر تصريفه فتقول وقف المصنف عليه بالاسكان فوقعت الهمزة فيه ساكنة إثر فتحة اللام والألف الذي بينهما حاجر غير حصين ثم خفت بإبدالها ألفا كهمزة الرأس والبأس فاجتمع ألفان فلك الجمع بينهما بتطويل المد في زمن مقدار ألفين فتكون حركة الاعراب على هذا مقدرة على الألف الطول ولك حذف أحدهما فإن حذف أولهما فحركة الاعراب تقدر على هذا الباقي وإن حذف الثانية فحركة الاعراب مقدرة فيها وتكون نظير ألف القصور المنون قال العلامة الاستاذ أبو عبدالله سيدى محمد بن عبدالسلام الفاسي في شرحه هذا حكم هذه الكلمة وأماها إذا كانت في محل الوقف وليست من باب المددود الذي قصر للضرورة كما يقال والله تعالى أعلم (قول الشارح لأن فاعلا لا يجمع على فعلاء) نحوه في مادة شاء من القاموس والصحاب والمحكم وهو غفلة عما قرره النحاة من أن فاعلا الدال على سجية مدح أو ذم يحمل على قبيل في الجمع على فعلاء كما في التسهيل

وغيره وحمل شراح الالفية المضاهاة في قولها :

ولكريم ونجیل فعلا * كذا لما ضاهاها قد جملا

على كل مادل على معنى غريزي أو كالغريزي فيدخل في ذلك فاضل وفضلاء وشاعر وشعراء قول الناظم (وبعد فالفعل) الفاء على تقدير دخول أما أو توهمه والفرق ان المقدر كالمذكور في نظم الكلام والتوهم انما يلاحظ فيه جانب المعنى دون تقدير في اللفظ وعلى تقديرها فالواو عوض عنها والظرف أعنى بعد يجوز أن يتعلق بها ان قلنا ان حروف المعاني يجوز أن تعمل في الظرف وعديله أو بالفعل المحذوف الذي نابت عنه لأنها نائمة عن مها يكن من شيء أو بمقدر بعد الفاء مبتدأ غير اعنه بما بعده أو فعل وعلى توهمها فالواو استثنائية بيانية كأنه قيل ماذا تقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة فأجاب مها يكن من شيء في الوجود بعد ما تقدم فقولي الفعل أو أقول الفعل من يحكم تصرفه فالظرف يتعين أن يكون معمولا للمقدر بعد الفاء ولا يصح أن تكون عاطفة لتعذر عطف الخبر على الانشاء عند ابن مالك وغيره لما بينهما من كمال الاقطاع بلايهام وصرح الجعبري وغيره بأن عامل الظرف في مثل هذا التركيب وهو اذا كان ما بعد الفاء ليس أمرا ولا نهيها محذوف والقول محذوف أيضا وأقول بعد ما تقدم تنبه بالفعل الخ أي إن تنبهت بالفعل فالفاء سببية (قول الشارح اللبينة) أي تضمنه حرف الاضافة أو لافتقاره في بيان معناه الى المضاف اليه وانما أعرب عند ذكره لقوة جانب الاسمية لاختصاص الاسماء بالاضافة أولسبها بحرف الجواب في الاستثناء به عما بعده أولانها حيث كانت تنفقر الى المضاف اليه صار منها كالجزء فلما حذف كان الباقي بعض كلة وبعض الكلمة لا يستحق اعرابا (قوله على الضم) حق المبنى أن يبني على السكون لكن بني على حركة تخلصاً من سكونين وحيث كان اسما وحق الاسم أن يتصرف فيكون مرة عمدة ومرة فضلة ومرة مضافا اليه أحدها وكان هو أبدا لا يكون عمدة نقص منه في حالة اعرابه علم العمدة الذي هو الضمة فأعطيها في حال البناء ليوفر عليه مقتضاه بحال الاصلة (قوله لقطعها) اللام توقيفية بمعنى عند وليست للتعليل لان القطع ليس علة للبناء (قوله مع ما يشتمل) فيه نظير المراد هنا الفعل الصناعي فقط أعنى مادل على حدث وزمان وعليه اقتصر الجاني وهو ظاهر ابن عباس والسكلائي وغيرها من الشراح بل خصوص للماضي منه لانه انما تكلم على تقلبه وهو وانتقاله من حال الى حال كما سيأتي وجعلوا التصريف للفعل دون المصدر مع أنه أصل له ولغيره باعتبار أن اشتقاق تلك الاوزان ونحوها لمعانيها التي تدل عليها وعين القيس منها من غيره مبني في الاصطلاح على الافعال حتى المصدر نفسه فيقال مثلا قياس مصدر الثلاثي المتعدي فعل واسم الفاعل منه فاعل واسم المفعول منه مفعول واسم المصدر من المفتوح العين في الماضي المكسورها في المضارع مفعول بفتح العين واسم الزمان والمكان منه بكسرها وما أشبه ذلك فلما كانت معرفة الفعل سابقة في الاصطلاح على معرفة هذه الأشياء جعل الفعل كأنه الذي صرف وغيرت بنتيه لهذه الأبنية وقال بعضهم المراد بالفعل في كلام الناظم خصوص المصدر قال المحقق أبو عبد الله سيدي محمد بن عبد السلام القاسمي وهذا الذي ذكره هذا البعض هو الظاهر عندي أو المتعين فالضرب مثلا يشتق منه الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان والآلة فهذه معان مدلول عليها بالصيغ وهي تدرك من طريق القياس التصريفي فعلى هذا المشتقات طريق معرفتها القياس قال ابن جنى في شرحه لكتاب المازني قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يتوصل الى ذلك إلا من طريق التصريف وهذا هو قصد المصنف بدليل قوله ان من أحكم التصرف حاز من اللغة الابواب والسبلا إنظرة فقد أطال في ذلك (قوله وغير ذلك) أي كأسماء الآلة (قوله اتقانه) هو منعه من الخروج عما يستحقه (قوله وتصرف الشيء) تقلبه (من حال الى حال) كتقلب ضرب المبنى للفاعل الى ضرب المبنى للمفعول والى يضرب ويضرب بالبناء ين وإلى اضرب وضارب وضراب وضروب ومضراب ومضروب ومضرب بفتح الراء وكسرها ونحو ذلك

(وبعد فالفعل من يحكم تصرفه * يحزم من اللغة الأبواب والسبلا) بعده من الظروف المبنية على الضم لقطعها عن الاضافة لفظا والتقدير وبعد ما تقدم والمراد بالفعل هنا الفعل الصناعي من ماض ومضارع وأمر مع ما يشتمل على حرف الفعل ومعناه من مصدر واسم فاعل واسم مفعول واسمى زمان ومكان وغير ذلك وإحكام الشيء اتقانه وتصرف الشيء تقلبه من حال إلى حال

و من ثم عرف التصريف في الاصطلاح بأنه تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لعمان مقصودة لا تحصل إلا بها خروج الماضي إلى الاستقبال بالطلب نحو غفر الله لك أو الوعد نحو إننا أعطيناك السكوتر أو النفي بلا نحو قوله فوالله لا زرتكم أبداً ليس من التصريف المصطلح عليه في شيء لبقاء البنية مع هذه التصرفات وكذا خروج المضارع عن الحال والاستقبال إلى الماضي ولم الجازمتين وبلو الشرطية نحو ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم (قوله وتصريفه تقليبه) تصريف مصدر صرفت الشيء حولته من حال إلى حال ومطووع هذا الفعل تصريف نحو علمته فتعلم فانتقالات الفعل ليس تصريفاً باعتبار أن الواضع أو التكلم صرفها ويسمى تصرفاً باعتبار نفس الفعل ومطووعته لتصرف المصريف والناظم غيرهما بالتصرف وفيما يأتي بالتصريف (قوله وبه سمى هذا العلم) لفظ التصريف يطلق في الاصطلاح على أمرين أحدهما تغيير بنية الكلمة لغرض معنوي كما تقدم أو لفظي كتغيير قول وغزو إلى قال وغزافان الغرض تخفيف اللفظ وأما المعنى فلا يختلف وكالادغام في شد ومد ثانيهما العلم بالتواعد الكلية التي تعرف بها هذه التغييرات العنوية وما يتبعها من الأحكام اللفظية من الحركات ونحوها إذا علمت هذا فقول الشارح وبه الضمير عائد على التصريف لا باعتبار المعنى السابق الذي هو تغيير بنية الكلمة لغرض معنوي بل باعتبار المعنى الثاني الذي هو العلم بالتواعد قول الناظم (يخز من اللغة الأبواب والسبلا) اللغة بالضم اسم على فعل كقفل من لغا يلفو إذا تكلم حذف لأمه وعض عنها هاء التانيث وفتحت العين لمناستها ويجمع على لغى مكسراً قياس كغرفة وغرفة وبرر ويجمع تصحيحاً جمع مؤنث على لغات كبنات ويجمع مذكراً على لغين كشيخين وهو شاذ ولم يذكر صاحب القاموس في المعتل تكسيرها اتكالا على الشهرة والمناسب لصنعيه في المجموع ذكره كإفعل الجوهري ولغة كل قوم ما يتحاورون بها ويعبرون بها عن مقاصدهم فيصدق بالفرد والمركب وهي في تعريف حملة الشريعة العلم الباحث عن مفردات كلام العرب وما ألحق بها من حيث مدلولاتها الموضوعية هي له ومن حيث ضبطها الذي لا يدرك بالقياس (قوله وباب الشيء ما يدخل منه إليه) هذا صريح في كونه هو الفرجة وهو الموجود في الدواوين اللغوية وإطلاقه على ما يسد به ويغلق من خشب ونحوه مجاز للمجاورة (قوله حاز من اللغة أبوابها وسبيلها الموصلة إليها) أصل الكلام يخز من اللغة أصولاً وضوابط تفضي به إلى فروع تنبني على تلك الأصول وجزئيات تندرج تحت تلك الضوابط كالأبواب التي يفضي منها إلى داخل البيوت والطرق التي يتوصل بها إلى المدن ويحصل بذلك على المنافع ثم حذف أداة التشبيه وشبه الضوابط والأصول بالأبواب والطرق بجامع الأفضاء والتوصل فأطلق اسم المشبه به على المشبه استعارة تصريحية وذكر الحوز ترشيحاً قاله ابن عبد السلام الفاسي وحيازة الأصول والضوابط المقضية إلى الجزئيات المندرجة تحتها من فائدة علم التصريف التي هي من جملة مبادئ العشر (١) وقد ألتعمناها شرحاً في الأزهار الطيبة النشر فما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر (قوله فأوردت فيه معظم مواد الأفعال) ذكر من ذلك ما يقرب من ألفي مثال بالتشبيه وذلك معظم مواد اللغة بحيث لا يفوت من عرفها إلا القليل وجعل الأمثلة مرتبة في الغالب على ترتيب الصحاح والقاموس المرموز له بأوائل كلمات هذه الآيات: أبدر بنى تيم ثنائلك جوهر * حوت خندريساً دائماً دفر رياه زهيت سناء شاق صدرى ضياؤه * طبعت ظلوماً عدتني غواياه فديتك قلمي كله لك مرتع * نهاراً وليلاً هائماً يتمناه

و من عادته أنه إذا شبه فعلاً بفعل فإنه يقصد بذلك الموازنة في الماضي والمضارع والأمر دون المصدر والوصف في الغالب وكثيراً ما يشبه المتعدي باللازم وبالعكس ويشكل في ذلك على ما يفهم من التفسير (قوله هاك اسم فعل بمعنى خذ) هذا مذهب جمهور البصريين وأنها أسماء لقبولها علامات الاسم وإن (١) قوله وقد الخ هذا الذي بخط المؤلف وما في نسخ المطبعة القاسية قبل هذه فغير موافق لما بخطه اه

والكاف حرف خطاب لا ضمير إلا أنه (١٠) يتصرف تصرف الكاف الاسمية فيفتح للمذكر ويكسر للمؤنث ويثنى ويجمع ونظم

مدلولها لفظ الفعل من حيث دلالاته على معناه لا مجرد الحروف والأصوات وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال معني واستعمالاً لأنها تدل على الحدث والزمان وقال بعض البصريين إنها أسماء لقبولها علامات الاسم (قوله والكاف حرف خطاب) اعلم ان هذا الاسم فيه لغات أنهاها الرضى إلى ثمانية منها هاء التأنيث وألف للواحد وغيره مذكراً ومؤنثاً وهاهنا وهمزة ساكنة للواحد وغيره كذلك وقد تلحق الألف في اللغة الأولى كاف فيقال هاك كما فعل الناظم وقد تبدل من الكاف همزة تتصرف كتصرفه وبه جاء القرآن قال الله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقد يجمع بين الهمزة والكاف إلا ان الهمزة لازمة الفتح والكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية (قوله على وجه مخصوص) أى بأن يكون مترتب للمعاني متناسق الدلالات وهذا معناه عرفاً ومنه قولهم نظم القرآن معجز واما معناه لغة الجمع وفي اصطلاح العروضيين الكلام الموزون الذى قصد وزنه فارتبط المعنى وقافية ويمكن ان يكون هو المراد هنا (قوله وإذا أردت) يشير إلى ان فاء فهناك فصيحة وهى الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة ووجه فصاحتها انبأؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك حسن موقع ذوقى (قوله وهو معرفة الأبنية) يعنى ان الناظم إنما ذكر الصيغ التى توزن بها الأفعال كقوله والضم من فعل الخولم يذكر مواد الأفعال لكثرتها اللهم إلا إذا خرج شئ منها عن القياس فيذكره محصوراً كفى قوله ووجهان واقرء وعوجهى فالمراد بالأبنية الصيغ وبال مواد الأفعال التى توزن بها قول الناظم (وقد يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا) الجمل التى هى القواعد والكميات تسهل معرفة الجزئيات وإمالة وللتقليل لأن ادخال الجزئيات تحت كمياتها عسير ولا سيما مع اتساع لغة العرب السانع من الاحاطة (قول الشارح إذ لا تعظم متعلق بمقدر أى فينبغى الاعتناء بمعرفة الأصل إذ لا تعظم الخ .

﴿ باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ﴾

الباب خبر مبتدأ مقدر أى هذا باب أبنية الخ والمشار اليه اما عبارة الترجمة عنه أعنى الكلام المعروف للناظر فى صيغ الفعل أو نقوشه ان تأخر وضع الترجمة أولاً وجود له كما قال السيرافى فى عبارة سيوبه انه موضع كلمة الاشارة غير مشير بها إلى شئ ليشير بها عند قضاء الحاجة والفراغ من المشار اليه أو منزل منزلة الحاضر اقرب وجوده كما قيل قد قامت الصلاة لقرب قيامها كما اختاره الفارسى ومنه هذه جهنم التى يكذب بها المجرمون أو موجود ذهنا وازل منزلة المحسوس قول الناظم (أبنية) جمع بناء والمراد بالبناء البنية وهى الهيئة التى وضعت عليها الكلمة من حركة وسكون (قوله وتصاريفه) جمع تصريف وهو مصدر جمعه باعتبار قصد التنويع والإفلا يثنى ولا يجمع وفى بعض النسخ وتفاصيله وعليها شرح البجائى قال والمراد بتفاصيله ما يذكره بعده من تفصيله أحكام المضارع والأمر (قول الشارح المراد بالأبنية) تعبير بالأخص فى كل من الأبنية والتصريف بعنه عليه ان الباب معقود فى خصوص هذين الأمرين ولذلك قال المراد وحاصله ان المراد بالأبنية هنا الصيغة الأولى للمشتقات وهى الماضى وتصاريفه اختلاف أحوال عين مضارع الثلاثى بالخصوص وأطبق الشراح على أن المراد بالتصارييف ما وراء الماضى من المضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول وأبنية المصادر وفيه ان الناظم لم يذكر فى هذا الباب سوى تصريف واحد وهو مضارع الثلاثى فالصواب ما قاله هذا الشارح (قوله عين الفعل) أى المضارع إذ الماضى من الأبنية كما تقدم قول الناظم (بفعل الخ) هذه الأوزان المذكورة فى هذا البيت من الأمثلة الموزون بها وقد اصطلح أهل الفن على وضع ألفاظ يعبرون بها عن كمية حروف الكلمة وحالتها من حركة وسكون وأصل وزائد بأخسر وجهه وأوجهه فليترمون فيها مافى الموزون من الحركات والسكنات ويقابلون الأصول بالفاء فالعين فاللام وان كان فى الموزون قلب أتوا به فى الميزان وأما الزائد فينطق بلفظه وان زادت الأصول على ثلاثة زادوا لاما ثانية وثالثة فى الاسم الخامس ولما

كانت

الثى . تأليفه على وجه محسوس والاحاطة بالثى ادراكه من جميع جهاته ومنه معنى الجائظ والمهم الأمر الذى يهتك شأنه فتعنى به أى واذا أردت حيازة أبواب اللغة وسبلها أخذ نظماً محيطاً بالمهم وهو معرفة الأبنية المقيسة فيها وحصر ما شذمتها دون موادها الأصالية القياسية لضيق النظم عنها لكثرتها (وقد يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا) حوى الشىء بمعنى حازه والتفاصيل الأمور الجزئية كمعرفة أفراد مواد اللغة مثلاً والجملا الأمور الكلية كمعرفة الأبنية مثلاً وأشار بهذا إلى أن من حوى الجمل أداه ذلك إلى حيازة التفاصيل بحسب الاعتناء والرغبة إذ لا تعظم فائدة معرفة الشاذ مثلاً من غير معرفة الأصل والله أعلم .

﴿ باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ﴾

(بفعل الفعل ذو التجريد أو فعلاً يأتى ومكسور عين أو على فعلاً) المراد بالأبنية كونه رباعياً وثلاثياً وبالمجرد ما حروفه كلها أصول وسيأتى المزيد فيه وبالتصارييف اختلاف أحوال عين الفعل من ضمها وكسرها وفتحها والتقدير الفعل المجرد يأتى رباعياً بوزن فعلاً أى على وزنه

كانت مخارج الحروف ثلاثة الخلق واللسان والشفةين جعلوا أحرف المقابلة ثلاثة الفاء من الشفوية لأنها أهونها والعين أهون الخلفية واللام أهون اللسانية وإنما اختاروا هذا التركيب دون غيره مما يمكن لحنه ثم فعل وفعل في كلام الناظم إن كان القصور منهما موزوناتها وهي الأفعال الاصطلاحية فمهما علمنا ويحكم لهما بحكم ذلك للوزون فيفتح آخرها كما يفتح آخر الماضي لكن الفتح في الماضي بناء والفتحة فيهما فتحة حكاية لأنه لما قصد الوزون بها صارت هي عينه فحكيت بها حركته وحركتها الاعرابية مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية وهي اما فتحة والكامنة ممنوعة من الصرف العلمية والتأنيث باعتبار السكعة وقامت حركة عين الثلاثي مقام الحرف الرابع وعلى هذا فحذف التنوين لما نع الصرف وإما كسرة والسكعة مصروفة باعتبار اللفظ وعليه فحذف التنوين اشعار بان الراديه الفعل الذي لاحظ له في صرف ولا في حركة اذا اعتبارها من خواص الاسم أو وزن الفعل الذي شأنه ذلك فيجرى وزنه مجراه وإن كان المراد منها مجرد الوزن فقط فهي أعلام استعمالها المصنف ممنوعة مما ذكر من إرادة الكلمة قاله سي (قوله ثلاثيا على وزن فعل مضوم العين) حمل الفعل الأول في النظم على المضوم العين والآخر على المفتوح تبعاً للمصنف في التسهيل قال الدماميني (فان قلت) جرت العادة بأن يبتدأ بالمفتوح العين ويثنى بالمكسورها ويثالث بالمضومها نظراً إلى خفة الزنة فيرتب الكلام في الأبنية على حسب هذا والمصنف عكس ذلك فبدأ بالأنقل وثنى بالتثيل وثالث بالتحيف فما وجهه (قلت) ارتكب ذلك إشاراً للخفة باعتبار الكلام على الأبنية وذلك لأن الكلام على البناء الضموم العين قليل جداً وفوقه الكلام على البناء المكسور العين وفوقه الكلام على البناء (قوله المفتوحها كما تراه مفضلاً) وبفعل في موضع الحال) أي من فاعل يأتي وباؤه للمصاحبة أو للملابسة من مصاحبة وملازمة السكعي لجزئه لأن الفعل أمر كلي له جزئيات كثيرة من جملتها هذه والأوفق بجعل البناء بمعنى على فيما تقدم أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بيأتي ويقوى كون البناء بمعنى على التصريح بعلى في العطف (قوله) وذكرت أنه قد يصاغ من أسماء الخ) أي من أسماء الفعل الرباعي قسم مشتق من أسماء الأعيان للمقاصد التي ذكرها بعد وليس له مادة أصلية فمعرفة هذا القسم متوقعة على معرفة تلك الأسماء (قوله) كعقربت الصدغ) أي لويته كالعقرب (قوله) أو يجعله فيها) أي يجعل مسمى الاسم الرباعي فيها أي في أسماء الأعيان للمقاصد التي ذكرها بعد وصوابه بدل فيها في شيء كما في عبارة التسهيل وفي بعض النسخ أو يجعل غير مضاف للضمير وهي أكثر فساداً (قوله) فقلت الطعام) أي وضعت فيه الفلفل بضم الفاء (قوله) زرجست الدواء) أي جعلت فيه الزرجس وهو النور المعروف بالبهار وتسميه العامة خنزق بنزق وفيه قال أبو نواس :
تأمل في نبات الأرض وانظر * إلى آثار ما صنع اللبكي * عيون من لجين شاخصات
على أطرافها الذهب السبيكي * على قضب الزبرجد شاهدات * بأن الله ليس له شريك
(قوله) أو لاختصارها) أي الأسماء لا بقيد كونها للأعيان وعبارة التسهيل وقد يصاغ من مركب لاختصار حكايته وهذا النوع يسمى عندهم بالمنحوت عقده في الزهر بابا وذكره عن جماعة من اللغويين ولم يذكر عن واحد منهم فيه خلافاً وتقل بعضهم عن الماوردي أنه مولد على الأول فظاهر إطلاق التسهيل أنه مقيس وقيد أبو حيان بالسباع (قوله) وحولت) هو رباعي مجرد أو أصل من أصول الكلمة وأما حول الرجل أسن وشاخ فواوه زائدة (قوله) ونبت على أنه قد يكون لمواقفة الثلاثي (المضاعف) (اعلم) أن الرباعي المضاعف يختلف فيه إذا بهم المعنى بسقوط حرف منه نحو عسس بالليل طاف تقول فيه عس وزحزحه عن كذا تقول فيه زحه فقال البصريون إلا الزجاج الكلمة رباعية وحروفها كلها أصول لدفع التحكم وعلى قولهم فهو من هذا الباب وقال الزجاج الصالح للسقوط زائد فالعين الثانية عنده زائدة في عسس ومقابله من غيره مثله فهي عنده تكرير فاء وليس يوجب لأن الفاء

أو ثلاثياً على وزن فعل مضوم
العين أو على وزن فعل
مكسور العين أو على
وزن فعل مفتوح العين
فالفعل مبتدأ وذو التجريد
نعمه ويأتي خبره وبفعل
في موضع الحال وكذا
مكسور عين أو على فعلا
وهذه هي الأبنية أما
أبنية الرباعي المجرى نحو
دحرج وذريخ بالموحدة
وبالحاء المعجمة إذا طأطأ
رأسه ومد ظهره
ويكون متعدياً ولازماً
كالثالمين وقد أوردت منه
في الشرح الكبير أمثلة
كثيرة وذكرت أنه قد
يصاغ من أسماء الأعيان
لحكايتها كعقربت الصدغ
أو يجعله فيها كفلقت
الطعام وعبرت الطيب
وزرجست الدواء وزعفرت
الثوب أولاً لاختصارها
كسملت وحملت وسجلت
وحسبت وحولت أي
قلت بسم الله والحمد لله
وسبحان الله وحسبي الله
ولا حول ولا قوة إلا
بالله ونبت على أنه قد
يكون لمواقفة الثلاثي
المضاعف نحو فككبوا
فيها فدمدم عليهم
وزحزح عن النار

لا تضاعف وحدها وقال الكوفيون الصالح للاستقوط بدل من تضعيف عين فأصل كيبك عندهم كيب
بتضعيف العين ثم أبدل الكاف من ثانی الثلاثين كراهة توالي الأمثال وبناقوى قولهم عجيء الثلاث عشاء
في الفاظ كثيرة فتكون الزيادة فيه للتكثير وباب التكثير فعل بتضعيف العين لكن يضعفه عدم اطراده
في جميع المواد فانه لم يجيء في نحو رد الكلام وكرره وغيرهما مما لا يحصى فقول البصريين أولى وعلى قولهم
وقول الزجاج يكون من مزيد الثلاثي فلا دخل له هنا قاله سي (قوله إذا عسعس) أي أدبر ظلامه وأقبل
فهو من الاضداد (قوله على العلة في أنه لم كان للرباعي الخ) حاصل ما ذكره فيه أن الرباعي لما كان أثقل
من الثلاثي وجب أن يكون فيه سكون دافع لثقله اذ لو كان على منهج الثلاثي لزم اجتماع أربع متحركات
متوالية وهو مما رفض في كلامهم استثقالا ولا جائز أن يكون مورده أول الكلمة ولا ثالثها ولا رابعها
أما الأول فلتنذر الابتداء بالسلكين وأما الثالث فلأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين في نحو حرجت وأما
الرابع فلانه يؤدي إلى التقاء الساكنين عند اتصال ألف الضمير أو واؤه أو تاء التأنيث فتعين أن لا يكون
موردا لسكون الاثنائي الكلمة وأما اختيارهم الفتح في الأول والثالث فليكونه أخف الحركات (قوله
وللثلاثي ثلاثة) حاصله انه كان له ثلاثة أبنية لوجوب فتح أوله وآخره كقروا والعين لا تكون إلا متحركة
لثلاثي لم تقم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم (قوله وانه
لم اعصرت الخ) حاصله ان الفعل لا يتقص عن ثلاثة أحرف حرف يتبدأ به وحرف يوقف عليه وحرف
يكون واسطة بينهما إذ يجب ان يكون المتبدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فتنافيا في الصفة كرهوا
مقارنتهما ففصلوا بينهما (قوله ولا يكون إلا لازما) لأنه لما كان موضوعا لأفعال الطائعات اللازمة لمحلها
أزموه الضم الذي لا يحصل إلا لعلازمة شيء لآخر لأنه يحصل بانضمام الشفتين ومحل لزومه ما يأتي مع
تضمين أو تحويل اليه والاعتدى بالتضمين مع في رحبتكم الدار أي وسعتكم رواه الخليل ونقله الجوهري
وطلع بشر الخين أي بلغ قاله سيدنا على كرم الله وجهه ونقله في معنى اللبيب إلا أن ابن الحاجب والسعد
جعلوا الأول من قبيل الحذف والايصال أي رحبت بهم ثم حذف الجار والتحويل كسدته فان أصله
سودة بفتح العين ثم حول إلى فعل بضم العين ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين وفائدة ذلك
الاعلام بأنه واري العين كما سيأتي (قوله وصاب) نحوه في القاموس والاكثر من أرباب اللغة والأفعال
اقتصروا فيه على الضم والكسر حكاه ابن القطاع (قوله وبعد) الاكثر على أن البعد الذي هو خلاف القرب
الفعل منه بالضم فقط ككرم والبعد محركا الذي هو الهلاك للفعل منه كفرح ومن جوز الاشتراك
فيهما كطائفة قديم المجد في القاموس أشاروا إلى أفصحية الضم في خلاف القرب وأفصحية الكسر في
معنى الهلاك (قوله فهو مريء) أي كفعيل وهو مقيس في الضموم والسكسور ولذا أنكر الفتوح غير
واحد كما ذكره محشى القاموس (قوله أي محمود العاقبة) هذا قول مرجوح عند صاحب الكشاف قال
في أوائل النساء الهنيء والمرىء صفتك من هنا الطعام ومرق إذا كان سائعا لا تقيص فيه وقيل الهنيء
ما يلذه الآكل والمرىء ما تحمد عاقبته وقيل هو ما ينساغ في مجراه وقيل لم يدخل الطعام من الخلقوم إلى فم
المعدة المرىء لمرة الطعام فيه وهو انسياغه اه ورجح أبو حيان في مجره انه لا يستعمل مرثا إلا تابعا لهيئا
وقيل يستعمل وحده ولا يحفظ ذلك من كلام العرب (قوله وزهد في الشيء) نحوه في القاموس والمعروف
كسر العين فقط وأما الفتح فلغة مرجوحة كما يفيد كلام الجوهري والقيومي وغيرها وأما الضم فقد
أنكره الجاهير وإنما ذكره بعض الصرفيين في باب نقل الفعل إلى باب فعل لارادة للدخ كقوله أبو حيان
 وغيره وكما يتعدى بنى يتعدى بعن كما صرح به الجوهري والقيومي وغيرها وان كان في القاموس اقتصر
على التعدية بنى قال في الصباح زهد في الشيء وزهد عنه أيضا تركه وأعرض عنه (قوله وعثر الماشي) هو
بالثاء الثلاثة مهملة الطرفين فسره المجد بكب وابن القطاع بسقط وشارح الفصيح بوقع واحترز بالماشي
من عثر على الشيء إذا طلع عليه وعثر إذا كذب فمن باب نصر لا غير (قوله ونضر وجهه) نحوه في القاموس

العلة في أنه لم كان للرباعي بناء
واحد وللثلاثي ثلاثة وإنما لم
اعصرت الأبنية في هذه
الأوزان دون غيرها وأما
أبنية فعل المضموم العين فنحو
عذب الماء وفرت وكرم الرجل
وشرف ولا يكون إلا لازما
وقد أوردت معظم موادها وأما
أبنية فعل السكسور العين فنحو
فرح وورغب وورهب في اللازم
منه وصحبه وركبه وشربه وصحبه
في التعدية وقد أوردت معظم
موادها ونهبت على أنه قد يشار
فعل المضموم في فعل واحد
فيكون في ذلك الفعل لثتان
نحو رجب المكان ورجب
أي اتسع وصلب الشيء
صلاة وبعد وبعد وورغد
عيشه وورغد أي اتسع وبصر
وبصر به أبصره وأنه قد
شاركها أيضا فعل المفتوح
فيكون ذلك الفعل مثلما نحو
مرؤ الطعام ومرىء ومرأفوه
مرىء أي محمود العاقبة وورفت
في قوله رفت وورفتا أي أفحش
فيه وزهد في الشيء وزهد
وزهد وحر اللين وحر وخر
وعثر الماشي وعثر وعثر عثارا
وكدر الماء وكدر وكدر فهو
كدر ونضر وجهه والنصن
ونضر ونضر حسن ونعم
فهو ناضر ونضر وحمص
بطنه وحمص وحمص جاع
وقط من رحمة الله وقط
وقط أيس ورفق به ورفق
ورفق وسفل وسفل وسفل
ضد علا وعظمت المرأة
وعظمت وعظمت لم

والمعروف فيه إنما هو الفتح فقط ككتب (قوله فإنه ينقسم إلى أربعة أقسام) اللائق أن يجعل هذا التقسيم توطئة لقول الناظم الآتي وادم كسراً (تنبيهات * الأول) ما يعرض من التغيير لفعل المضموم وفعل المكسور لا يخرجهما عن أصلهما كطرف وعلم باسكان العين تخفيفاً في لغة بني تميم وبكر بن وائل وبه قرىء لعله الذين يستنبطونه منهم كما في الكشف وأما المفتوح العين فلا يسكن الأعلى تقديرانه من باب فعل المكسور العين وان لم يتكلم به استغناء بفعل المفتوح العين فهو في تقدير الاستعمال وان لم ينطق به ذكره ابن جني وكشيد ونعم ورحم ورغم أنه في لغة هذيل باتباع حركة الفاء بحركة العين في فعل المكسور العين الخلقية وربما التزمت هذه اللغة في نعم وبشر في الأكثر لأنها لما نقلت عن معناها الأصلي وجداً نقلت كذلك فالتزم تخفيفهما في الأكثر مع كسر فائهما إعلالاً بحركة عينهما وقد قرأ ورش وابن كثير وحفص قوله تعالى نعماً هي وقوله ان الله نعماً يعظكم به بكسرتين وقرأ قالون وأبو عمرو وشعبة بهما مع اختلاس الثانية منهما والرواية عنهم كسرة وسكون كما ذكره صاحب التيسير والنشر ولم يقرأ بلغة تميم التي هي فتح فسكون وان كانت جائزة في اللغة خلافاً للخطابي حيث غلط المحدثين وقال لا يجوز الألفي الشعر وكرد ومل وب من الضعف بالاسكان للدغام بدليل ظهور حركة العين عند الاستناد إلى تاء الفاعل إلا أنه يستوى فيه المفتوح مع غيره نحو ددت بالفتح ومللت بالكسر وليت بالضم ذكره يونس بن حبيب قال الجوهرى وهو شاذ لا نظير له في المضاعف وذكر في الكبير عن صاحب القاموس فك ودم وذكر ابن العباس شردت الناقة وعززت ضاق احليلها وغيرهما مع مجيء الكسر فيها مع الضم (قلت) الأكثر اقتصر على لب ودم نقلها ابن القطاع عن الخليل وشردتها ابن مشاء في شرح الفصيح عن قطرب وعز نقلها ابن خالويه انظر حاشية القاموس في مادة لب وكطال وقال وحاف وباع وهاب وساء من الملع العين (الثاني) لم يذكر الناظم صيغ الثلاثى المبني للمجهول وفعل الأمر لأن المقصود ذكر ما هو متفق على اصالته والمبني للمفعول فرع عند جمهور البصريين عن المبني للفاعل وأصل رأسه عند الكوفيين والمبرد والمازني وينسب لسيدويه أيضاً وأما الأمر فهو وان حكى جماعة من النحاة خلاف البصريين والكوفيين فيه هل هو مقتطع من المضارع واختاره في المعنى وقواه بسبعة أوجه أو صيغة مرتجلة فكلام الرضى في مواضع من شرح الكافية وابن الانبارى في مسائل الخلاف وابن جني في شرح تصريف المازنى كالصريح في الخلاف بين الفريقين إنما هو في اعرابه وبنائه وأما اقتطاعه من المضارع فلا نزاع فيه بينهما وسيأتى قول الناظم :

وهمز الوصل منكسراً صل ساكناً كان بالمحذوف متصل

فاستدلال الموضع في المعنى على الاقتطاع من المضارع بتلك الوجوه السبعة كد بلا طائل لأنه استدلال في غير محل النزاع وانظر حاشية شيخ شيوخنا العالم الكبير سيدي الطيب بن كيران على توضيح ابن هشام ترشد (الثالث) أنواع الثلاثى باعتبار تردده بين الصحة والاعلال وما يتوسط بينهما من المضاعف والمهموز سبعة أقسام نظماً بعضهم مثلاً لكل واحد منها على سبيل اللف والنشر المرتب بقوله :

جميع ضروب الفعل سبعة اضرب لها انا في بيت من الشعر واصف
صحيح ومهموز مثال واجوف لهيف ومنقوص البناء المضاعف
كثل فهمنا ما قرأنا وغدناه قزاز وفاغزى وحج فيشرف

فالصحيح ما سلم من الاعلال والهمزة والتضعيف كضرب وفهم وكرم والمهموز ما احتوى على همزة فاء كان كأكل وأدم وأدب أو عينا كسأل وسئم ورؤف أو لاما كقرأ وبرى وملؤ وهل هو صحيح أو معتل أو متوسط أو قال والمثال ما فؤة معتلة بالياء أو الواو نحو يسرويس ونيم ووعد وورث وغروسي مثالا لمائلته الصحيح في مجيء ماضيه مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كالمثل السابقة وتنوعه بحسب الماضي والمضارع إلى ما يتنوعه الصحيح وقيل لأن أمره مثل أمر الاجوف أى يبقى على حرفين

فانه ينقسم إلى أربعة أقسام
الأول ما قياسه كسر مضارعه
وهو أربعة أنواع: الأول
ما فؤة واو كوعد يبدأ وما
عينه أو لامة ياء كباع يبيع
ورمى يرمى والمضاعف اللازم
كحن يحن الثانى ما قياس
مضارعه الضم وهو أيضاً أربعة
أنواع المضاعف المعدى كمد
يمد وما عينه أو لامة واو
كقال يقول وغزا يغزو وما
بني لغلبة الفاخرة كساقته
أسبقه بالضم . الثالث
ما قياس مضارعه الفتح وهو
مأعينة أو لامة حرف حلق
كسأل يسأل ومنع يمنع . الرابع
ما قياس مضارعه جواز
الكسر والضم وهو ما سوى
ذلك مما لم يشتهر بضمة كنصره
ينصره أو كسرة كضربه
يضربه وذلك كقتله اذا
دفعه بعنف وسيأتى ذلك
مفصلاً ان شاء الله

كما بقي أمر الأحرف عليهما وهذا إنما هو فيما يجب حذف فائمه في المضارع منه وذلك باب وعدوورث
 وأخوانه والأجوف ما عينه معتلة كذلك نحو باع وهاب وهاء الرجل حسنت هيئته وليس في كلام
 العرب فعل ثلاثي يأتي العين مضمومها إلا هاء على أن صاحب القاموس ذكر أنه مثلث العين ونحو قال
 وخاف وطلال وإنما سمي أجوف لأن اعتلاله في جوفه وهو الحرف الوسط ويقاب ألفا وجوبا إن تحرك
 ويسمى ذا الثلاثة لأن ماضيه إذا أسند إلى تاء الفاعل أو نونه بقي على ثلاثة أحرف كما يأتي واللفيف ما اشتمل
 على حرفي علة مقترنين أو مقترين سمي بذلك لالتفاهة على حرفي علة فإن افتراقا قيل فيه مفروق لاقترانهما
 بالحرف الصحيح وهو وارد في أحد وعشرين فعلا مذكورة في شرح سمي وإن اقترنا ولا يكون إلا في
 عينه ولا مهقيل فيه مقرون لاقترانهما ثم كل منهما يكون في بابي فعل الفتوح والكسور والاكثريه
 أن يكون واو افياء ونحو وأي وطوى ونحو وجى وهوى ولا يكونان في باب المضموم لأنه لم يأت فعل بضم
 العين يأتي اللام متصرفا إلا في نحو فهو الرجل الآتي والنقوص ما لاه حرف علة ياء أو واو نحو رمى
 وجنى ونحو الرجل من النية وهو العقل ونحو عدى وشقى وسرو وإنما سمي ناقصا ومنقوصا لقصه
 في بناء المضارع عن قبول بعض الاعراب وقيل لقص بعض حروفه في الجزم وصيغة الأمر ويسمى
 أيضا الأربعة لصيرورته على أربعة أحرف عند اسناده إلى تاء الفاعل أو نونه بخلاف الأجوف والمضعف
 ما تكرر في محل عينه ولا مه حرف صحيح نحو ورد وسبل ولب إلا أنه في المضموم شاذ كما تقدم وقد يكون
 متحد الفاء والعين واللام ولم يرد إلا في هذه الأفعال الستة جزوهه وفق وصى ودد وب وقول
 صاحب القاموس تبعا لأبي عبيد الروي وغيره لم يوجد في كلامهم ثلاثة أحرف من جنس واحد غير
 صص وفق غفلة منه عما ذكره في ب وجز وقد أغرب في نقل ب عن صاحب البسيط مع أنه نص
 عليه ابن القطاع في كتاب الأبنية (الرابع) أهل الناظم معاني الأفعال التي ذكرها في هذا النظم وذكره
 أ كيدما يحسن العاؤه للبستين وإن كان من معاني اللغة وقد أفرد بالتأليف جماعة كأي على الفارسي
 وغيره وتعرض لذلك في التسهيل ونقل ذلك بعض الشراح وخلصته في سمي ثم ذكر حكم حركة
 عين الفعل الثلاثي إذا حول إلى صيغة المضارع فقال (والضم من فعل) وكان الأحسن في الترتيب أن
 يذكر المجرد ثم الزيد ثم المضارع وحكمه ثم الأمر (قوله إلى تصريف الفعل) صوابه إلى بعض تصاريف
 الفعل وهو مضارع الثلاثي (قوله والزم ضمة العين) أي صحبه ولا تستبدل به غيره وهذا الاعراب يقتضى
 أن في فعل نعت للضم باعتبار أنه معرف بالجنسية وهو كالصريح في أن الضم الذي في فعل هو عين
 الضم الذي في فعل وهو ما يقتضيه قول ابن جني فأما قولهم كرم بكرم فأنهم إنما أقروا في عين المضارع حركة
 الماضي وفيه نظروني بعض نسخ الناظم من فعل بدل في فعل وعليه فالجار والمجرور متعلق بمحذوف في
 موضع نصب على الحال من المضارع والتقدير الزم الضم في المضارع حالة كونه من فعل إلا أن فيه تقديم
 الحال على صاحبها المجرور بالحرف وهو جائز عندك تبعا لابن كيسان قال البجائي وإنما لزم ضم العين
 في الماضي والمضارع لما تقدم من أن فعل بمعنى الزوم أو كالزوم فاختير في الماضي والمضارع حركة
 لا تكون إلا بانضمام إحدى الشفتين للأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها (قوله في مضارعه
 أيضا) أي لفظا أو تقديرا ليدخل مضارع لب وطلال قول الناظم (واقترح موضع الكسر الخ) أي من
 مصدره لأن المضارع مصوغ من المصدر وإنما كان القياس الفتح لتقع الخالفة بين الماضي والمضارع
 قال الدماميني لما كان الماضي والمضارع مختلفي المعنى ناسب أن تكون عينها مختلفتين ليطابق اللفظ
 المعنى ولهذا حكم النحاة بأن الباب المتفق عيناه فرع (قوله فرح وفرح) مثل بتالين إشارة إلى أنه لا فرق فيه
 بين أن يكون لازما أو متعديا ولا فرق فيه أيضا بين أن يكون صحيحا غير مضاعف كما مثل أو معتلا كوله
 وخاف ورضى أو مهموزا كامن وسم وبرىء أو مضاعفا كس (قوله الأما جاء على تداخل اللتين) استثنى
 صورة التداخل كما ترى استظهارا على نحو كدت بضم الكاف تكاد وهو كما قال الدماميني في شرح

ثم أشار الناظم إلى تصريف
 الفعل بقوله (فالضم من فعل
 الزم في المضارع) أي والزم ضمة
 العين التي في الماضي من فعل
 المضموم في مضارعه أيضا إذا
 صرفته فتقول عذب الماء يعذب
 وكرم الرجل بكرم (واقترح
 موضع الكسر في المبني من
 فعلا) أي واقترح موضع الكسر
 وهو العين من فعل المكسور
 في المضارع المبني منه نحو
 فرح وفرح وركبه وركبه وهذا
 هو القياس فيهما فاما فعل
 المضموم فلم يشذ منه شيء إلا
 ما جاء على تداخل اللتين وأما
 فعل المكسور فشذت منه أفعال
 بالكسور وهي ضربان ضرب
 يشارك الكسر فيه الفتح
 فالكسر شاذ والفتح على القياس
 وضرب انفرد فيه الكسر على
 الشذوذ فالضرب الأول
 أشار بقوله :

التسهيل أن يؤخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى كقول بعض العرب كدت بضم الكاف تكاد فأخذ
 للماضي من لغة من يجعل كاد على وزن فعل بالضم وأخذ المضارع من لغة من يجعلها على زنة فعل بالكسر
 والتحقيق أن هذا من قبيل الاستغناء أي استغنى صاحب هذه اللغة عن مضارع لفته بمضارع لغة غيره لا من قبيل
 التداخل إذ التداخل هو اشتراك الأمرين في الدخول في أصل الفعل بأن يكون كل منهما داخلًا مشارًا كالغيره فيه
 فلا يمكن الا واحد لم يتحقق التداخل فيه فالفعل إذا كان ذا وجهين في الماضي وجاء مضارعه على مقتضى كل
 واحد منهما كفضل وقط فانها جاء من بابي فعل بفتح العين وكسر ها وجاء مضارع الأول من بابي نصر وعلم
 ومضارع الثاني من بابي ضرب وعلم فاذا قيل في الأول بكسر عين الماضي وضم عين المضارع أو بالفتح فيهما
 وقيل في الثاني بكسرهما أو فتحتها فقد دخل أحد المضارعين على الآخر في ماضيه وكان المضارعان متداخلين فان
 لم يأت إلا مضارع واحد على مقتضى إحدى لغتي الماضي ككدت تكاد كان ذلك استغناء ثم ظاهر كلام الشارح
 هناك أن التداخل لا يبنى الشذوذ وهو وإن عملاً عليه جمع غير ظاهر لأن فعل بالضم لا يأتي مضارعه غير مضموم
 البتة وما وسم ذلك من نحو كدت تكاد وليبت تلب فحقيقته انه أهمل مضارعه مضموم العين ولم ينطق به
 استغناء بمضارع غيره عنه وليس ذلك المستغنى عنه مضارعه له حتى يقال جاء على غير قياسه وعلى هذا فينتفي
 الشذوذ لأنه الانفراد عن الجمهور والخروج عن القياس وهذا الفعل حيث أهمل مضارعه واستغنى
 بمضارع غيره لم يخرج عن قياسه لأن حاصل امره انه لم يكمل تصرفه وليس هذا هو الشذوذ الذي نحن
 بسبيله وإن كان لا مانع من عده شاذًا بوجه آخر لسان في سبيله قاله سي قول الناظم (وجهان فيه من
 أحسب) مبتدأ وخبر كما في الشرح والسوغ الاخبار بالجار والتقديم لادخل له في التسويغ على قول
 والضمير المحرور يفي يعود على موضع الكسر ومن أحسب حاله من الضمير المحرور يفي على مجوز أي حال
 ككون صاحب موضع الكسر كائنا من مصدر أحسب وحررت معطوف بحذف العاطف وهو لغة
 لا ضرورة خلافاً للكلاني والبيجاني وغيرها قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الدين إذا ما أتوك لتحملهم
 قلت أي قلت وفي التسهيل قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه (قوله الفتح قياساً الخ) ليس في البيت
 ما يدل على أن ضمير التثنية للفتح والكسر إلا أن قوله سابقاً وفتح عين الفتح وقوله بعد وافر الكسر
 يفيد الكسر (قوله بمعنى ظن) احترازاً من حسب من الحساب فانه من باب نصر ثم ظاهره كالقاموس ان
 حسب و ظن مترادفان وهو الذي جزم به في الفصيح وجرى عليه أكثر أئمة اللغة وقال الراغب الظن أن
 يحضر النقيضين يباله ويقلب أحدهما على الآخر والحساب أن يحكم بأحدهما من غير أن يستحضرهما معا
 يباله وفي كلام أبي علي ما يشير اليه وهو ظاهر في التفرقة (قوله) والكسر مع الشذوذ اوضح لأنه لغة أهل
 الحجاز وكنانة والفتح لغة تميم وقد قرى بهما معاني المتواتر قرأ بالفتح حمزة وعاصم وابن عامر وباقي السبعة
 بالكسر (تنبيه) ما ذكره من أن حسب بالكسر هو المشهور وحكى الفهرى في شرح الفصيح عن
 ابن درستويه الفتح في الماضي والكسر في المضارع وهو غريب لم يعرف لغيره وينافيه حكاية الجعبري
 الاتفاق على انه بالكسر وقول الفيومي في المصباح انه كتب في لغة جميع العرب الا كنانة فيكسرون
 أي المضارع ولو ثبت ما قاله ابن درستويه لكان الفتح والكسر في المضارع من تداخل اللغتين قوله الناظم
 (مع وغرت) سكن مع على لغزريعة وختم وهي حال من أحسب أي وجهان كائنان من أحسب حالة
 كونه مصاحبا لو غرت والمراد المصاحبة الذكرية وهي ذكره معه في النظم والكلام على حذف مضاف
 أي مضارع وغرت (قوله) وغر صدره قال في القاموس وغر صدره كوعود وجل وغرا وغرا بالتحرير اه
 فاذا جاء وغر يغفر بالكسر فيهما فهو من التداخل قاله سي (قوله انهم) المتحصل من الدواوين
 اللغوية أن نعم نعمة أي تنعم من باب علم ونصر وضرب وفضل وورث حكى الثلاث الأولى في القاموس
 والرابع ابن قتيبة في أدب السكاتب وابن القوطية وغيرها عن سي والخامسة الجوهرى في الصحاح فاذا جاء

(وجهان فيه من احسب
 مع وغرت وحر * ت انهم
 بثست يثست أو له ييس
 وهلا) أي في عين المضارع من
 هذه الأفعال وجهان الفتح
 قياسا والكسر شذوذا
 وهي تسعة أفعال . الأول
 حسب بحسب وبحسب بمعنى
 ظن والكسر مع الشذوذ اوضح
 الثاني وغر صدره يعني
 معجزة يغر ويوغر إذا
 توقد غيظا . الثالث
 وحر صدره بماء مهملة
 محرو وحر وحر ابالسكون
 وحررا بالتحرير إذا
 امتلا من الحقد . الرابع
 نعم ينعم وينعم

نعمة بفتح النون وهى التعم وحسن الحال ومنه ونعمة كانوا فيها كمين . الخامس ينس بتقديم الموحدة ييش ويأس بوسا بالتونين وبوسا بألف التأنيث إذا ساء حاله ضد نعم (١٦) . السادس ينس بالمشاة تحت ثم همزة مكسورة ييش ويأس بأما إذا انقطع رجاؤه

السابع وله يوله ويوله ولها بالتحريك فهو والهولهان إذا كان يذهب عقله لفقد حبيب من أهل أو مال . الثامن ينس الشجر بتقديم المشاة تحت على الوحدة ييس وييس يسا بالضم فهو يابس وييس بالسكون وييس بالتحريك وييس ككتف إذا ذهبت رطوبته . التاسع وهل يهل ويوهل وهلا بالتحريك إذا فزع ووهل أيضا عن الشيء إذا نسيه وقوله من أحسب وانعم بصيغة الأمر وهو مقتطف من المضارع فيجوز فيه الوجهان وأما أوهه بالفتح لا غير لأنه على لغة الفتح ويقال على لغة الكسر له . وأما الضرب الثانى فإشباع اليه بقوله (وأفرد الكسر فيما من ورث وولى * وورم وورعت ومقت مع وقت حلا * وقت مع وورى الخ احوها) أى وأفرد الكسر على الشذوذ فى المضارع المبني من الأفعال المذكورة وهى ثمانية: الأول ورث المال من الميت وورث الميت أيضا يرثه أرثا وورثة بالكسر فهما . الثانى ولى الأمر يليه ولاية وولاية بكسر الواو وفتحها وولى منه أيضا ولىا قرب . الثالث ورم الجرح وغيره يرم وربما بالتحريك إذا اتفخ وورم أنه اذا غضب . الرابع وورع الرجل

عند أهل اللغة الأولى نعم ينعم بالكسر فهما فهو من باب التداخل أو الاستثناء وأما نعم العود كفتح أنصر ونعم مطاوع نعمه تنعما قال له نعم فكل منهما على القياس (قوله نعمة بفتح النون وهى التعم) أى وأما بكسرهما فالانعام وبضمها السرور فهو من الثلاث باختلاف المعنى كما صرح به فى الكشف فى أثناء الزمى ونحوه فى شرح الرسالة وما فى القاموس من أنه بالكسر السرور معترض (قوله ينس ييش ويأس) مثله فى ابن القوطية وظاهر القاموس أنه إنما جاء على القياس لأنه قال وييش كسمع ولم يذكر مضارعه وتمام التنظير بسمع يقضى مجىء مضارعه كضارعه على أن عادته التعرض لما شذ من مضارع هذه الأفعال وأجمع القراءة على الفتح فى قوله تعالى ولا تياسوا من روح الله إنه لا يياس من روح الله إلا القوم الكافرون (قوله بوسا بالتونين) أى كفتلا وبوسى أى كرجى وذكري (قوله إذا انقطع رجاؤه) لا مفهوم لفسيره بهذا وكذا ييش بمعنى علم فى لغة النخعي كذا فى مضارعه اللتان أيضا وفسر به قوله تعالى أفلم يياس الذين آمنوا أى أفلم يعلم قاله البرماوى وفى معنى ييش ووزنه ووجهه أيس منه والحق أنه مقابلة لصحة عينه إذ لو كانت فى موضعها الأصل لوجب لها القلب كما فعل فى هاب (قوله وله) فى الماضى لغة أخرى بالفتح كونه نص عليها فى القاموس والمصباح فيكون وله يله بالكسر فهما من باب التداخل (قوله إذا كان يذهب عقله) اقتصر وإن كان يطلق على غيره كالحزن والتحير والخوف كفى القاموس لأنه أشهر فى معناه (قوله لفتح حبيب) التقيدية أولى من اطلاق القاموس (قوله وهل) التحقيق أن وهل له استعمالات أحدها أن لا يتعدى بنفسه ولا يجار وهو بمعنى ضعف وفزع الثانى أن يتعدى بمن يقال وهل عنه غلط فيه ونسيه وهذان هما المذكوران فى كلام هذا الشارح وهما عند صاحب القاموس والمصباح الثالث أن يتعدى بالى يقال وهل إلى الشيء ذهب وهمه إليه وهذا عند فتح عين الماضى وفى عين مضارعه وجهان الفتح والكسر ونص القاموس وهل كفتح ضمف وفزع وعنه غلط فيه ونسيه ثم قال وهل إلى الشيء يوهل بفتحها ويهل وهلا ذهب وهمه إليه اه فعلى هذا لا يدخل لهذه الكلمة فى هذه الأفعال إذ المعنى الذى جاء فيه يفعل بفتح العين غير الذى جاء فيه يفعل بكسرهما وكلامنا فيما يتحد معناه ويختلف لفظه بهذين الوجهين (قوله بصيغة الأمر) هذان يتعين فى أنهم دون أحسب قال البجائى أحسب يحتمل أن يكون مضارعا سكنه للضرورة أو أمرا فعلى الأول فتفتح نون من وطى الثانى تكسر ونحوه فى الكلاتى وابن العباس الأنا قوله سكنه للضرورة فيه نظر (قوله فيجوز فيه الوجهان) أى يجوز فى عين الأمر الوجهان الفتح والكسر باعتبار المضارع (قوله وأما أوله الخ) هذا غير متعين إذ لا مانع أن يكون أوله مضارعا سكنه اجراء للوصل مجرى الوقف فتكون الهمزة همزة قطع (قوله وأفرد الكسر) جعل الجملة طلبية لمناسبتها لحوها ولم يجعلها خبرية لمناسبة قوله وجهان فيه لأنه وان واقفه فى الخبرية خالفه فى كونه جملة اسمية (قوله بالكسر فهما) أى الصدرين أو المضارع وما ذكر من الصدرين (قوله بكسر الواو وفتحها) بهما قرئ مالك من ولا ينهم من شىء وهنالك الولاية لله الحق وقيل الولاية بالفتح البصرة وبالكسر الامارة (قوله ورم الجرح) تبع الناظم فيه وسكى الجوهرى فيه يورم على القياس فيكون الوجهين فيضم إلى القسم الأول (قوله وورع) نحوه فى المصباح والقاموس وسكى فيه يورع بالفتح على القياس قال فى بضية الآمال :

وورع ابن مالك قد عدده * هنا وقيل الحق فيما قبله

لأنه سمع فيه الفتح * عن سيويه ثثة تصح

(قوله وورعة) أى كعدة (قوله كذا ذكره الناظم) أى فى شرح التسهيل (قوله تنقه بالكسر) هكذا فى الصحاح وفى بعض النسخ بدل بالكسر كرسدت وهو الذى فى القاموس قال محشية الأولى ووزنه بوزن

عن الشبهات يورع بالتحريك ووراعة إذا كف عنها . الخامس ومقه يقه ومقا بالفتح ومقة أى أحبه فهو

وامق له . السادس وفق الفرس يفق إذا حسن كذا ذكره الناظم وفى الصحاح والقاموس وقتت أمره تنقه بالكسر إذا صادفته موافقا

ولم يدكر وفق بمعنى حسن . السابع وثق به يثق إذا اتعنه واعتمده عليه . الثامن وري الخيري إذا اشتد وكثر وهو من علامة السمن وقيدته بالمخ احترازاً من وري الزنديري فان فيه لفتين وري بالفتح يري بالكسر على القياس كرمي يرمي (١٧) ووري بالكسري وري بالفتح وهو

أيضاً على القياس كرضى لرضى لكتهم ربما قالوا وري الزنديري بالكسر فهما وهي على تداخل اللتين تأخذ ماضى احدها ومضارع الأخرى لالفة مستقلة وقوله احوها أي احفظها ولا تقس عليها غيرها وقضية حصر الشاذ من الضربين فما ذكره ولم يزد أيضاً في التسهيل على ما في النظم وقد ظفرت في القاموس بثلاثة أفعال من الضرب الأول فيها الوجهان وخمسة أفعال من الضرب الثاني انفردت بالكسروهي مذكورة في التشرح وقوله حلا بضم الحاء للهمزة يجوز أن يكون مصدراً منصوباً بوقفت ان كان وفق بمعنى حسن أي حسنت حسناً كقعدت جلوساً ويجوز أن يكون حالاً من الأفعال المذكورة لانها جمع حلية والحلية الصفة أي حال كونها نعتاً لمن قامت به تسكين أو اخر ورت وورم وولي للضرورة . ولما أنهى الكلام على مضارع فعل المضموم وفعل الكسور وبدأ بها لقلة الكلام عليها شرع في بيان مضارع فعل المفتوح وقد

لأنه أخوه وأما رشد فالأصح فيه فتح الماضي ككتب ووربما قيل بالكسر وقوله سئل عن يطع الله وسوله فقد رشداً ما روي بالفتح كما وقع في مناظرة الديماطي وابن المرحل وعليه اقتصر من في الكتاب وغير واحد فلامشابهة بينه وبين وفق حتى يزنه به (قوله ولم يدكر وفق بمعنى حسن) هاوإن لم يدكره فقد ذكره ابن القوطية وابن القطائع وقوله اللماميني مقتصر عليه (قوله وقيدته بالمخ احترازاً الخ) هذا التقييد مبني على التحقيق من أنه لا شذوذ على التداخل والاستغناء وأما على مذهب من لا يري انتفاء الشذوذ عنهما فلا يفيد التقييد لأنه كما حصل الخروج عن القياس في وري المخ حصل في وري الزنديري كما خرج ناره ولذا عده ابن خروف في شرح الجمل من جملة هذه الأفعال الشاذة كما ذكره الرمماوي (قوله وقضية حصر الشاذ) مستأد وخبر أي مراد الصنف وقصده حصر الشاذ لكنهم يحصره (قوله بضم الحاء الهمزة) الضم ليس بمتعين بل يجوز فيه الفتح والكسر أيضاً أما الضم فعلى انه مصدر أو جمع حلية بالكسر على غير قياس وهو الحلي أو جمع حلة بالضم وهو ثوبان ازار وورداء واعرابه على الأول النصب على المفعولية المطلقة وعلى الثاني والثالث النصب على التمييز المحول عن الفاعل والأصل وقتت حلالاً أي حسنت أو صافك وسرترك أو النصب على الحال والمعنى عليه انها زينة تعارفها كحلة تجمل بلباسها أو حلى تزين به وأما الكسرة فعلى أنه جمع حلية على القياس واعرابه عليه النصب على الحال وأما الفتح فعلى أنه فعل ماض وفاعله العلم علم من السياق والجملة مستأنفة أو اعتراضية دعت إليها القافية (قوله ويجوز أن يكون حالاً من الأفعال المذكورة) أي لأنها بالقصد إلى لفظها صارت أعلاماً شخصية فصح اتیان الحال منها (قوله تسكين أو اخر ورت وورم وولي للضرورة) فيه نظر بل سكن الثامن من ورت اجراء للوصول مجرى الوقف على مذهبه لقوله في الخلاصة :

وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف ثراً وفشا منتظماً

ومنه قراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر وولي معطوف على ورت على ذلك الاجراء أيضاً ولا سيما وهي في العروض ويستعمل الشطر الأول كالثاني فيوقف عليه وإن كان محل الوقف هو الضرب أو على مذهب من يري أن مطلق الحركة تستعمل على حروف العلة ولا سيما اذا كانت للبناء فهي على حد من قرأ اتقوا الله وذروا ما بقى من الربوا باسكان ياء بقى وورم الظاهر انه ماض سكن آخره على ذلك الاجراء وحذفت الواو العاطفة على ما سبق لتسكون ألفاظ البيت كلها نوعاً واحداً ويصح أن يكون أمراً والواو عاطفة قول الناظم (ذا الواو أو الياعينا) الياء في كلامه اسم منقوص دار اعرابه على عينه كيدوم فهو مجرور بكسرة مقدره في الألف وليس من باب المقصود للضرورة خلافاً للشارح في ك ومن تبعه لأنه ليس ممدوداً حتى يدعى قصره للضرورة لأن الممدود الاصطلاحى هو الاسم للعقل العرب الذى قبل حرف اعرابه الفزائده وليست أسماء حروف المعجم كذلك لأنها وضعت الواضع ثنائية لأنه لم يقصد عند وضعه إلى تركيبها وإنما وضعها لتستعمل مفردة لبيان مسمياتها فان عرض لها التركيب كل الثنائى فرارا من بقاء الاسم على حرف واحد إن حذف الثانى لالتقاء الساكنين من تنوين أو غيره (قول الشارح وذا الواو نعت له) في نسخة الناظم ذا الواو بالنصب وفي بعض النسخ ذو الواو بالرفع وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ذو الواو والجملة لا عمل لها من الاعراب لأنها مستأنفة استثنافاً يائياً واقعة جواب سؤال مقدر كأنه قيل أى فعل هو فقال ذا الواو ويحتمل أن يكون ذو الواو صفة لفعل ثم قطع إلى الرفع على اضممار مبتدأ (قوله وفاء وعينا تمييزان) غير صحيح لعدم توفر شروط تمييز المفرد ولا يصح أن يكون فاء منصوباً على الحال من الواو وعينا من الياء لعدم توفر شروط مجيء الحال من المضاف إليه عند الجمهور

(٣ - بحرق) ذكرنا انه أربعة أقسام فبدأ بما قياسه الكسر بأنواعه الأربعة فقال (وادم * كسرا لعين مضارع يلى فعلا * ذا الواو فاء أو الياعينا أو كأتى * كذا المضاعف لازماً كجن طلا) أى أدم كسر عين المضارع الذى يلى فعل المفتوح في تصريفه لأنك إذا قلت فعل يفعل فالمضارع يلى الماضى فقولته يلى نعت لمضارع وفعل مفعول به وذا الواو نعت له وفاء وعينا تمييزان والمضاعف مبتدأ مؤخر وكذا خبره وهو مركب من كاف الجر واسم الاشارة أى ومثل ذلك المضاعف ولازماً

والظاهر أن قوله فاء في محل صفة الياء (قوله حال منه) فيه مجيء الحال من المبتدأ والصواب أنه حال من الضمير
 النائب عن فاعل المضاعف والتقدير والذي ضوعف لازماً كهذا الذي وجب كسر عين مضارع (قوله بوصل
 همزة أو) احتيج إلى هذا لصحة الوزن ومثل هذا كثير في الألفية وهذا النظم وغيرها وهو لعمري قرأ أورش
 (قوله مثال النوع الأول) إنما وجب الكسر في هذا النوع توطئة إلى تخفيف الكلمة محذوف الواو منها لأن من
 المضارع ما يفتتح بالياء المشناة من تحت ويثقل اجتماعهما مع الواو فكسروا ما بعد الواو ليقع في الكلمة اجتماع
 بين الواو والياء مع سكون السابق منها لوجب لاعلال الساكن فالواو التي هي فاء تسكن وتقع بعدها
 الكسرة وهي من الياء فيكون بمنزلة اجتماع واو ياء والسابق منها ساكن فالقياس قلب الواو ياء ثم ادغامها
 لكن لما لم تكن الياء محققة الوقوع بعدها لأن الواقع هو الكسرة وهو بعض ياء امتنع الادغام فلما امتنع لزوم
 أحد أمرين إما إقرارها مع وجود سبب الاعلال وفيه جمع بين متناقضات الياء والواو والكسرة إنما اعلاها
 فيجتمع ثلاث ياءات إذا الكسرة كالياء ففر إلى الحذف لأنه أبلغ من الادغام ويسمى استدراج العلة وحمل غير
 المفتوح بالياء على المفتوح بها (قوله ووعده يعده) وعديستعمل في الخير والشر ويتعدى بنفسه وبالياء كما في القاموس
 وغيره فيقال وعده الخير وبالخير والشر وبالشرو وقد أسقطوا لفظ الخير والشر وقالوا في الخير وعده وعداودة
 وفي الشر وعده وعيدا فالصدر فارق وأما أوعد الرباعي فالعالم أنه لا يستعمل إلا في الشر وقال الشاعر:
 واني إذا أوعدته أو وعدته * لخائف إبعادي ومنجز موعدي

قال أبو البقاء في كليته ويؤيد استعمال الإياد في الخير حديث ابن للشيخان لم يأن آدم وللملك لمة فأما
 لمة الشيطان فإياد بالشر وتكذيب بالحق وأمانة الملك فإياد بالخير وتصديق بالحق (قوله مشروط
 بأن لا تكون لامه حرف حلق) أي وإلا فهو بالفتح والقيود بذلك أبو حيان وغيره استناداً إلى الأفعال التي
 ذكرها بالفتح وصرح بقول الناظم بعد في غير هذا الذي الحلقى فتجا اشع إذا حمل غير هذا على جميع ما تقدم وهو
 أحد الاحتمالين فيه أن الحلقى لا تأتير له في الواو الفاء وهو كذلك وما ورد من ذلك بالفتح الكسر فيه مقدر
 والفتح إنما هو تخفيف لثقل حروف الحلق وبدل على تقدير الكسر اسقاط الواو التي شأنها أن تسقط مع الكسر
 فقط لوجود العلة معه دون الفتح (قوله وشذو ضح الأمر) صرح في ذلك أنه لم يرد بالكسر من حلق اللام إلا هذا
 الفعل وفيه قصور فقد ورد منه اثنتا عشرة مادة ذكرها سي وظاهر كلامه في ذلك أيضاً حصر ما جاء مفتوحاً من
 حلق اللام في الثمانية التي ذكرها وليس كذلك بل جاءت ثمانية أخرى (قوله بخلاف الحلقى العين) أي فلا
 تأتير له في الفتح خلافاً لأبي حيان القائل بأن الحلقى يؤثر في الواو الفاء مطلقاً علينا كان أولاً وما حصل هذا
 النوع أنه جاء منه حلق اللام كان أو العين قريب من خمسين مادة بالكسر وقريب من عشرين مادة بالفتح
 وجاء المفتوح كله محذوف الفاء فلم يقدر الكسرة في عينه ما كان الحذف فانه مسوغ ولا وجه في التصريف
 (فائدة) لم يتعرض الشارح كالناظم لما ورد عن بني عامرة من الضم في هذا النوع لكونه خاصاً عندهم
 بمضارع وجد مطلوبه فقالوا فيه يجد بالضم كائنص عليه ابن القطاع وأبو عبيد وغيرهما من أرباب الأفعال
 كالجوهري وروى بالكسر أيضاً على القياس ونص ابن قتيبة وغيره كما في القاموس على أن الوجهين إضافي
 وجد عليه موجدة إذا غضب وكان القياس اثبات الواو في لغة الضم لكنهم حذفوها كائنص عليه في التسهيل
 تنسبها على أن الأصل فيه كسر العين المقتضى للحذف ولم يعتدوا بالضم لشذوذه وقوله في التسهيل كالتزام
 الكسر عند غير بني عامر عبارة موهمة (قوله جاء بجيء) أي الكسر مطرد في الياء العين حلقى اللام
 كجاء أو لا كجاء وعلل س عدم تأتير الحلقى فيه بالخفة الحاصلة له بالاسكان (قوله ولم يشذ منه شيء) أي
 إلا شاء يشاء على قول المبرد انه من باب فعل المفتوح وأما على قول سيويه إنه مكسور لماضي فهو على
 القياس (قوله ونهت على شذوذ أبي) شذت أيضاً ألفاظ أخرى هي جبال جمعها وعنى في الأرض

حال منه والطلا ولد الظبي
 وغيره من ذوات الظلف
 وقوله عينا أو . بوصل
 همزة أو وتقل حركتها
 إلى تنوين عين . مثال
 النوع الأول وهو ما فاؤه
 واو من فعل المفتوح
 وثب يثب ووجب الحق
 يجب ووعده يعده وقد
 أوردت في الأصل معظم
 مواده ونهت على أن
 لزوم الكسر فيه مشروط
 بأن لا تكون لامه حرف
 حلق وان لم يستثنه في
 النظم ولا في التسهيل كوقع
 يقع ووضعه يضعه وشذ
 وضع الأمر يضح أي
 ظهر بخلاف الحلقى العين
 منه كوعده يعده وشذ
 وهب يهب . ومثال
 النوع الثاني وهو ما عينه
 ياء جاء بجيء وشباب
 يشيب وبات يبيت وباعه
 يبيعه وقد أوردت معظم
 مواده في الشرح ولم يشذ
 منه شيء . ومثال النوع
 الثالث وهو ما لامه ياء
 آتى بالمشناة يأتي وأوى
 إلى منزله بأوى ورماء
 يرميه وقد أوردت معظم
 مواده ونهت على شذوذ
 أبي بالوحدة يأتي
 ولم يستثنه في النظم

وطى أن لزوم الكسر فيه مشروط بأن لا تكون عينه حرف حلق كما اشترط ذلك في (١٩) التسهيل كسعى يسعى ونهاه

ينهاه ونأى عنه نأى أى بعد
 وشذبهى بالمعجمة يعنى ونهى
 الميت بالمهملة يعنيه . ومثال
 النوع الرابع وهو الضاعف
 اللازم حن اليه يحن حنيننا
 اشتاق وعليه عطف ودب على
 الأرض يدب دبيبا وفرمته
 يفر فرارا وقد أوردت
 معظم مواده وسيأتى ما شذ
 منه وأما القسم الثانى وهو ما
 قياسه الضم فأشار إلى النوع
 الأول منه بقوله (وضم عين
 معداه) أى وضم عين المعدى
 للضعف من فعل المفتوح
 نحو جب الحبل بحبه بالجيم
 قطعه وصب الماء يصبه
 ومدته يمده وقد أوردت
 معظم مواده وسيأتى ما شذ
 منه وهذا هو القياس فى
 الضاعف من فعل المفتوح
 من كون اللازم منه
 مكسورا ومعداه مضموما
 وقد شذ من كل منهما
 أفعال فنبه على ذلك بقوله
 (ويندرذا * كسر كالآزم
 ذا ضم احتملا) أى ويندر
 محى والمعدى مكسورا كما ندر
 محى اللازم ذا ضم احتملا
 أى احتمال عن العرب أى
 نقل عنهم ففاعل يندر ضمير
 المعدى وذا كسر حال منه
 ولازم فاعل فعل مقدر
 وذا ضم حال منه وما الجرورة
 مصدرية أى كندور اللازم
 واحتمل نعت ضم . ثم
 ان النادر من كل منهما
 على ضربين ضرب جاء

بالمهملة والمعجمة أفسد وعسى الشيخ بالمهملتين كبير وعسى الليل بمعجمة فمهملة أظلم وغلت القدر
 اضطربت وقلى الشيء كرهه إلا أنه جاء فى ماضى غير محي منها الكسر كفتح فيحتمل أن يكون من باب
 التداخل وحكى فى القاموس الكسر فى مضارع أى على القياس وأما جى فلم يسمع فيه إلا الفتح فى
 الماضى والمضارع على الشذوذ ومن ثم قال بعضهم التمثيل محي أولى من التمثيل بأى لكن قال محي
 القاموس الحق ان كسر مضارع أبى غير مسموع وإنما يتمشى على رأى من يحيز القياس مع سماع غيره
 (فان قيل) كيف يدعى شذوذ أبى مع وروده فى القرآن قال الله تعالى وبأبى الله الأن يتم نوره ولو كره
 الكافرون (قلت) كونه شاذا لا ينافى وقوعه فى كلام فصيح فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام مخالف
 للقياس دون الاستعمال أو عكسه أولها الأولان مقبولان والثالث مردود وأبى من الأول (قوله وعلى
 أن لزوم الكسر فيه مشروط بأن لا تكون عينه حرف حلق) أى وإلا فالفتح لكسرة الوارد منه بالفتح وهذا
 هو الظاهر من كلام الناظم هنا وقوفا مع ما مثل به من أبى دون سعى وكذا تمثله لما اشترى من الحلقى
 بالكسر فيما بعد فيبقى على احدى النسخين وقيل ذلك مشروط وأن القياس هو الكسر لأن سببه قائم
 لأن الفعل المعتل الفاء بالواو وجب كسر عينه توصلا إلى حذف الفاء ولم يعتبر فيه الحلقى والمعتل العين
 بالياء وجب كسرها أيضا لمناسبتها لأنهم يسكنونها بتقل حركتها فجعلوها من جنسها وكتلا تلتبس المواد
 أيضا ولا يعتبر فيه الحلقى كما لم يعتبر فيما لقيام السبب فيه مثلها ويكون سبيل ما ورد مفتوحا من الواوى
 الفاء كيضع ويقع ويرع إلى غيرهما ورد بتخفيف الحلقى وقد قال فى الزهر والفتح فى حلقى العين بأى
 اللام محفوظ كينهى ويسعى ومثله فى الارتشاف (قوله ومثال النوع الرابع) أطلقه الناظم إشارة إلى
 أنه لا تأثير فى الحلقى فى الضاعف كما قاله الجمهور لأن المطلوب منه التخفيف وقد حصل بالسكون وهو
 أخف من الحركة وزعموا أن الفتح الذى رواه يونس فى مضارع كع من باب التداخل لأن ماضيه جاء
 من باب منع وعلم كما فى القاموس (قوله حن اليه يحن حنيننا اشتاق وعليه عطف) أى وأما عن عينه بمعنى
 صد فضارعه بالضم على الشذوذ وان لم يذكره الناظم فى المستثنيات وما أظف قول بعضهم :

يحن الشوق إلى قريبكم وأنت تحن ولا تشفق
 تجد بالوصول فدتك النفوس فانى إلى وصلكم شيق

قول الناظم (وضم عين معداه) الجملة اما طلبية مناسبة لما قبلها أو خبرية مناسبة لما بعدها والضمير
 المضاف إليه معداه فاعلى المضعف لا بقيد اللزوم كما فى تقرير الشارح إذ اللازم لا يكون له معدى
 فيكون فيه شبه استخدام وإنما خلفوا فى اللازم والتعدى فى الحركة ليقع الفرق بينهما من أول وهلة
 وخصوصا الأول بالكسر والثانى بالضم لأن اللازم ثقيل بلزوم معناه والتعدى خفيف يتجاوز معناه محله
 والفتحة أخف الحركات وقد استوفاهما غيره والضمة أثقلها والكسرة بينهما فأعطى التعدى الخفيف
 الضم الثقيل وأعطى اللازم الثقيل الكسر الخفيف للتبادل (قول الشارح ولازم فاعل فعل مقدر) هذا
 مبنى على أن ما زائدة كافة للكاف عن العمل (قوله وما الجرورة مصدرية) هذا احتمال آخر ويحتمل ان
 تكون زائدة غير كافة ولازم مجرور بالكاف والكاف نعت لمصدر محذوف أى ويندرذا كسر ندورا
 كندور لازم ذا محتمل قول الناظم (فدو التعدى بكسر) عطف جملة ذوات التعدى على قوله ويندر أفاد
 الترتيب وهو عطف مفصل على جملة نحو فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما كما كانا فيه ثم المعروف انه
 لا يحى مضارع الضاعف التعدى بالكسر الاو يشاركه الضم عند هذا الحرف فانه ورد من باب ضرب
 فقط كما فى الصحاح وتبعه الناظم مستندا إلى قراءة أى رجاء العطاردى يحببكم الله بفتح حرف المضارعة
 وكسر الحاء من قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله واعترض على أن قراءة العطاردى كما
 فى ابن عطية يحببكم بفتح حرف المضارعة وضم الباء للوحدة . وأجيب بأن الناظم لا يطرح نقله لنقل
 ابن عطية لاحتمال أن يكون العطاردى قرأ بالوجهين مع ان ابن عطية كثيرا ما يقع له التخليط فى نسبة
 فيه الشذوذ فقط وضرب جاء فيه الأصل مع الشذوذ أما النادر من المعدى شاذا فقط فأشار له بقوله (فدو التعدى بكسر حبه)

أى فالنادر من المعدي بالكسر فقط فعل واحد فقط وهو قولهم جبه بجبه بفتح الياء لغة في أحبه بجبه بضمها وأما ما جاء فيه
 وجهين فأشار إليه بقوله (وع ذا * وجهين هر وشذ عله علالا * وبت قطعا وم) أى أحفظ ما جاء بوجهين وذلك خمسة أفعال .
 الأول قولهم هر فلان الشيء يهره ويهره أى كرهه وأصل الهرير صوت الكلب الحفي . الثاني شد بالهال المهملة متاعه يشده ويشده أو ثقه .
 الثالث عله الشراب يعله ويعله سقاء علالا (٢٠) بعد نهل والعلل محرك الشرب الثاني والنهل محرك أيضا الشرب الأول . الرابع

بت الحبل أو غيره ينتهويته
 بتا قطعه . الخامس نم
 الحديث ينمه وينمه نمما
 ونميمة حملة وأنشاه على
 وجه الافساد وقضيته حصر
 الشاذ في هذه الخمسة وقد
 ذكرت في الشرح أربعة
 أفعال تلحق بهذه الخمسة
 ونهبت على أن هذه الخمسة
 أصلها اللزوم وهو الذى
 سهل مجيء الكسر فيها .
 وأما النادر من المضاعف
 اللازم فهو أيضا على ضربين
 ضرب جاء فيه الشذوذ فقط
 وضرب جاء فيه الشذوذ
 والقياس وإلى الضرب الأول
 منه أشار بقوله (واصممن
 مع * لزوم في أمر به وجل
 مثل جلا * هبت وذرت وأج
 كرم به * وعمزم وسحمل
 أى ذملا * وأللمعا وصرخا
 شك أب وشذ * دأى عداشق
 خش غل أى دخلا * وقش
 قوم عليه الليل جن ورش *
 ش المزن طش وثل أصله ثللا *
 أى راث طل دم خب الحصان
 ونه * تم نخل وعست ناقة
 غلا * قست كذا) أى واصممن
 عين المضارع من المضاعف
 مع لزومه في هذه الأفعال
 المذكورة وهى ثمانية

القراءات إلى أربابها قال العلامة الأستاذ اللغوى أبو عبد الله سيدى محمد بن عبد السلام الفاسى بعد
 هذا الكلام وإذا بنينا على ما نسب إليه من القراءتين يكون حب من الأفعال ذات الوجهين الآتية
 وليس مضاعف متعدد ينفرد فيه الكسر (قول الشارح أى فالنادر من المعدي) هذا التقدير يوم
 ان ذو التعدي مبتدا وحبه بصيغة الماضى خبر وبكسر في موضع الحال من المبتدا والأول العكس
 لأن المقصود الحكم على جبه بأنه ذو التعدي بكسر من المضاعف لاعتكسه وان كان صحيحا ولأنه
 يخرجنا عن جعل الحال من المبتدا كما في التقدير أولا من المحركا في المكلاى بادعاء انها حال من
 ضمير المبتدا المقدر في الخبر لأن ذو بمعنى صاحب فيعرب بكسر حالا من ضميره بناء على الصحيح
 من أن الجامد المؤول يشقى يتحمل الضمير خلافا للكسائى ومن واقفه قول الناظم (وع ذا وجهين)
 أمر من وعى بقى على حرف واحد فيجب له وفقا أن يوصل بهاء السكت لقول الخلاصة :
 وقف بها السكت على الفعل الملل محذف آخر كأعط من سأل
 وليس حتما في سوى ما كعب أو كعب محزوما فراع مارعوا
 ولذلك تكتب خطأ لأنه تصوير اللفظ بحروف هجائية بتقدير الابتداء به والوقف عليه ولا تلتفظ
 بها وصلا إلا إجراء له مجرى الوقف وذلك ممنوع في كلام الناظم لكسر الوزن (قول الشارح هر
 فلان الشيء) قيده به احترازا من هر البرد الكلب صوته وهر الجمل سلحه أطلقه من بطنه فانهما
 على القياس وفي المثل فلان لا يعرف هرا من برا أى لا يعرف من يكرهه بمن ييره (قوله متاعه)
 لا مفهوم له وكذا شد عضده فواء ولذا قال فى شد الشيء قول الناظم (عله علالا) احتراز به من
 عل ابه صرفها قبل الرى فانه على القياس (قول الشارح عله الشراب) عداه للمفعول الثانى بنفسه
 وعداه البرماوى بالباء (قوله بعد نهل) أى أعظم من ان يكون بعد رى أم لا كما يستفاد من الصحاح
 فقول من قال سقاء بعد رى فيه نظر قول الناظم (وبت قطعا) احتراز به من بت الشيء أظهره فانه على
 القياس (قوله وغيره) أى كبت الحكم والطلاق فانهما أيضا بمعنى القطع كما في ابن القوطية وبحواز
 الوجهين فيهما صرح ولذا الناظم (قوله أصلها اللزوم) أى انها جاءت لازمة مرة ومتعدية أخرى قول
 الناظم (واصممن مع اللزوم) مفعول اصممن محذوف كما قرره الشارح وفي امرر وما عطف عليه
 حال من ذلك المحذوف (قوله مر به) التقييد بالجاء غير ظاهر بل كذا مرصد حلالا فيه لغة من باب
 نصر كما في القاموس إلا أن الشائع انه من باب فرح ومنه حديث يادنيا مرى على أوليائى يفتح
 الميم ولا تحلولى لهم ففتنهم قول الناظم (وجل مثل جلا) يعنى فى المعنى الذى هو الانتقال والارحال
 إلا أن جلا غير صحيح فى المراد إذ من معانيه انكشف يقال جلا الخبرأى انكشف ووضع ولو قال وجل
 أى رحلا بالحاء المهملة لكان أبين وان فاته التنبيه على انه مرادف جلا ثم مضارع جل عند صاحب
 القاموس بالكسر على القياس فيحتمل أن يكون ذا وجهين على قوليهما إلا أنه ليس له مستند كما قاله
 محشيه اذ كل من ذكره علماء الصرف واللغة اقتصر فيه على الضم (قول الشارح والنصب على الحال)
 الظاهر الاقتصار عليه (قوله فاض شعاعها) أى انتشر نورها وفسر المكلاى ذر بطلع وأنشد عليه :
 صورة الشمس على صورتها كلما تغرب شمس أو تدور

وعشرون . الأول قولهم مر به يمر مرورا . الثانى جل القوم بالجيم عن التزل يجاون جلا وجولا ارتحلوا عنه (قوله)
 مثل جلا عنه محققا معتلا يجاون جلا وبالمد ومن هذا ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء وقيده به احترازا عن جل قدره والأمر
 بمعنى عظم فانه بالكسر لا غير ويجوز فى قوله مثل جلا بالمعجمة الكسر على البدل من جل والنصب على الحال منه . الثالث
 هبت الريح تهب هببيا وهبوا بالضم . الرابع ذرت الشمس بالمعجمة تذر فاض شعاعها على الأرض عند الطلوع

الخامس أوج بالجم يقال أوج

الظلم في سيرة يؤج أوج إذا
سمع له دوى والظلم ذكر النعام
وأجت النار والريح كذلك
وقد يقال هجت السادس كر
الفارس على قرنه يكر كرا
وكرور ارجع عليه السابع هم به
هم عزم عليه. الثامن عم النبت
بالمهجلة يعم طال فهو عميم
ونخل عميم طويل وكذاغم
الشعر يعم بالمعجمة. التاسع
زم بأنه بالزاي زم أي تكبر
وأمازم بعيره أي قاده بزمامه
وزم متاعه أي شده. فبالضم
لاغير لتعديها. العاشر سح
المطر يسح سحازل بكثرة.
الحادي عشر مل في سيرة يعل
أي أسرع كذمل بالمعجمة
ذميلا وقيد به احترازا عن
مل الحزيمه اذا أدخله الحلة
بالفتح وهو الرماذ الحار فانه
معدى وعن مل منه بمعنى ضجر
فان مضارعه يفعل بالفتح لأنه
من مضاعف فعل الكسور.
الثاني عشر أل يقال أل السيف
يؤل ألا إذا لمع وبرق وأل
للريض والحزين يؤل أليلا
اذا صرخ كأن بين أينا ولهذا
قال لمعا وصرخا كذا ذكره
الناظم وفي القاموس أل
الريض والحزين يثل بالكسر
لاغير على القياس وأل السيف
يثل ويؤل برق بوجهين وفيه
مخالفة لما ذكره الناظم من
وجهين. الثالث عشر شك في
الأمر يشك ازتاب وتردديه
وأما شكه بالمرح فعدى. الرابع
عشر أب الرجل بالموحدة

(قوله أوج الظلم الخ) هذا على إطلاق الناظم وهو الذي في الصحاح وغيره وصاحب القاموس أطلق في النار
وذ كروجهين في الظلم ونحوه للصغاني في التكملة عن ابن دريد وهو غير معروف ولا مسموع وقد رده
أبو عمرو في فائت الحمرة كما في حواشي القاموس (قوله هجت) أي بادل المهرتها (قوله على قرنه) أي
كفته في الشجاعة (قوله وهم به) قيده بالجار تبعالناظم احترازا من همت خشاش الأرض على وجهها أي
ديت فانه بالكسر على القياس (قوله عزم عليه) منه قوله تعالى ولقد همت به وهم بها أي همت بمخالطته وقصدتها
وعزمت عليها عزما جازما وهم بها أي هم يدفعها وعزم عليه لولأن عرف برهان ربه وهو أن الشاهد سيشهد
له فاعله لو اشتغل بدفعها أمكن أن يتمزق قيضه من قبل فنكون الشهادة عليه لاله (قوله وكذاغم الشعر)
فيه نظر بل هو من باب تعب كما في البصاح وهو ظاهر كلام القاموس (قوله اذا تكبر) اقتصر عليه تبعا
للجوهرى وفي القاموس زمه فانزمت شده وككتاب مايزم به الجمع أزيمة والبعير بأفقره رأسه لألم به ورأسه
رفعه وبأنفه شمع والقرية ملاءها فزمت امتلاآت لازم متعد وزم البعير خطمه وتقدم في السير وتكلم اه
فجعل اللزيم لعان ستة وأطلق في جميعها وقضيتها كمة بالكسر إذ قال واذا ذكرت الصدر مطلقا أو الماضي
بدون الآتي ولا مانع فالفعل على مثال كتب والمانع كون الفعل مضاعفا لازما ولا شهرة ترفع النزاع من البين
كما قال فان خرج عن القياس نص عليه والذي في ابن القطاع عن القوطية أن الضم انما هو في التقدم في السير
وفي تصويت العصفور انطرسى (قوله فبالضم لاغير) لوقال فبالضم على القياس لكان أصوب وأنسب
للتعليل بعده (قوله سح المطر) لامفهوم للمطر وكذا الدمع ونقل أبو حنيفة عن أبي زيد الضم في مضارع
سحت الشاة سمحت غاية السمن وكلام الناظم شامل له إلا أن ظاهر كلام القاموس الكسر على القياس وبالكسر
في مضارع سحت الشاة صرح به الزمخشري والبرماوى (قوله نزل بكثرة) بهذا فسر العزيمى في الجامع وفيه
عبارات شتى ترجع إلى معان متقاربة وهى السيلان من فوق والصب الكثير وشدة الانصباب والصب
المتتابع (قوله احترازا الخ) مل للتعدي والمكسور العين لم يدخل حتى يحتاج إلى الاحتراز عنهما فالصواب
أن لوقال احترازا من مل ظهره وجمعه ومل من حماء عرق ومل بالمرض والغم تقلب فانه من باب فعل بكسر
العين وفتحها والفتوح على قياسه قول الناظم (وأل لمعا وصرخا) قال البرماوى لمعا نصب على المفعول
الناطق لمزادفته لأل نحو قعدت جالوسا وصرخا عطف عليه وقد استعمل في معنيته فلذلك أكده
بالمصدرين المتغايرين فيؤخذ منه انه يجوز أن يقال عسعس الليل إقبالا وادبارا لان عسعس بمعنى أقبل
وأدبر (قوله كأن الخ) الصواب الإتيان به عقب قوله الآتى لاغير على القياس (قوله من وجهين) أي وهما
مخالفته للنقل في أل بمعنى صرخ ووضع الشيء في غير محله في أل بمعنى لمع ثم التثنية يهذين يقتضى نفي أل
الفرس إذا أسرع مع انه هو الذى ضم فكان من حقه أن يذكره ويقتصر عليه (قوله في الامر) اقتصر
عليه لأنه هو الذى اشتهر بالضم وأما شك في السلاح دخل والبعير اصق عضده بجنبه وأطلع بالطاء المعجمة
والعين المهملة أي غمز في مشيه فانهما عندم على القياس خلاف ما يوهمه اطلاق النظم وظاهر
القاموس ان الجميع على القياس إلا أن شك في الأمر اشتهر بالضم اشتها رافعا للنزاع من البين والذي في
ابن القطاع ان شك البعير ظلع من بابى علم ونصر (قوله وتردديه) أي مع استواء طرفيه أو ترجيح أحدهما
على الآخر فيصدق بالظن والوهم قال القسرون في قوله تعالى فان كنت في شك مما أنزلنا إليك أي غير
مستيقن وهو يعم الحالتين (قوله كذا ذكره الناظم) أي في شرح التسهيل احترازا من أب للشيء وإلى
وطنه حن وتزع وأب زيد أب عمرو قصد قصده وأب الشيء تيسر وأبت إبايته استقامت طريقته
فهي وان كانت كلها لازمة فقد ذكر في القاموس ان الثانى منها بوجهين وأطلق في غيره وقضيته أنه على
القياس (قوله وفي القاموس أب الخ) اعترضه محشيه بأنهم يرمون ذكره بعد الاستقراء بل كل من ذكره

يؤب أبا وأبيبا اذا تهيأ للسفر كذا ذكره الناظم تبعا وفي القاموس أب يؤب ويثب بوجهين . الخامس عشر شديد الرجل يشد

أى عدا بالمهملة وقيد به احترازا من شد التاع فهو معدى وفيه وجهان كما سبق . السادس عشر شق عليه الأمر شق مشقة أضربه وأما شق الصا إذا فلحقها فعدى (٢٢) . السابع عشر خش في الشيء يخش بالمعجمتين دخل فيه . الثامن عشر غل فيه يغل أى دخل وقيد به احترازا

اقتصر فيه على الضم قول الناظم (أى عدا) معناه جاوز أو ظلم أو وثب (قول الشارح احترازا من شد للتاع) فيه نظر إذ الموضوع وهو المضعف اللازم محترز فلم يدخل التعدى حتى محترز عنه فالتعين أنه احتريزه من شد النهار ارتفع وكذا النار وشد على قرنه في الحرب شدة حمل فها على قياسهما (قوله شق عليه الأمر الخ) هذا تقييد لاطلاق الناظم وزاد ابن العباس والمكلا شق بصر المحتضر نظر إلى الشيء لا يرتد إليه طرفه وشق عمود الصبح لاح قال في بنية الآمال :

شق عليه الأمر قد أضرب به * كذا عمود الصبح لاح فانتبه

وبصر الليت لا يرتد * إليه طرفه انتهى ما عسدا

واحتريزوا بذلك من شق ناب البعير طلع وشق الفرس مال في جريه إلى جانب فانها على القياس (قوله وقيد به) صريح في أن القيد راجع لغل فقط لاله ومما قبله وإن كان معناه خلافا للبعثى ومن تبعه لأن الغالب فيما يذكر للتفسير أن يكون تقييدا ولم يدكروا في خش محترزا (قوله احترازا من غل التاع) هذا متعدد فالصواب حذفه والاقصار على ما بعده (قوله ومن غل الأديم) أى ومن غل الماء بين الأشجار جرى وغل صدره اضطنف وحقدوغل في بصره حاد عن الصواب فانها بالكسر على القياس (قوله حسنت حالهم بعد بؤس) بهذا فسرهم جميع الشراح قال في بنية الآمال :

وقش قوم أى زكت أموالهم * وحسنت من بعد بؤس حالهم

ويقال أيضا قش القوم انطلقوا منجفلين وكلام الناظم يحتمل كلامين المتعينين وطى كل قيد به احترازا من قش الرجل أكل من ههنا وههنا ولف ما قدر عليه مما على الخوان وقش الرجل مشى مشى المهزول وأكل مما يليه الناس على المزابل وكسر الصدفة وقش النبات يبس فانها على القياس (قوله أظلم) أى ستر إذا مادة الجن بجميع تصاريها تدل على الستر ويستعمل متعديا ولازم ما يقال جنه الليل وخن عليه قاله في الصحاح (قوله رش المزن) المزن السحاب الأبيض والواحدة مزنة ولا مفهوم للمزن وكذا العين والطننة (قوله أى أمطر) يعنى مطرا خفيفا وفي أدب الكاتب أضعف المطر الطل وأشدّه الوابل ومنه يكون السيل (قوله أى رات) من الروث بالواو وهو زبل كل ذى خافر لا من الريث بالياء البطاء فانه كباع (قوله احترازا من ثل التراب) فيه نظر إذ ثل من ثل عرش القوم ذهب عزمهم وملكتهم ومن ثل الماء صوت في الصبا (قوله ونبه على أن أصله الخ) (ان قيل) ما فائدة التنبية عليه مع ان كلامه في مضارع الفتوح (قلنا) لما كان ذا لعل الاعراض ربما يتوهم انه من باب الكسور فرفعه بقول البجائى انه خشوفيه نظر (قوله طل دمه يطل أى ضاع هدرا) صريحه ترادفها وهو قول ضعيف والمشهور ان الطلول هو الذى لم يؤخذ بثاره لمجر أهله عن ذلك أو لجهلهم بقائله والمهدر هو الذى يأمر السلطان بقتله ويطل دمه ويمنع أهله من القيام بدمه لاستحقاقه ذلك (قوله والاكثر) نحوه في القاموس وهو الفصيح ولذا اقتصر عليه ابن المرغل تبعاً لثعلب فقال :

ودم زيد طل أى لم يقتل * قاتله ولا ودى بحمل

ومقابلته اطل الرباعى والثلاثى البنى للفاعل وانكار أى زيد لهذا مردود بنقل أى عبدة والكسائى له وفيه لغة أخرى من باب تعب كما في الصباح قول الناظم (خب الحصان ونبت) التقييد بهما ليس للاحتراز إذ خب الرجل يخل بما عنده ونزل منهبطا من الأرض ليجهل موضعه والبحر اضطرب والرجل صار خداعا كذلك وأطلق في القاموس وقضيته الكسر في الجميع إلا أن تكون شهرة والحصان مفرد حصن ككتب الذكر من الخيل الكرمى سمى بذلك لأنه ضن أى يخل بمائه فلم ينز إلا على كرمه ثم كثر ذلك حتى سموا به كل ذكر من الخيل (قوله أسرع) فى بجم مشى دون إسراع وقال المكلا تى مبادى

أى دخل وقيد به احترازا من غل التاع يغله غلولا إذا أخفه وسرقه وخان فيه فانه معدى ومن غل الأديم فى الدبغ إذا فسد فبالكسر لا غير . التاسع عشر قش القوم بالقاف والشين العجمة يقشون قشوشا حسنت حالهم بعد بؤس . العشرون جن عليه الليل يحن جنا أى أظلم . الحادى والعشرون رش المزن وهو السحاب يرش رشاً أى أمطر . الثانى والعشرون طش المزن أيضا يطش طشاً أى أمطر مطرا ضعيفادون الرش كذا ذكر الناظم ومفهوم الصحاح انه بالكسر على القياس إذ لم ينبه على شدوده كعادته وفى القاموس طشت الساء تطش وتطش بوجهين . الثالث والعشرون ثل الحيوان ثل أى راث وقيد به احترازا من ثل التراب يثله ثلاثى صبه صبا ونبه على أن أصله ثلاثى بك الادغام وكسائر المضاعف وقياسه فعل بالكسر لأنه من الاعراض كحزن . الرابع والعشرون طل دمه يطل أى ضاع هدرا ولم يثار به والاكثر طل دمه بالبناء للمفعول فهو مطلول . الخامس والعشرون خب الحصان يخب خبا أسرع فى السير وكذا خب

النبات يخب خبيبا أى طال بسرعة وقوله وبيب معظوف على الحصان وكم نخل فهل وفاعل . السادس والعشرون كم النخل يك إذا أطلع الجرى

أكامه وهو الحنف السائر لطلعه . السابع والعشرون عست الناقة بالمهملتين نعت أي رعت وحدها ولهذا قال بخلا أي بموضع حال واصله
للد قصره للضرورة . الثامن والعشرون عست الناقة بالقاف والسين المهملتان نعت مثل (٢٣) عست فهذه ثمانية وعشرون

فلا شدت بالضم من
المضاعف اللازم وسبق
الانتقاد عليه في ثلاثة منها
وهي آل وأب وطش وقضيته
حصر الشاذ فيها وذكرت في
الشرح ثمانية عشر فلا تلحق
بها ونهت على أن أصل بعل
القوم عن المنزل وهبت الريح
وذرت الشمس وسخ المطر
وقش وغل وجن عليه الليل
ورش المزن ونزل أي رات
وكم النخل التعدي فاستحب
الضم فيها في هذه التراكيب
وأما الضرب الثاني من
اللازم وهو ما جاء منه بوجهين
فأشار إليه بقوله (وع وجهي
صدأت وخرى والصلح حدث
وثررت جد من عملا تترت
وطرت ودرت جم شب
حصا عن حفت وشذشع
أي بخلا وشطت الدار نس
الشيء حرنها) أي واحفظ
الوجهين الجائزين في هذه
الأفعال المذكورة وهي ثمانية
عشر فعلا . الأول صدعن
الشيء يصد ويصد صدودا
أعرض عنه وكذا صدمن
كذا أي ضج ومنه بالضاد
المجمعة وبالجمم فالكسر على
القياس والضم شاذ وبهما
قرىء إذا قومك منه يصدون
وأما صدع عن كذا أي صرفه
عنه ومنعه فبالضم لا غير وهو
أصل صدعنه . الثاني أت

الجرى وهو الصواب (قوله أكامه) جمع كم بكسر الكاف كما في القاموس وحكى جماعة الضم فيه أيضا
وبه روى قول الشاعر : نسيه قد جر أذياله * وزهره يضحك في كنه
ويناسبه أذيال (قوله وهو الحنف) أي الوعاء وقيل الطلع نفسه إلا أن بعضهم قد حمل على المجاز قول الناظم
(وعست ناقة بخلا) الإسناد إلى الناقة إما تقييد فيصدق بعست الناقة رعت وحدها وعست الناقة
لا تدر حتى تباعد عن الناس ويكون احتراز عن عس الرجل عسا طاف بالليل وعن عس خبره أبطأ وعس
الذئب طاف وعست الناقة ساء خلقها عند الحلب أو درت قليلا فاتها بالكسر على القياس وأما فرض
مثال وقد حكى المكلائي الشذوذ في عس خبره أبطأ وظاهر القاموس القياس في الجميع حتى فيما
ذكره الناظم (قوله ولهذا قال بخلا) مقتضاه أن قول الناظم بخلا للاحتراز عن عست الناقة لا تدر حتى
تباعد عن الناس مع أنه غير مناف له وقد حكى الشذوذ فيه (قوله أصله المد) هذا هو الظاهر وقال المكلائي
يتمثل أن يكون مقصورا وهو الرطب من النبات واحده خلاة كحصى وحصاة والباء ظرفيه في
الوجهين (قوله قصره للضرورة) فيه نظر إذ ليس هو من قبيل الممدود الذي يقصر للضرورة كما تقدم
(قوله مثل عست) المائلة إما في الخروج عن القياس فقط وهو ظاهر قول المكلائي عست إذا رعت
وحدها ليل الوقت إذا رعت وحدها نهارا أو فيه وفي التقييد بالخلا وعليه جل الشراح (قوله وكذا صد
من كذا) صريح كلام القاموس وأن الوجهين أعما في هذا وأما الأول فعلى القياس قال صد عنه صدودا
أعرض وهو يصد ويصد صديدا ضج فذكر ماضى أعرض فهو عنده على قياسه لوجود المانع وذكر
الوجهين في مضارع ضج ونحوه في الجعبري عن الفراء والزجاجي فاعتراض محشيه باطلاق ابن مالك وغيره
الموهم أن الوجهين واردان في كل منهما في نظر (قوله وبهما قرىء) قرأ بالكسر البصري والمكي وعاصم
والشامى وبالضم باقي السبعة وهما بمعنى واحد وهو يضحجون أي يضحكون كما في ابن القوطية (قوله أن
الشعر والنبات) خص جماعة الشعر بالذكر واقتصر في القاموس على النبات والجمع بينهما أولى واحتراز
بهما من أمث المرأة غطت عجيزتها فانه على القياس (قوله يؤث ويث) جعله في القاموس مثلث العين
في المضارع فيكون المضارع ذا وجهين (قوله خر الصلدا) بفتح الصاد وقد يكسر الأملس من الحجارة (قوله
وكذا خر ساجدا) أشار به إلى أن التقييد بالصلد ليس للاحتراز ولو قال الناظم بدله الشيء أشمل هذين
وخر الماء صوت والريح والعقاب حفت ففي الكل الوجهان كما في القاموس لكن اعترض محشيه هذه
الثلاثة بأنه لم يزم ذكر فيها الوجهين والكسر في خر ساجدا أفصح ولذا أجمع القراء عليه في قوله
تعالى يخرزون للأذقان سجدا وفي قوله جل وعلا ويخرزون للأذقان يكون وزيدهم وقرىء خارج السبع
بالضم قول الناظم (حدث) أسنده إلى المرأة الغائبة قال ابن عباس لعل ذلك ليخرج حدث على
الرجل من أترف وهو الخفة والطيش وانه مما جاء بالضم شذوذ وهو مما بقى عليه وفيه انه لا مانع من أن
يقال حدث المرأة على بعلها خفت وطاشت فالتقييد بالتاء لا يفيد كما في شرح القاسي وقوله وهو مما
بقى عليه بالضم في القاموس خلافة إذ نص على أنه القياس بالكسر ونحوه في المصباح (قوله
بالمهملتين) أي باهمال الحاء والدال وقيل بالجمم مأخوذ من جدت إذا انقطعت فكأنها أيضا قد
انقطعت عن الزينة وما كانت عليه قبل ذلك قاله محشى القاموس (تنبيه) كما سمع حدث ثلاثيا سمع
أحدث رباعيا وكل منهما لغة فصيحة كما جزم به شرح الفصيح خلافا للحجج في أن الرباعي أفصح والاصمعي
في إنكاره الثلاثى وحديث لا يجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام
إلا على زوجها أربعة أشهر وعشرا روى بالوجهين كما في الصحيح وغيره وبهما ضبطه أرباب الغريب

الشجر والشعر بالثلاثة يؤث ويث أي كثر والتف فهو أثيث . الثالث خر الصلدا أي الحجر يخر ويخرأى سقط من علو إلى سفلى وكذا خر
ساجدا . الرابع حدث المرأة بالمهملتين على زوجها تحد وتحذ تركت الزينة وأما حده بمعنى منعه فبالضم لا غير وهو أصل حدث فالضم
بتقدير منعت نفسها الزينة والكسر بتقدير امتنعت منها

الخامس توت العين بالثلثة تثر وتثر ترا في عين ثرة أى غزيرة الماء وأما ثر الشراب بمعنى صبه فبالضم لا غير وهو أصل ثرت .
السادس جد الرجل في عمله بالجيم (٢٤) يجود ويجددا بالكسر أى قصده بعزم وهمة وأما جد الثمرة أى قطعها فبالضم لا غير

وهو أصل جدى عمله فكذا قطع عنه كل ما سواه وانقطع إليه . السابع توت النواة بالثناة فوق تثر وتثر أى طارت من تحت الرضخ وكذا توت يده عند القطع وأما ترها يترها أى أبانها فبالضم لا غير وهو أصل توت . الثامن طرت النواة أيضا تطر وتطر كثرت . التاسع درت الشاة بالين تدر وتدر وقد يقال درها أى استدرها والأكثر دررها بالتضعيف . العاشر جم الماء بجم وبجم جموما اجتمع فهو جم أى كثير وقد يقال جمه بمعنى جمعه الحادى عشر شب الحصان يشب ويشب شبا بالكسر وشيبا مبرح ولب واما شب الغلام يشب شبا بالفتح فبالكسر لا غير وشب النار يشبها فبالضم لا غير وهو أصل شب الحصان . الثانى عشر عن له الشيء يعن ويعن عنا وعينا وعننا محركا أى عرض . الثالث عشر غفت الالفى بالمهملة وبالمعجمة أيضا تفتح وتفتح فغفت بفمها وضوت . الرابع عشر شذ عن الجمهور يشذ ويشذ شذوذاً انفراد . الخامس عشر شح بالمال يشح ويشح شحا بالضم أى يخل به . السادس عشر شطت الدار تشط وتشط بصدت . السابع عشر نس اللحم وغيره بالمهملة ينس وينس جف وذهبت رطوبته وقد يقال نش بالمعجمة

كصاحب النهاية والشارق والفاائق وغيرهم واقره شراح الصحيحين (قوله توت العين) التقييد بالعين ليس للاختراز بل وكذا توت السحاب كتر ماؤها كما فى الصحاح وهى سحاب تأتي من قبل العراق وبكل منهما فسر قول عنتره : جادت عليها كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم (قوله تثر وتثر) جعله فى القاموس مثلث العين فى المضارع وفيه أن الفتح انما يكون فى الماضى للفتوح الحلقى العين أو اللام وهو منتف هنا وفى مضارع فعل المكسور كفتح ولم يسمع فى ماضى ثر الكسر حتى يفتح مضارعه قول الناظم (جدمن عملا) من فاعل جدوا اخترزبه من جد فى الأمر ضد هزل ومن جد الثوب ضد خلق لأن آتئها بالكسر كما فى المكلاقي وهو الذى فى الصحاح والمصباح وكتب الأفعال وجعل فى القاموس ضد هزل بالوجهين ولا يجوز أن يدخل فى قول الناظم من عملا لأن غير المازل مجتهد فى عمله إلا أن محشيه اعترضه بأنه لم يره لغيره (قول الشارح تحت الرضخ) بالحاء المعجمة الحجر الذى تكسره النواة وأما التى تكسره عليه فى المهملة قول الناظم (توت) قيده ابن العباس والمكلاقي بالنواة وهو غير ظاهر بل وكذلك توت يده كما فى الشارح وتر العضوان واقطع كما فى ابن عباس وفى القاموس انهما بالوجهين وكذا طرت اليد سقطت وعليه فالتقييد غير بين قول الناظم (ودرت) بالمدال والراء المهملتين والضمير للناقة المفهومة من السياق (قوله كثرت) أى معنى واستعملا وظاهر القاموس أنه على القياس وكلهم خصوا ذلك بالين وفى ابن القطاع ذكر الماء وكل جار وكل ذات والفرس كذلك قول الناظم (جم) أطلقه وقيده الشارح بجم الماء للاختراز من جم الفرس بجم ترك الضراب فلم يركب وجم العظم كتر لجه والأمر دنا فاتها كلها على القياس (قوله مبرح ولعب) أى بأن رفع يديه ووقف على رجله (قوله أى عرض) هذا فى المعانى واما فى الأجسام فمعناه ظهر يعنى لكل راكب قول الناظم (غفت) الاتيان بالثناء للاختراز من فتح الرجل أى غط فى نومه فانه على القياس قول الشارح (بالمهملة والمعجمة) أى يقال غفت بالحاء المعجمة وغفت بالحاء المعجمة الأن مضارع هذا لم يجىء إلا على القياس كما قاله ابن العباس والمكلاقي وذكر صاحب القاموس فى المهملة الوجهين وقال فى المعجمة غفيع الأفضى فحجها أى فى المعنى ويحتمل أن تكون المائلة فى الوجهين والأول هو الظاهر قول الناظم (وشذ) أى بالمعجمتين وكون مضارعه بالوجهين هو الذى فى مصنفات اللغة وحكى الشهاب عن يونس تثليث المضارع ولا وجه للفتح إلا إذا ثبت كسر ماضيه ولم يذكروه (قوله بالضم) أى على أنه مصدر أما المصدر فبالفتح قول الناظم (أى بخلا) اقتصر على تفسيره بالبخل ونحوه فى القاموس الشح مثلث البخل والحرص والظاهر أن الواو فيه للحمية فيكون كقول ابن العباس والمكلاقي بخل مع حرص وهو الذى فى مفردات الراغب والنهاية والصحاح ويحتمل أن يريد أن يفسر تارة بهذا وتارة بهذا كقولهم الجد أبو الأب وأب الأم وعلى هذا فلا يدرك على الناظم لأنه فسر به بأحد معنييه قول الناظم (وشطت الدار) أسنده إلى الدار للاختراز من شط عليه فى حكمه جار فانه على القياس ولفظ الدار خرج مخرج الغالب إذ كل بعيد فيه الوجهان قاله القاسم وفيه أن مضارع شط عليه فى حكمه بالوجهين كما فى المصباح (قوله جف وذهبت رطوبته) قال البرماوى ومنه سميت مكة الناسة لقلته الماء بها قول الناظم (حرنهار) أسنده للنهار احترازاً من حر المملوك عتق فانه على القياس كما نقله ابن العباس عن علي بن حمزة فى تعقبه على ثعلب لكن الذى فى امهات اللغة ومصنفاتها كالجوهرى والقاموس والمصباح انه لا يقال الامن باب فروح (قول الشارح وفيه لغة أخرى) هذه اللغة أشهر من لغة الفتح كما فى المصباح وحاصل ما فى الدواوين اللغوية فى جميع أفعال هذه المادة انه قد استعمل أحر رباعيا حكاه الكسائى فى شرح فصيح أبى جعفر

وثلاثيا

الثامن عشر حر نهار بحر وبحر حميت شمس وفيه لغة أخرى بحر بالفتح لكنه من باب فعل بالكسر فهذه ثمانية عشر فعلا من اللازم المضاعف جاءت بالوجهين وقصيته حصر الشاذ فيها

وقد كرت في الشرح ثمانية أفعال تلحق بها وأوردت أمثلة من مضاعف فعل الكسور مفتوحة المضارع نحو لج في الخصومة يلج تعادى فيها بح صوته يسبح وودلو يفعل كذا يودو كذا ودمعنى أجه ولدلى التىء يلدو وبر فى يمينه ير (٢٥) وكذا بر والديه وقرت عينه تفر ومسه يمس

وثلاثيا ولم يسمع إلا فى أربعة أحرف حر العبد عتق وحر الرجل عطش وحر الرجل اتصف بالحرية وهذه الثلاثة لم ترد إلا بالكسر فى الماضى على الصواب فى حر العبد وحر النهار بالكسر وهو الأشهر والفتح مع جواز الكسر والضم فى المضارع وهو ما ذكره الناظم ونحوه فى الموعب عن أن عمرو وحكى يعقوب عن الكسائى كسر المضارع فقط على القياس (قوله) وقد كرت فى الشرح ثمانية أفعال تلحق بها) عدم نهاشت الأمر بالثمانية فوق تفرق لكن اقتصر فى القاموس على الضم (قوله) بح صوته) فى لغة أخرى من باب منع حكاة ابن القطاع وجعلها الجوهرى والمجد ضيغة والبسح شىء يعترض فى الحلق فى غير الصوت (قوله) وقرت عينه) فى لغة أخرى من باب ضرب كافى المصباح (قوله) ومسه) أى أفضى إليه يديه من غير حائل وفيه لغة من باب قتل (قوله) وغص بالطعام) فى لغة من باب قتل كافى المصباح والغصة بالضم الشجاء كافى القاموس وصرح به ترادفهما وكذلك الشرق ومعناه وقوف الشراب ونحوه فى الحلق قالوا هو فى المائعات أكثر استعمالا وقال بعض فقهاء اللغة غص بالطعام وشرق بالشراب وشجا بالعظم وقد يستعمل كل مكان الآخر (قوله) ومص بلسانه) فى لغة من باب قتل ضعيفة وللص أخذ المائع القليل يحرق النفس (قوله) وعض عليه بأضراسه) فى لغة أخرى من باب نفع وهى تميم وفى أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا والعص كله بالضاد الا عظام الزمان فانه بالطاء المشالة قال ابن مالك فى أرجوزته وعظت الحرب إذا ما اشتدت * ثم السباع والذباب عضت وقال بعض فقهاء اللغة إذا كان بالأسنان فبالضاد والافياءطاء وتفسير القاموس عظه الحرب يعظه ظاهر فى أنه يقال عظه الزمان وعضه بالمشالة وعدمها ويواقه قول ابن السيد والعص والعضشدة الحرب أو شدة الزمان ولا تستعمل الطاء فى غيرها (قوله) وإنما أوردته لأن ماضيه يشبه بماضى فعل المفتوح) أى لاتحاد ماضيهما فى اللفظ فيحتاج إلى معرفة الماضى بالنقل عن العرب ولم ينبه على فعل المضاعف لأنه لم يرد إلا فى الأحرف الخمسة المتقدمة (قوله) والمضارع) وإنما التزم فيه الضم للفرق بين بنات الواو وبنات الياء كما التزم فى اليائى العين واللام الكسر حرصا على البيان وطلبا للفرق بحسب الامكان (قوله) فالمضارع مبتدأ) ومن فعلت حال من الضمير المستتر فى صلة آل أى والذى ضارع الاسم فى حال كونه مأخوذا من مصدر فعلت بفتح العين الا ان فيه إيقاع الظاهر موضع الضمير لأن كلامه فى المفتوح (قوله) ويحاه به خبره) أى سادامسد جزاء الشرط قال فى التسهيل وقد يسد مسد الجواب خبر ما قبل الشرط كقوله تعالى وإنا إن شاء الله لمتبدون ويصح جعله جزاء وإن كان مرفوعا لقوله فى الخلاصة :

وبش به يبش لقيه بطلاقة وجه وهش له يش ارتاح له وغص بالطعام بغص وكذا غص المجلس بأهله ومصه بلسانه مصه وعض عليه بأضراسه بعض وشتل يده يشل شلا وظل نهاره يفعل كذا يظل ومل منه عمل ضجر وشمرأخته يشمها وضن بالثىء يضمن بخلى وإنما أوردته لأن ماضيه يشبه بماضى فعل المفتوح وإنما يظهر الفرق بينهما عند إسناد الفعل إلى تاء الضمير أو نونه نحو فان زلتم واذ علنا ونحو صدقت وبرت وقررت بالاياب عينا ثم انا ذكرنا أن القسم الثانى من فعل المفتوح وهو ما يقاس مضارعه الضم أربعة أنواع أحدها المضاعف العدى وقد سبق والثانى والثالث ما عينه أو لامة واو قد أشار اليهما بقوله (والمضارع من فعلت إن جعلنا عينه الواو ولا يماجىء

٤ - بحرق) وثاب أيضا بالثلاثة اليه ثوب وكلها بمعنى رجوع وقد أوردت معظم موادها ونهت على أنه شرط فى التسهيل للزوم الضم فيه ان لا يكون لامة حرف حلق وأن الصواب عدم اشتراط ذلك لأنى لم أظفر بمثال منه مفتوحا بل بالياء إذ لا استتار هنا (قوله) لأنى لم أظفر بمثال منه مفتوحا) أى وأما داء الرجل يدهاء أصابه داء وراح اليوم يراح كثر ريحه فعينه مكسورة فى الماضى بنص الفاسى وما هت الركبة تمامه كثر ماؤها وفيها تموه وتميه وطاع يطوع اتقاد ولاع يلاع جزم وهاع يهوع قاء بلا كلفة وقد نص فى المصباح على أن طاع فى لغة من باب علم وهو ظاهر أو صريح فى ماهت الركبة تيمه فانه جاء مضارعه على يفعل بكسر العين وهو واوى من الماء فيكون مما شذ المضارع فيه من باب فعل بكسر العين كما سبق فيكون تمامه مضارعا له على القياس ولا يبعد ادعاء ذلك فى باقىها ولكن لم يصح ادعاء ذلك فلا يرد التقصصها لقلتها قاله الفاسى وذكر فى بغية الآمال أنه لم يرد فعل واوى العين بالكسر فى الماضى والمضارع إلا آن وذكر فى الشرح ان الواو من ذلك من قبيل الاستثناء والتداخل انظره (قوله) مضمومة كلها) أى وماورد

وخلا السكان بخلو وقد أوردت (٢٦) معظم موادها أيضا وذكرت أنه شرط في التسهيل أيضا أن لا يكون عينه حرف حلق

بالكسر والضم مع اتحاد المعنى كصان ونحا فلاختلاف اللغتين فمن ضم فالفعل عنده واوى ومن كسر يائى وكذا يقال في العمل اللام كظما وتلى ونهى قال في بغية الآمال :

وحيثما ورد ذا وجهين * مع لام أو مع العين * فلاختلاف اللغتين فيهما نحو نحاوصان فأعنيهما * وذلك في كلامهم كثير * وفوق ما ذكره الضرير

أما ما كان يائيا عند الجميع باعتبار معنى وواويا باعتبار معنى فلا يحسن التمثيل به (قوله) وجدت غالب حلقى العين منه مضموما) حاصل ما ذكره هنا وفي الكبير مع بيان المعنى الراد منه من الاعتراض على المصنف في التسهيل أن خمسة عشر فعلا من المضارع الحلقى العين وردت بالضم فقط وثلاثة بالفتح فقط وسبعة بالضم والفتح فالفتح هو القياس لأمرين أحدهما أن تعلق الحكم بالأمر الاغلب أولى ثانيهما قيام السبب الداعي إلى الضم والفتح فياورد فيه ليس له وجه إلا التخفيف للحلقى على أن ما اقتضاه كلامه من حصر أفعال هذا النوع في خمسة عشر غير ظاهر فقد حكى الفاسي أحدا وأربعين ثم كلام الناظم في التسهيل ليس صريحا في ادعاءه الشارح بل هو ظاهر في أن الضم هو القياس وما ورد على خلافه تخفيف ونصه والتزم الضم فيما عينه أولامه واو وليس أحدها حلقيا فهو مهان كان أحدها حلقيا لا يلتزم ضمه بل بوجود تارة هو وغيره كقاف نحا اللين محضه ينحو وينحى أو يوجد غيره فقط كقافى عن الشيء ينهى بالفتح ورثاؤه لأنه يلتزم أوسع من تعيين الفتح الذى هو قياسا وعلى هذا فالكلامه ككلام سيبويه والجمهور في أن الضم هو القياس (قوله) طعى الأرض يطحاها (بسطها) احتز به من طعى بمعنى بعد وهلك فان مضارعه بالضم كقافى القاموس (قوله) كصغى الذى عندس ان الوجهين إنما جاء في كلمة واحدة وهي نحا الشيء بمهملة قصده قول الناظم (وهذا الحكم قد بدلا لما يدل على فخر) فيه التضمنين ان يعيب عند علماء القوافي وتتابع الاضافات في قوله داعى لزوم انكسار العين فصيح (قوله) مادل على غلبة الفاخر) معنى الغلبة هو أنك تشارك غيرك في معنى فيظهر واحد منكما على الآخر ويستبد بالمعنى دونه فينسب لنفسه بصيغة ثلاثى مفتوح العين نحو كارمنى أى شاركنى في الكرم والانعام فان أخذت بطرفه وأخذ هو بطرفه الآخر وتجادبته بينكما فإذا غلبته فيه بأن عملت من خصاله أكثر مما عمل أخبرت عن نفسك ققلت كرمته أى غلبته في ذلك وإنما التزموا في هذا الضم لموافقة اللفظ المعنى وذلك انه لما كان يدل على القهر والقوة أعطى مضارعه الضم الذى هو أقوى الحركات مع ما سبق من الدلالة على ما طرأ على الفعل (قوله) إذا لم يكن فيه الخ) أى وأما إذا كان فيه ذلك فهو على حكمه السابق ولم يذكر الناظم من اللوحيات المضعف اللازم لأن حكمه في باب الغلبة حكم غيره فيضم لزوما لأن موجب الكسر قد فارقته بتعديده بسبب الغلبة لأن للفاعلة من جملة المعديات كما في معنى السبب (قوله سابقى) استفيد من هذه الأمثلة ان فعل الغلبة إنما يصاغ من الفعل الثلاثى المتصرف التام وهو كذلك (قوله) وكهذا) هذا يقتضى أن باب الغلبة قياسى وهو الذى صرح به الهمامى اثناء معانى فعل من شرح التسهيل ومذهب سيبويه انه غير مقيد انظر الفاسى (قوله) مكسور من فعل) أى المفتوح وهذا صريح في ان فعل الغلبة إنما يستعمل من فعل المفتوح وهو ظاهر كلام ابن عصفور قال لأنه لم يأت استعماله عنهم إلا منه وفيه نظر بل سمع من المكسور والضموم أيضا كقافى الارتشاف لأنى حيان ونحوه للجوهري والقاموس في مادى ل ع ل م ووض أنحو عالمى فعالمته فأنا أعده وواضانى فواضانه فأنا أوضؤه (قوله) وقد مثل به الناظم لما فيه داعى الكسر) أى معتمدا لغة الباء وجعله من باب رعى ولم يتخيل من لغة الواو لقاتها كما لم يتخيل كونه من باب تعب (قوله) وفي بعض النسخ للبدد مفاخر) أى بفتح الباء للوحدة مصدر بده ومفاخر عليه بضم الميم وكسر الخاء اسم فاعل من فاخر ويجوز أن يكون مفتوح الخاء اسم مفعول والمصدر على الوجهين مضاف إلى الفاعل أو إلى المفعول لأن كلا من الشخصين مفاخر بكسر

وانه لا ينبغي ذلك فاني لما تتبعت موادها في الصحاح والقاموس وجدت غالب حلقى العين منه مضموما كدعا يدعوا وانما لغو ولها يلهم وسخا بالمال يستحو وصحا الجوى يصحو ولم أظفر بما انفرد بالفتح إلا طحا الأرض يطحاها بسطها وطفى يطفى جاوز الحد وفحا التراب يفحاه جرفه وجاءت أفعال منه بالضم والفتح كصغى اليه يصغى ويصغومال وضغى الشمس يضغى ويضحو برز ومحا الكتاب يحماه ويمحوه ثم أشار إلى النوع الرابع مما قياس مضارعه الضم بقوله (وهذا الحكم قد بدلا * لا يدل على فخر وليس له * داعى لزوم انكسار العين نحو قلا) أى وهذا الحكم هو ضم عين المضارع قد أعطيته مادل على غلبة المفاخر إذا لم يكن فيه داعى لزوم انكسار العين من كون فائه واوا أو عينه أو لامه ياء كما سبق مثال ما يدل على غلبة المفاخر سبقى فسابقته فأنا أسبقه ومضاربى فضرته فأنا اضربه وخاصمى فخصمته فأنا أخصمه وهكذا فيما مضارعه مكسورا من فعل ترده مضموما فلو قلت سبقه يسبقه وضره يضره وخصمه يخصمه لغير مفاخرة لكسرته على أصله ومثال

ما فيه داعى لزوم الكسر وابعنى ورامانى ومثله فالانى فأنا اقلبه والقلبا بالكسر البعض وقد مثل به الناظم الخاء لما فيه داعى الكسر وفي بعض النسخ لما لبذ مفاخر بتشديد الذال المعجمة وهو معنى الغلبة يقال بده يينه بده أى غلبه

وهي أدل على المقصود من قوله لما يدل على غير ثم أشار بقوله (وفتح ما حرف حلق غير أوله * (٢٧) عن الكسائي في ذال النوع قد حصل)

إلى أنه لا أثر لحرف الحلق عند الجمهور في هذا النوع أي الدال على المفاخرة فيضم وان كان غير أوله وهو ما عينه وأولاه حرف حلق كشاعري فشعرته فأنا شعره وصار عنى قصرته فأنا صرعه وعند الكسائي إن حرف الحلق مانع من الضم فيجب الفتح قياسا على داعي الكسر ولأنه قد سمع الفتح في أفعال منه وحمل الجمهور ما سمع مفتوحا على الشذوذ وجرم الجوهري بمقتضى مذهب الكسائي وقوله وفتح مستداما إلى ما وقد حصل خبره وما موصله وحرف حلق غير أوله صلته وهي مبتدا وخبر والتقدير وفتح الفعل المضارع الذي حرف الحلق غير أوله قد حصل وثبت في هذا النوع عن الكسائي وأما القسم الثالث وهو ما قياس مضارعه الفتح فأشار إليه بقوله (في غير هذا الذي الحلقى فتحا شع * بالاتفاق كآت صيغ من سألا) أي وأمافي غير الدال على المفاخرة فاشع الفتح عند وجود الحرف الحلقى في غير أول الفعل وحروف الحلق ستة المهمزة والهاء والحاء والحاء والعين والغين ثم مثل له بكآت وهو المستقبل المبني من سأل وهو يسأل لأن عينه همزة ومثله ذهب يذهب وسجبه على وجهه يسجبه وغير عليه يفخروبعث إليه يعث وشغله يشغله ومثال ملامه

الحاء ومفاخر (قوله) وهي أدل على المقصود من قوله لما يدل على غير (في بعض نسخ الناظم لما يدل على غير وفي بعضها البدى مفاخر اسم فاعل من أبدى أظهر ومفاخر عليه مفتوح الميم مصروف أو غير مصروف الصيغة القصوى جمع مفخرة بفتح الميم والحاء وقد تضم الحصلة التي فخر بها ووجه كونها أدل على المقصود إسهادالة على الغلبة بخلاف الثانية قول الناظم (وفتح ما حرف حلق غير أوله) هذا قيد آخر في مسألة غلبة المفاخر شرطه الكسائي والراجح خلافه (قوله أي الدال على المفاخرة) مما ليس فيه داعي الكسر أما ما فية داعية فالكسائي موافق فيه للجمهور وكان الناظم حذف فيه وليس له داعي لزوم انكسار العين من هذا الدلالة ما قبله عليه (قوله) وعند الكسائي ان حرف الحلق مانع (أي عينا كان أولاهما هذا هو النقول عن الكسائي خلاف ما يعطيه كلام ابن عصفور وصاحب القاموس في مادة خ ص م من أنه إنما يقال ذلك في حلق العين فقط (قوله في أفعال منه) حكى السخاوي عن أهل اللغة شاعري فشعرته فانا شعره ومفاخرني فشعرته فانا شعره بالفتح فيها ونحو هازاني فهر أنه فانا أهزؤه بالفتح وحكى في الصحاح واصلني فواصلته فانا واصلته بالفتح قال وذلك بسبب حرف الحلق (قوله وحمل الجمهور) ذلك على الشذوذ ضعف الدماميني مذهب الكسائي بأمرين أحدهما رواية أبي زيد الضم فيم استدله ثانياها ان العلة الحاملة له على صيرورته إلى الفتح غير مطرودة وهي اقتضاء حرف الحلق الفتح لمجيء مثل دخل يدخل بالضم ونحو يتحتم بالكسر (فان قيل) ما الفرق بين داعي الكسر وداعي الفتح حتى جعل الجمهور الأول مؤثرا دون الثاني (قلنا) جالب الكسر أقوى من وجهين أحدهما انه مقدم على جالب الفتح إذا اجتمع معه نحو باع يبيع وبغى الامامع فيه الفتح الثاني أن جالب الكسر جر إلى الأصل للطوب أي المخالفة بين عيني الماضي والمضارع بخلاف جالب الفتح (تنبيه) ذكر البجائي اختلافا بين البصريين في النقل عن الكسائي فمنهم من قال انه يوجب الفتح وتقدم ما فيه ومنهم من قال يجوز وعليه فلا يرد ما تقدم على أبي زيد قول الناظم (في غير هذا الذي الحلقى) إنما أوجبت حروف الحلقى الفتح لنقلها وبعد مخرجها فأعطى ما هي فيه الفتح ليعتدل (قوله) واما في غير الدال على المفاخرة (صرح في أن اسم الاشارة عائد على باب الغالبة فقط وبه صرح البجائي وغيره وهو يوهم انه لا يستثنى ملامه أو عينه حرف حلق الالهضاعف المشتهر كسره أو ضمه وإن ما عد ذلك يفتح فدخل فيه الواوى الفاء والواجوف واويا أو يائيا والناقص بقسميه مع أن حروف الحلق لا تأثير لها فيما ذكر وفاقا وخلافا فالصواب ان الاشارة في كلام الناظم راجعة لجميع ما تقدم من أنواع مضارع فعل المفتوح لا خصوص باب الغالبة ويكون استثناءه للمضاعف للرد على من يرى رأى يونس في ان الحلقى يؤثر فيه (قوله في غير أول الفعل) جعل آل في الحلقى للمهدأى الحلقى الذي هو غير فاء الكلمة وهو يضعف كون ذا اسم إشارة كما قيل لأنه لا يوصف إلا بمدخل آل الجنسية وهذا على نسخة لنا بلام الجر الداخلة على اسم الاشارة وفي بعض النسخ لدى بمعنى صاحب واللام جارة وفي كثير من النسخ لدى ظرفية وإعمال يؤثر الحلقى إذا كان فاء كما مر لسكونها تسكن في المضارع فيحذف اللفظ وحروف الحلق إنما أوجبت الفتح لنقلها كما مر (قوله وحروف الحلق الخ) قال في بنية الآمال :

وأحرف الحلق بهذا البيت
أني غريب حل عنك حي
وجعت أيضا في أوائل كلم هذا البيت :
تري أعين خليلي
وهي مبادئ كلمات ست
هجر مشوق مستهام صب
هجعت حين غليلي

والصحيح زيادة الألف في ذلك لأنها لا أثر لها لأنها لازمة للسكون فلم تثقل ولأنها لا تكون إلا بدلا عن غيرها ههنا فلم يتحقق كونها ألفا فيقال هي حلقية أو غير حلقية نظرا إلى الأصل قول الناظم

حرف حلق بدأ الله الحلق بيدوه وندبه البعير يندبه زجره ونصح له ينصح ونسخ الكتاب ينسخه ومنع يمنع ونزع الشيطان بينهم ينزع أي أغرى وحرش وقد أوردت معظم مواد في الشرح . ثم ان الفتح مشروط بثلاثة شروط أشار إليه بقوله :

(ان لم يضعف ولم يشهر بكسرة أو ضم كينى وما صرفت من دخلا) أى انما يفتح عين المضارع من فعل الحلقى للفتوح بثلاثة شروط . الأول أن لا يكون مضاعفاً فان كان مضاعفاً فهو على قياسه السابق من كسر لازمه وضم معناه فاللازم نحو صح جسمه يصح والعدى نحو دعه يدعه دعا . الثانى أن لا يشهر بكثرة فان اشهر عن العرب كسره اتبع ولم يحز فتحه قياساً ومثله له الناظم يبنى عليه يبنى ومثله أيضاً يباه يبغيه يعنى طلبه ومثله من معتل اللام نعى الليت ينعيه ومن صحبها نضجها بالماء ينضجها ورشه وتنخ الشعرة من أصلها ينتخها زرعها ورجع يرجع وزعه ينزعه . الثالث ان لا يشهر بضمه فان اشهر عن العرب ضمه اتبع أيضاً ومثله الناظم بما تصرف من دخل وهو يدخل واخوانه ومثله صرخ يصرخ (٢٨) ونفخ ينفخ وقعد يقعد وأخذه يأخذه وطلعت الشمس تطلع وبرزغت تبرغ أى طلعت وبلغ

(ان لم يضعف) الجازم والمجزوم مجزومان معا بالشرط لوقوعهما في محل مطلوبه لأههما بمنزلة فعل ماض دخلت عليه ان والمعنى ان انتفت مضاعفته (قوله ومثله له الناظم يبنى عليه يبنى) التمثيل به ويبنى غير ظاهر لما تقدم ويوجد في بعض النسخ الناظم كيهنا مضارع هنا وهو صواب إلا انه سهل همزة إجراء للوصل مجرى الوقف وما في التنبيه الأول من ك معترض يعلم بما هنا وما تقدم في وأدم كسر الخ (قوله وهو القياس) فيه ان أشح مؤذن أن الفتح للحلق ليس بقياس لأن القياس لا يحتاج إلى اشاعة لكونه غنياً بلزوم أصله وما خرج عن الأصل يحتاج إلى تمشية في الناس ليراضوا عليه ولا يتكروه وانما لم يكن قياساً لأن المضارع مبنى على المخالفة مع الماضى ولم تحصل هنا (قوله وقد ذكرت لكل نوع منها أمثلة) أى نحو كعب ثدى الجارية كضرب ونصرأى طل ونحوها هنا البعير كنعج وضرب ونصرأى طلاه بالهنا وهو القران ونحو طبخ كنعج ونصر ونحو نعب الغراب كنعج وضرب أى صوت ومدنقه في صياحه ونحو ماج الماء كنعج وكرم ونحو رخت المرأة بالمعجمة كنعج وفرج أى نشى عليها عند الجماع ونحو مر الطعام كنعج وكرم وفرج وقد تقدم قول الناظم (عين المضارع من فعلت) ما فعله من تقديم موجبات الكسر والضم والفتح على جواز الوجهين صواب إذ تلك وجودية ورفضها هو الموجب للتخيير ولأريب في تقديم الطرف الوجودى إذ به يعرف السلبى وفاته الاختصار حيث أتى بشيئين وهما جالب الفتح والداعى في معنى شىء واحد وهو أن الخالى من الموجبات ان لم تكن شهرة يجوز فيه الأمران فلو قال :

كسر وضم لعين الآى من فعلا ان لم يكن داع أو مشهور ما فعلا

كان أخصر وأحسن نظرى (قوله أى إذا دخلت عين المضارع من فعل المفتوح) هذا التقدير يقتضى أن حيث في كلام الناظم شرطية جرياً على مذهب القراء الجوز الجزم بها وان لم تقتزن بما لفظاً اكتفاء بنية معناها وهو قول ضعيف (قوله عين المضارع مفعول مقدم) فيه أن الناظم لا يرى فيه التنازع في التقديم على انه يلزم عليه تقديم مفعول الجزاء على فاء السبب وهو ممنوع والظاهر أن عين المضارع منصوبة بفعل مقدر وقوله فا كسر أو اضم كالتفسير له وفاء فا كسر فصيحة وحيث متعلقة بذلك المقدر ولا شرط فيه أى اذ كر حكم عين المضارع حيث خلا من جالب الفتح خلوا تكلموا مبنى من عتلا أن تسأل عن بيان الحكم الذى أمرت بذكر فا كسر (قوله وتعيين فاعل باعتزال) ظاهره أن اعتزل في كلام الناظم مبنى للفاعل من مطاوع عزله نحيته ويصح أن يكون مبنياً للمفعول من قولك اعتزلت الشىء فارقتة وتعيين نائب فاعل بفعل مقدر يفسره قداعتزلا وعلى كل فيه نظر لأن باب التفسير وان كان أوسع من باب الاشتغال ظاهره موافقة مفسره ومفسره مصحوب بقد وهى لا تصحب الشرط فالصواب ان إذا ظرف زمان لأحد الفعلين ولا شرط فيه وتعيين اسم كان مقدرة وقداعتزلا خبرها

المكان يبلغه وسبغ الثوب يسبغ أى فاض واتسع وسعل من صدره بالمهملتين يسعل سعالاً ونخل الدقيق ينخله وزعم كذا يزعم أى قال وقد علم من النظم أن الحلقى يتنوع إلى ثلاثة أنواع مفتوح المضارع وهو القياس ومضمومه ومكسوره لاشتهار النقل فيهما فيحفظ ونهت في الشرح على انه ربما ورد بالكسر والضم معا أو بهما مع الفتح فيكون مثلثاً أو بالفتح والضم أو بالفتح والكسر فهذه أربعة أنواع إلى الثلاثة الأول تفسير أنواعه سبعة بالنسبة إلى مضارعه ويتنوع أيضاً بالنسبة إلى ماضيه إلى ثلاثة أنواع مشارك لفعل بالضم أوله فعل بالكسر أولها معا فيكون مثلثاً وقد ذكرت لكل نوع منها أمثلة فراجعها ثم لما أنهى الكلام على ما قياس مضارعه الكسر بأنواعه وما قياس مضارعه الضم بأنواعه

وما قياسه الفتح أشار إلى القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الضم والكسر بقوله (عين المضارع من فعلت حيث خلا من جالب الفتح كالبنى) قوله من عتلا * فا كسر أو اضم إذا تعيين بهما * لفقده شهرة أوداع قد اعتزلا) أى إذا دخلت عين المضارع من فعل المفتوح من جالب الفتح وهو حرف الحلق فا كسره ان شئت أو اضمه إذ لم يتعين أحدهما شهرة أوداع قوله عين المضارع مفعول مقدم لقوله ا كسر أو اضم تنازعه وتعيين فاعل باعتزل مقدر بعد إذا يفسره اعتزل المذكور ومثله لما فيه وجهان بالمضارع لبنى من عتله وهو يتلته ويتلته إذا أخذه بسنن وبهما قرىء قوله تعالى خذوه فاعتلوه ومثله عرش يعرش أى بنى عريشا وعكف على الشىء يكف ويكف أى أقام عليه وبهما قرىء وما كانوا يعرشون وعلى قوم يكفون وقد أوردت منه في الشرح مائة وأربعين مثلاً مما نقل فيه الوجهان في الصحاح والقاموس وقد شرط الناظم لجواز الوجهين أن يخلو من جالب الفتح

وأن لا يتعين أحدهما بشهرة سماع أو دواع وقد سبق أن جالب الفتح كون عينه أو لامه حرف حلق وان داعى الكسر أربعة كون فائه واوا كوعد يمد أو كون عينه أو لامه ياء كباع يبيع ويرى يرمى أو كونه مضاعفا لهما كحن يحن وأن داعى الضم أربعة أيضا كونه مضاعفا معدى كمد يمد أو كون عينه أو لامه واوا كقال يقول وغزايرو أو دالا على المفاخرة كسابقى فسبته فأنا أسبته وأما المشهور بالضم فتحو نصره ينصره وقد أوردت منه نحو مائة وعشرين مثالا وأما المشهور بالكسر فتحوضر به يضر به وقد أوردت منه نحو مائة وستين مثالا ونهت على أنى لم أظفر بمادة مطلقة يكون الشخص مخيرا فيها بين الضم والكسر لتطابق مقتضى النظم ونهت ان فعل المفتوح غير الحلقى قد يشارك فعل الضموم مع كسر مضارعها أيضا وضمه وفعل الكسور مع كسر (٣٩) مضارعها أيضا وضمه فيكون أربعة أنواع

وأما مشاركتها معا وهو الثالث فقد سبق ونهت أيضا على وجه المناسبة في اختلاف حالات مضارع فعل المفتوح من كسره في حالة وضمه في أخرى أو فتحه أو جواز الضم والكسر والله تعالى أعلم

فصل في بيان حكم اتصال الفعل الماضى ببناء الضمير أو نونه .
 وخصه بالفعل الثلاثى المعتل لتغيره دون غيره فقال (واقبل لفاء الثلاثى شكل عين إذا عجلت وكان بناء الأضمار متصلا * ونونه) أى واقبل إلى فاء الفعل الثلاثى شكل عينه المعتلة عند اتصاله ببناء الضمير أو نونه فخرج بقوله الثلاثى غيره وبالمعتل الثلاثى الصحيح العين فان الفعل غير الثلاثى المعتل العين لا يتغير وزنه عند اتصاله ببناء الضمير أو نونه بل يسكن آخره فقط كدخرجت وأكرمت وانطلقت واستخرجت وكذا كرمت

(قوله) وأن لا يتعين أحدهما بشهرة سماع أو دواع) له وإلا فان اشتهر بأحد الأمرين لزم وما ذكره الناظم هو أحد أربعة أقوال في المسألة ونقله ابن القطاع وابن دريد وغيرهما عن أبي زيد اللغوى واختاره المجدى في ديباجة القاموس وهو ظاهر كلام سى ثانيا أن التخيير يكون عند انتفاء النقل لا عند انتفاء الشهرة وهو الذى عليه أئمة اللغة واختاره أبو حيان ثالثا إذا انتفت الجواب تعين الكسر إذا اتفقت سماع أحد الأمرين وهو مختار ابن جنى رابعا إذا انتفت جاز الأمران ولو اشتهر أحدهما وهو مذهب ابن عصفور إلا أنه اجتهد فى معرض النص (قوله على أنى لم أظفر بمادة مطلقة) حاصله ما من فعل إلا وقد ورد عن العرب إما بكسر أو بضم أو بهما فالوارد بأحد الأمرين لا يجوز فيه الآخر والوارد بهما غير فيه سماعا فى موضع التخيير قياسا وأجاب محشى القاموس بأن هذا كان فى الصدر الأول وتكلم المخير أولا بما اختار فأتى الأخير آثاره وصار عليه المعول (قوله فيكون أربعة أنواع) نحو كضرب وكرم ذل وصغر ونحو مكث كنصرو وكرم لبث ونحو خصب السكان كضرب وفرح كترعشبه ونحو سغب الرجل كضرب وفرح جاع (قوله وهو الثالث) أى نحو ثقب عليهم كنصرو وكرم وفرح صار تقيسا ونحو خثر اللبن كضرب وكرم وفرح (فصل) لفظ فصل ساقط فى جل نسخ المتن وإثباته هو الصواب لأنه هنا اتقى الكلام على مضارع الثلاثى والمذكور فيه شىء آخر وكان حقه أن يذكر هذين البيتين عقب البيت الأول من الباب لأنهما من تنمة الكلام على الثلاثى باطلاق والكلام الذى قبل هذا خاص بفعل المفتوح قول الناظم (واقبل لفاء الثلاثى) أصله الثلاثى بالياء المشددة للنسب فخففت وذلك لغة إذ قد يصاغ فعال بضم الفاء من أسماء العدد من اثنين إلى عشرة وتلحق بهياء النسب لافادة أن موصوفه ذو أجزاء فيقال ثوب عشارى أى ذو عشرة أذرع وفعل ثلاثى أى ذو ثلاثة أحرف أى أصوله ثلاثة وقوله (إذا عجلت) صوابه اعلت إذ للمعتل ما فيه حرف علة سواء كان فيه تغيير أو لا فإذا قصد ما وقع التغيير فيه بأبدال ونحوه قيل منعل بدون تاء أى دخله الاعلال فنحو قام معتل ومعتل وحول كفرح معتل لامعل (قول الشارح وبالمعتل الثلاثى الصحيح العين) شرح كلام الناظم على ظاهره وتقدم أن صوابه اعلت فالصواب أن لو قال وخرج بالمعل بدون تاء الثلاثى الصحيح العين والمعتل العين الغير القابل للاعلال ثم يذكر عقب تمثيل الصحيح بكرمت الخ تمثيل المعتل كجولت وعورت وإنما كان لا يتغير عند الاسناد إلى الضمائر المذكورة لأن فائدة النقل التنبيه على بنية الكلمة والمحافظة على حركة العين بعد حذفها وصيغة الفعل هنا ظاهرة لظهور حركة العين عليها لعدم حذف العين لأن موجب حذفها فى المثل وهو التقاء الساكنين منتف هنا (قوله كدخرجت وأكرمت) أى من الصحيح وكذا أنبت وأقمت واخترت واتهدت واستخرت واستعدت من المثل وبايئت وقاولت من المعتل بالياء فانها لا تتغير لئلا يخرج عن

وفرحت ونصرت وضميرت ووعدت ودعوت ورميت ومثله ضربنا ونصرنا والنسوة دخلن وخرجن وأما الثلاثى المعتل العين نحو طال وخاف وهاب فانه إذا سكن آخره عند اتصاله ببناء الضمير أو نونه التقي ما كان وما آخر الفعل والألف المنقلبة عن عين الفعل فيحذف حرف الفعل ويبقى فاء الفعل مفتوحا على أصله ولا يعلم أنه من باب فعل بالضم أو فعل بالكسر أو فعل بالفتح فينقل إلى فائه شكل عينه المحذوف وهو الضمة ان كان من باب فعل بالضم أو الكسرة ان كان من باب فعل بالكسر فتقول طلعت بضم الطاء وخفت وهبت بكسر لها لأن أصل طال طول بضم الواو ككرم وأصل خاف وخوف بكسر الواو وهيب بكسر الياء كفرح فلما عركت الواو والياء وانتفتح ما صار العين فلما اتصلت ببناء الضمير وسقطت الألف صار طلت وخفت وهبت بفتح أولهما فنقلت الضمة التى فى عين طول إلى فائه فصار كسرة التى فى عين خوف وهيب إلى قائمهما فصار اهبت وخفت وشملت عبارته ما شكل عينه فتحة كقال وباع لكنه أخرجه بقوله

(وإذا فتحا يكون منه اعتض مجانس (٣٠) تلك العين منتقلا) أي وإذا كان شكل عين الثلاث المتثل فتحا فلا ينقل شكل عينه إلى فائه

كلامهم ببقاء الكلمة على وزن لم يرد ولتحصيل الحاصل في نحو أقام واستعاد لان الاعلال بالنقل قد حصل قول الناظم (وإذا فتحا يكون منه اعتض) اعتض أمر من اعتاض أخذ عوضا وأصله اعتوض فأبدلت الواو ألفا ثم حذفتم منه متعلق به وفي كثير من النسخ فنه وهو أحسن لأن تعدية هذا الفعل بعن أكثر (قوله) ويعتاض عن شكلة العين شكلة مجانسة لتلك العين) شرح كلام الناظم تبعالابه على ما ذهب إليه ابن الحاجب من ان الضم للدلالة على الواو والكسرة للدلالة على الياء لالتقل وعوه لابن العباس ومذهب السكاسي والمازني وجماعة ان مفتوح العين لا يسند إلى الضمير إلا بعد تحويله إلى فعل المضموم ان كانت العين واوا أو الياء المكسور ان كانت العين ياء ثم يعلى الاعلال المذكور وكلام الناظم صريح في هذا إذ قوله منتقلا حال من فاعل اعتض أي عوض من الفتح مجانس تلك العين حال كونك منتقلا من فعل إلى فعل أو فعل وعليه شرح تي ويح وغيرها فالمدعيان متفقان على أن ضم قات وكسر بعث للفرق بين ذوات الواو والياء إلا ان ذلك هل هو ابتداء أو بعد التحويل فالخلاف في اللفظ لافي المعنى (قوله قول ويصح) أي وليس أصلهما الضم لعدم ما ولا الكسر لحي مضارع الأول مضموما والثاني مكسورا (فائدة) تعرف حركة عين الفعل المتثل بمضارعه ان كان بالألف كيخاف فمكسور وان كان بالياء كيبع فمفتوح إذ لاضم في ذوات الياء وان كان بالواو نظر إلى اسم فاعله فان جاء على فعل كطويل فمضموم لأن فعلا منه يبقى وان جاء على فاعل كقاتل فمفتوح وان جاء بالوجهين باعتبارين حمل في كل وجه على ما يقتضيه قيامه كطويل من طال صدقصر وطائل بمعنى الفضل اه قاله يبح باختصار .

باب أبنية الفعل المزيد فيه

الأبنية جمع بناء والمراد به هنا جمع الكثرة مجازا إلا أن أوزان المزيد فيه أنهى معروفها ومجهولها إلى ستة وستين وذكر المصنف منها ستة وأربعين والمراد بالفعل الفعل الماضي المبني للفاعل أمامزيد المضارع والأمر والمبني للمفعول فسيأتي (قوله الأبنية) زاد بعضهم رابعا وهو افعل بثلاث لامات وادغام الأولى في الثانية نحو اهرمع وفيه خلاف سيأتي (قوله في معرفة الزائد) حاصله ان الزائد هو الحرف الساقط في أصل الوضع تحقيا أو تقديرا فيدخل فيه واو كوكب ويخرج عنه واو وعد في بدوعين قال في قل ولام غزا في لم يغز وقول الألفية والذي لا يلزم الزائد غير جامع ولا مانع كافي ابن هشام وغيره (قوله فلا يختص بأحرف بعينها) أي بل يكون في جميع حروف (سألتونها) وغيرها إلا الألف فانها لا تقبل التضعيف قال الموضح وشروطه أن يماثل اللام كجلب وجلباب أو العين إمامع الاتصال كقتل بالتشديد أو مع الانفصال بزائد كعقتل أو يماثل الفاء والعين كمرريس أو العين واللام كضمم جمع وأما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقف وسندس أو المفصلة بأصل كحدود فأصلي (قوله وهي سألتونها) قائله الزجاج وقد مثل عنها قيل له نعم ظانين انه على حذف أداة الاستفهام فقال قد أجبتكم وصنف بعضهم فيها تأليفا سماه أخاف أهل السيادة بضوابط حروف الزيادة ذكر فيه ما يندف على مائة وثلاثين تركيبا أحسنها قول الناظم مع جودة المعنى :

هنا وتسلم تلي يوم أنسه * نهاية مشول أمان وتسهل

وأشار الوالد قدس الله سره إلى هذه التراكيب مع تركيب آخر فقال :

ولما بدت في خده أحرف مزير * دة لجمال منه دمع سجوم

فرحت بها جهلا وقلت مهنتا * هنا وتسلم فلا من يلوم

وكننت حسبها غرورا وغفلة * أمانا وتسهلا لوصل يدوم

إذ لا فائدة في نقل الفتحة لأن أول كل ماض مفتوح وحينئذ تعذرت الدلالة على وزن الفعل فیراعى فيه حينئذ كونه من ذوات الواو كقال أو من ذوات الياء كباع ويعتاض عن شكلة العين شكلة مجانسة لتلك العين وهي الضمة ان كانت العين واوا أو الكسرة إن كانت ياء فيحركهما الفاء فأصل قال وبلغ قول ويصح كنعصر وضرب قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فلما اتصلا بقاء الضمير سقطت الألف فصارا قلت وبعث بفتح أولهما فأعطى كل واحد منهما شكلا مجانسا لعينه فصارا قلت بضم أوله وبعث بكسر أوله والله أعلم .

باب أبنية الفعل المزيد فيه ومراده ما يشمل مزيد الرباعي والثلاثي لما سبق أن الفعل المجرد ثلاثي ورباعي وان الرباعي له بناء واحد وهو فاعل والثلاثي له ثلاثة وهي فعل بالضم وفعل بالكسر وفعل بالفتح وكذلك يأت من مزيد الرباعي الأبنية أوزان وهي تفعلل كتدحرج وافتعلل كاحرنجم وافتعلل كاطمان واقشعر وسائر أوزان المزيد فيه من مزيد الثلاثي وأكثر ما ينتهي بناء الفعل المزيد

فيه إلى ستة أحرف كاستقام ويلزم منه أن الزيادة إما بحرف كأكرم أو بحرفين كانطلق أو بثلاثة كاستخرج وقد صدرت الباب فاسلمى بإشارات مفيدة في معرفة الزائد وانقسامه إلى تكرير الأصل فلا يختص بحروف بعينها وغير تكرير الأصل ويختص بحروف الزيادة العشرة وهي (سألتونها) وذكر ما يعرب به الزائد وأن أصول الكلمة تقابل بالفاء والعين واللام وان العرب لا تكاد تزيد حرفا

الإفادة زائدة على الأصل وبسطته بزيادة الأمثلة وذكرت معاني الأفعال وكل ذلك مما يحتاج (٣١) إليه ولكن صرف الناظم

عن ذلك ضيق النظم والاقصار على المهم فذكر الأبنية مسرودة فقال (كأعلم الفعل يأتي بالزيادة مع * والى وولى استقام اخرجهم انفصلا) أى والفعل حال التباسه بالزيادة يأتي كأعلم فالفعل مبتدأ ويأتي خبره وبالزيادة حال منه وكأعلم حال من فاعل يأتي للمستتر أى يأتي على أوزان منها أفعل بزيادة همزة القطع على الثلاثي سواء كان على فعل بالضم كأكرمه أو فعل بالكسر كأفرحته أو فعل بالفتح صحيفا كأنزله وأدخلته أو معتل الفاء كأوجلته أو العين كأقتته وأبنته أو اللام كأوته وأخلت المكان وتكون لمعان أشهرها التعدية ومعناها ان يتضمن الفعل معنى التصير فيصير الفاعل في الأصل مفعولا وحينئذ إن كان الفعل لازما تعدى الى واحد وإن كان متعديا الى واحد تعدى إلى اثنين كالبيت زيد أوبا أو إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة كأعلمت زيدا عمرا قادمًا وهو مثال الناظم ومنها فاعل بزيادة ألف بين الفاء والعين وأشهر معانيه الاشتراك في الفاعلية والفعلية كضارب زيد عمرا ويكون لمواقفة أفعل السابق كتأبعت الصوم واليته بمعنى أوليت بعضه بضا وأتبعته ومثال النظم

فأسلنى وتاه بعد تعطف * تلا يوم أنسى جفاء عظيم
وقال العذول اليوم متاه غالبا * نهاية مستول لسب يميم
وليس المراد أن هذه الأحرف لا تكون أبدا إلا زوائد لأنها تكون أصولا كسأل وسلم ومال وتلاوغي ونحوها وإنما المراد إذا زيد في الكلمة لغير تضعيف أو الحلق فلا تكون الزيادة إلا منها (قوله إلا لفائدة زائدة على الأصل) كهمزة أكرم الدالة على التعدية وألف قاتل الدالة على المشاركة في الفاعلية والفعلية وميم زرقم الدالة على تفخيم المعنى وكذا فسره في القاموس بشديد الزرقه قول الناظم (كأعلم الفعل) جعله الشارح حالا من فاعل يأتي والأولى أن يكون متعلقا يأتي والباء بمعنى مع أى والفعل حال ملابسته للزيادة أى موازنا للأوزان المذكورة (قوله وتكون لمعان) المعاني المذكورة لأبنية الأفعال مزيدة كانت أو مجردة مقصورة على السماع ويمثلون ذلك ليحفظ كما تحفظ حروف اللغة ولذلك قال أبو علي وقد عمل أهل اللغة في هذا الفن أعنى معاني أبنية الأفعال كتبنا وذكر كبرج من معاني أفعل خمسة وعشرين من جعلها أن يكون لمطاوعة فعل المفتوح العين نحو قشمت الريح السحاب فأقشع السحاب وكب الله الكافر على وجهه فأكب الكافر وقد عدوا هذا غريبا من جهة أن العادة في الهمزة أن تغير معنى الثلاثي وتحدث فيه معنى لم يكن له عند عدمها وهنا العكس وذكر الشمس النواصي في تذكرته من ذلك كب هذه وعرضه أى أظهره فأعرض أى ظهر وتقل عن الروزي أنه لا ثالث لها قال وفي ذلك أنجز شيخنا العلامة بدر الدين الدماميني وبعث به إلى بقوله :

بأليغا قد أعربت عن علاه * سحب أفكاره الفوادى السواجم
أى فعل بنفسه قد تعدى * وهو عكس الأفعال بالهمز لازم

(فكتبت إليه)

يا إماما أبدى بديع معان * ببيان يقفو له كل كاظم
جاء من نحوكم إلى العبد لفرز * فيه فعلان حيرا كل عالم
كبه فأكب معناه ألقا * على الوجه منه والأنف راغم
وعرضت الأسى فأعرض أظهر * ت أسى كان للضلوع ملازم

وذكر في الأشباه منها عشرة وانهاها الفاسى الى ثلاثين انظره إلا أن الزمخشري في الكشاف قال في تفسير سورة الملك ان كيبته فأكب وقشمت الريح السحاب فأقشع طواع فيه أفعل فعل وإن ذلك لم يثبت في العربية وإنما أكب من باب اقضى وهو لازم ومعناه دخل في الكب أو صار ذاكب وكذلك أقشع وان مطاوع كب وقشع إنما هو انكب واتمشع ولا يأتي أفعل مطاوعا ولا يعرف ذلك إلا جملة كتاب سيويه (قوله وحينئذ الخ) ظاهره ان النقل بالهمزة قياسى مطلقا في التعدى واللازم ومذهب سيويه كافي للنفى انه قياسى في اللازم والتعدى الى واحد وسماعى في التعدى إلى اثنين (قوله الاشتراك في الفاعلية الخ) أى اشتراك المفعولين في الفاعلية والفعلية معنى وإن اقتسامها لفظا وليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع والنصب ولو أتبع منصوبها بمرفوع ومرفوعها بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز :

قد سالم الحيات منه القداما * الاقنوان والشجاع الشجما

بنصب الاقنوان على انه بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لأنه منصوب معنى كما أن القدام منصوب لفظا مرفوع معنى لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان ومفعولان هكذا قال المصنف تبع لابن سعدان وهو خلاف مذهب البصريين والكوفيين وروى البغداديون البيت بنصب الحيات قالوا وأراد القدامان بالثنائية فحذفت نون الثنى للضرورة وعليه فلا شاهد (قوله لمواقفة أفعل السابق الخ) أى وهو ذو التعدية وهذا القيد ذكره في التسهيل وهو مضر لأن فاعل كجاء لمواقفة أفعل التعدى جاء لمواقفة اللازم أيضا نحو شارفت على البلاد وأشرفت عليها كما في القاموس (قوله بتضعيف العين)

يحمل الموالاة من المناصرة فيكون للاشتراك والموالاة من متابعة الشيء فيكون بمعنى أفعل ومنها فعل بتضعيف العين وأشهر معانيها

اختلف في الزيد في هذا الوزن فقال الخليل الأول كما زيدت الألف في فاعل والياء في فيعل والواو في فوعل وقال يونس الثاني لأن الحروف الثلاثة تقع ثوالت زوائد نحو جدول وعشر وشمال وجوز الوجهين سيويوه واستصوبهما معا انظر الشافية (قوله التعدي) التعدي اما لقاصر كثنائي الشارح وأما لتعد واحد فيعدي إلى الثاني نحو علم زيد الحساب وعلمته اياه ولم يسمع في التعدي إلى اثنين نقله بالتضعيف إلى التعدي إلى ثالث خلافا للحريري قال في المعنى ولم يشهد له صماع ولا قياس وقال في حدث وخبر ونبا أنها تعدت إلى ثلاثة لما ضمنت معنى اعلم وأرى بعد ما كانت معداة إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجاء نحو نبشوني بعلم إن كنتم صادقين (قوله واشهر بمعانيه الطلب) أي تحقيقا كاستغفر ربه أي طلب مغفرته أو مجازا كاستعجل نفسه أي طلب العجلة من نفسه والفرق بينهما ان الطالب في الأول غير المطلوب وفي الثاني نفسه وطلب الانسان فعل نفسه مجاز (قوله إثر فعل) بكسر همزة وسكون للثالثة أي عقبه وفي ك عن إثر زيادة عن فيكون بفتح همزة والياء وهو أصرح في المراد إذ المطاوعة هي أن يدل أحد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير ويسمى الأول مطاوعا بفتح الواو ويسمى الثاني مطاوعا بكسرها وقد ذكر الفاسي بيان معناها وشروطها وأن فعلها لا يكون الا لازما انظره (قوله زيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الخ) أي فكان النون تقدمها حرفان فقط إذ في ذلك تطرد زيادتها وفي نحو غضنفر أصالة كفي همزة الوصل غير معتد بها لأنها لا تثبت إلا في الابتداء ثم ما اقتضاء كلامه من ان ميم احمر نجم أصلية هو مذهب سيويوه وأبي علي وغيرها وزعم الضرير انها زائدة وأنهم من حرج الثلاثي إلى كذا انضم اليه وفيه نظر إذ لم يسمع أقنم وكون الكلمة توافق الأخرى في بعض حروفها لا يلزم منه ان تكون اصلا لها كسبط وسبطر وفي الرابعي ذكرها الزبيدي وغيره (قوله ويكون لمطاوعة الخ) المطاوعة اما تحقيقية كثنائي الشارح واما تقديرية كارتشق انبسط في سرور لأن برشق لم يرد بالمعنى الذي يصلح به ان يكون مطاوعه ابرنشق وهذا ظاهر كلام يس والحاجة داعية إلى التقديرية فلا عبرة بانكارها (قوله جمعها فاجتمعت) الذي في البرماوي أي رددتها فارتدت بعضها على بعض والاحمر نجم هو الازدحام (قوله وهو لمطاوعة فعل) يعني غالبا وإلا فقد يكون لمطاوعة أفضل ذى همزة فأفردته فانفرد ويشترط في فعل ان يكون علاجيا أي ذا تأثير محسوس يتعلق بالظاهر كما مثل الشارح ولهذا لا يقال علمت للمسألة فانلمت لأن العلم مما يتعلق بالباطن قول الناظم (وأفضل ذا ألف في الحشو رابعة) اما بالنصب حال من ضمير الصفة أو بالجر نعمتان وزاده لبيان محل الألف من الحشو لاحتمال أن تزداد فاصلة بين اللامين لأن اللام الأولى مفتوحة في الأصل وإنما سكنت للادغام فيحتمل وقوع الألف بعدها لذلك يقولون في الحشو كاف عن قوله رابعة بدليل السبر والتقسيم ليس كذلك قاله سي وجوابه أن العبرة بلفظ الناظم وقد نطق بها مدغمة فلا يمكن أن يكون الألف بعدها على الحالة التي هي في لفظه وقوله (وعاريا) معطوف على ذا ألف والوزنان إن كانا للمعنى واحد فالواو على بابها وان كانا للمعنيين فالواو للتقسيم ونطق فيهما بالوزن دون للوزن على خلاف ما فعل في غيرها إرشادا إلى وجوب الادغام فيهما وان لا تكون زيادتهما إلا من جنس اللام ولا تكون حرفا آخر وأنه لا بد من صحة اللام ليتمكن الادغام (قول الشارح أي ويأتي أيضا على افعال) عبارته في ك ومنها افعال وهي أحصر وأجرى على الأسلوب المتقدم في البيت قبل والآتي بمد (قوله والفرق بينهما) هذا الفرق إنما هو في الغالب كما في التسهيل وإلا فقد لا يفهم الغرض مع الألف كقوله تعالى في صفة الجنتين مدهامتان وقد يفهم بدونها كقوله :

سألته قبلة منى على محجل * فأحمر من خجل واصفر من وجل

وهذا كله مبنى على أن كلا منهما وزن مستقل والحق انهما مترادفان وأن كلا منهما أصل لنفسه والغالب اجتماعها في بعض المواد مع كثرة احدي اللغتين وقلة الأخرى أو عكسه وقد ينفرد أحدهما دون الآخر

التعدية كإفعل نحو كرمته وفرحته ويكون معنى تفعل كولى وتولى أي أدبر ومثال الناظم يحتمله ويحتمل التولية أي جعلته والياء ومنها استفعل بزيادة همزة الوصل والسين والياء وأشهر بمعانيه الطلب كاستغفر ربه وقد يكون لمطابقة أقفل كأجاب واستجاب ولمطاوعة كاحكته فاستحكم وأقته فاستقام وهو مثال الناظم ومعنى المطاوعة حصول فعل قاصر إثر فعل متعد ومثاها افعل بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الأولى ويكون لمطاوعة فعل الرباعي كحرجت الابل فاحمر نجمت بمعنى جمعها فاجتمعت ومنها الفعل بزيادة همزة الوصل والنون وهو لمطاوعة فعل كفصلته فانفصل أي قطعه فاقطع (وأفضل ذا ألف في الحشو رابعة) وعاريا وكذلك ابيض اعتدلا) أي ويأتي أيضا على افعال بزيادة همزة الوصل ذا ألف رابعة مزيدة بين العين واللام وأفضل عاريا متما مع تضعيف اللام فيهما وهما للألوان كاحمر لونه واصفار واحمر واصفر والفرق بينهما ان افعال يكون للون غير ثابت ولهذا يقال يحمر مرة ويصفر أخرى بخلاف احمر واصفر

والحاء العجمة فهو هبيخ
 اذا انتفخ وتكبر واهبيخ
 الصبي اذا سمن. ومنها افعال
 بزيادة همزة الوصل وتاء
 الافتعال ويكون لمطاوعة
 فعل المضعف كعدلت الرمح
 فاعتدل (تدحرجت عذيط
 احلولى اسيطرتوا) الى مع
 تولى وخلص منسب اتصال)
 أى ومنها تفعل بزيادة التاء
 فى أول فعل الرباعى لمطاوعته
 كدحرجته فتدحرج والتاء فى
 تدحرجت تاء التانيث
 الساكنة. ومنها فاعيل
 بزيادة التثناة تحت بين
 العين واللام كهذيط الرجل
 بالعين المهملة والتال العجمة
 فهو عذبوط كعصفور
 وعذبوط ككفرعون إذا كان
 يسبقه الحدث عند الجماع
 ومنها افصول بزيادة همزة
 الوصل مع تكرار العين
 المقصولة بالواو الزائدة
 ويكون للبالغة كاحلولى
 الشراب زادت حلاوته ونحو
 اعشوشب المكان كثر عشبه
 واخشوشن زادت خشوته
 وللصبرورة كاحلولى الشراب
 صار حلوا واحقوقف الرمل
 والحلال صار أعوج ومنها
 افعال بزيادة همزة الوصل
 وتضعيف اللام الثانية وهو
 من مزيد الرباعى نحو اسبطر
 الرجل بمعنى اضطجع وامتد
 واسبطرت الإبل مدت أعناقها
 لتسرع فى سيرها واسبطر
 الشعر طال ومنها فتفاعل بزيادة
 التاء على فاعل وأشهر معانيه

وربما جعلوا همزة مفتوحة بدل الألف فرارامن التقاء الساكنين كفى التسهيل وهى لغة عكل وتيم كما نقله
 أبو زيد وأشار اليه الناظم فيما يأتى باحفاظ لأنه سمع بالألف وهمزة إلا أن ادعاء فتح الهمزة على الاطلاق منظور
 فيه كما قاله الدمامينى بل إذا وقعت فيما يستوجب الكسر كسرت واعترض المرابط الدلائل عليه فى شرحه معترض
 انظر سى (قوله ومنها افعيل) هذا بناء مقضب نادر لم يذكره سيديويه قال الزبيدى ولم يعلم إلا من كتاب العين
 وهو فيه من كبر لا يعمل على ما انفردوا لاقتضاب فى البناء كون الكلمة موضوعة على بناء غير مسبوق بآخر
 هوله أصل أو كأصل مع خلوه من حرف من بداعى أو للاحق غير مسبوق بآخر انظر فى فقد ذكر محترزات
 هذه القيود وأداة الاقتضاب والإلحاق (قوله والياء الشددة) تصريحه بزيادة الياء صواب أطبق عليه
 الصرفيون وصرح به فى الصحاح وظاهر تشبيه القاموس لهبيخ بعملس أصلهما وفيه نظر (قوله والحاء
 العجمة) حكى بعضهم فيه الجيم إذا أفرط فى السمن وقد يكون ذلك عن آفة (قوله اذا انتفخ وتكبر) زاد فى ك
 تبختر فى مشيه وهو ظاهر قول القاموس الهبيخ مشية فى تبختر ونحوه فى مختصر العين (قوله افعال بزيادة
 الخ) أى فالمراد به الوزن لا تفسير الهبيخ لأنه بصدد تعديد الأوزان فالقصد اليه أولى (قوله بعد اعتدلا) كمل
 به البيت وله فائدة تأتى وبه يحاب عملى فى (قوله وتاء الافتعال) أى سواء بقيت على حالها كما مثل أو أبدلت
 لموجب كإبدالها طاء فى نحو اسبطر ودالا فى نحو ادغم كروادغم فيها فاء الفعل بعد قلبه تاء كما تعد من الوعد أو
 حذف من الوزن شىء كحذف إحدى التاء من منه إذا كان فاؤه تاء كما تحذف همزة الوصل لعدم الحاجة
 اليها قول الناظم (تدحرجت) لوقال بدله تفعلل لكان شاملا لتدحرج وما لحق به من تجلبب قال ابن العباس
 يعنى ان التاء تكون زائدة فى تفعلل أما فى الرباعى كمثل الناظم أوفى الثلاثى لللاحق به كجلبب لبس الجلباب
 فتكون فيه زيادة أخرى وهى التضعيف لللاحق وإنما عدتها الناظم بناء واحدا باعتبار صورة اللفظ
 (قوله لمطاووته) أى تحميقا كمثل الناظم أو تقديرا نحو تبختر فى مشيه إذ لم يسمع بختر (قوله بزيادة الياء
 المشاء تحت) نقل الدمامينى عن بعض المغاربة أن فاعيل رباعى والياء فيه أصلية وليس من أوزان المزيد
 وقال أبو حيان قال بعض أصحابنا شطيا فى رأيه ورهيا الرجل أفسد أمره لاجحة فيه على اثبات فاعيل بل
 يحتمل أمرين أحدهما أن تكون الياء أصلا فى بنات الأربع ويحتمل أن يكون أصلها رهيا وشطيا بلا
 همزة على وزن فعلى كقتلى فأبدلت الهمزة من الألف اه على نقل بى وذكرفى القاموس شطيا فى مادة
 ش ط ، فهو عنده من المزيد ولم يذكر لهيا مادة ثلاثية وإنما ذكر الرهيات وتصاريفها (قوله
 وعذبوط ككفرعون) منه : إنى بليت بعذبوط له بخر * يكاد يقتل من فاجأه إن كثرا
 (قوله ومنها افصول) هذا الوزن تارة يكون مبنيا على ثلاثى لقصد البالغة فى المعنى كمثل الشارح
 وتارة يكون غير مبنى على ثلاثى أى ليس له مجرد لكن مبنى على الزيادة من أول وهلة كأعروريت الفلوة
 ركبته عريانا قيل ولم يسمع منه متعديا إلا هذا واحلولى بمعنى استحل على قوله :

فلو كنت تعطى حين تسأل سأحت * لك النفس واحلولاك كل خليل
 (قوله وهى من مزيد الرباعى) هذا صريح فى كونه مقضبا وهو الصواب وبه صرح سيديويه وأبو على
 والأكثر على أنه ملحق باحرجم زيدت فيه الهمزة وأحد المتضاعفين بدليل اتفاق مصدرهما وأصله افعال
 بسكون اللام الأولى وفتح الثانية فأدغم على غير قياس لأن الملحق لا يدغم محافظة على البنية (قوله
 معانيه) ذكر فى التسهيل من ذلك خمسة منها تخييل تارك الفعل كونه فاعلا أى متصفا بقيام الفعل
 نحو تعامى وتعارج فإن هذا ممن ليس عنده عمى ولا عرج وهو يخيل أنه متصف به كقول الحريرى :
 تعارجت لارغبسة فى العرج * ولكن لأقرع باب الفرج
 (قوله الاشتراك فى الفاعلية) زاد فى ك تبعاً للمصنف فى التسهيل لفظا وفيها وفى للفعولية معنى وتقدم
 فى فاعل أنه لاقتسام الفاعلية والفعولية لفظا والاشترك فيهما وهذا المعنى هو الموجود هنا إلا أن

ويكون أيضا مطاوعة فاعل الذي عنى أفعال نحو البيت الصوم فتوالى أى تابعته فتتابع ومثال الناظم محتملها . ومنها تفعل بزيادة التأهلى فعل الضمف لمطاوعته كعلمته (٣٤) فتعلم وأدبته فتأدب ووليته فتولى وألما وقتته كتولى عنه أى ولى ومثال الناظم محتملها . ومنها فاعلس

بزيادة السين في آخره للإلحاق بفعل الرباعى كخلبس قلبه بالخاء المعجمة والباء الواحدة أى خدعه وقتنه أصله خلبه ومنه قولهم برق خلب إذا لم يعقبه مطر وتسكين آخره لضرورة الشعر ومقتضى الصحاح والقاموس أن سينه أصلية لأنهما أوردها في حرف السين لا الباء . ومنها سفعل بزيادة السين في أوله للإلحاق أيضا بفعل الرباعى كسنبس في سيره أى حرك الراحلة فيه وأسرع وأصله بس أى تحرك ونطق وأما قوله اتصال فكملة به القافية لان وزنه اتعل كاعتدل والتقدير واتصل توالى مع تولى وما بعدها بما قبلها (واجنبنا أحوصل استلقى تمسكن سلبقى قلنست جوربت هرولت مرعلا) أى ومنها افتنلا بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام وهمزة في آخره للإلحاق باحرنجم من مزيد الرباعى كاجنبنا البعير بالخاء والطاء المهملتين والباء الواحدة إذا عظم بطنه من وجع يسمى الجبط محركا ويسمى أيضا الجباط بضم الخاء وهذا الوزن ذكره في القاموس من زيادته ولم يذكر في الصحاح إلا اجنبنا بغير همزة وهو المشهور في كتب

ذالمطاوعة ذاك وفعل المطاوعة لازم فلم يقع اقتسام لفظا وان وقع الاشتراك معنى الأنا لزومه يكون بالنسبة إلى المفعول الذى استحقه بصيغة فاعل وذلك أى تفاعل ان كان قبل دخول متمديا إلى اثنين بقى بعد دخولها متمديا إلى واحد نحو عايطته الدرام وعاطينها وان كان متمديا إلى واحد صار قاصرا نحو تضارب زيد وعمر وقاله في التسهيل وقد تمدى نحو جاوزت زيدا وتجاوزته (قوله لمطاوعة فاعل) قيده في ذلك تبعا للمصنف في التسهيل بالموافق في المعنى لأفعل كواليتة أى أوليته فتوالى احترازا من نحو ضاربته فان تفاعل لا يأتي مطاوعا له ونحوه في نون ووج والتحقق أن تفاعل مطاوع لفاعل مطلقا إلا أن المطاوع إما حقيقيا كشال الشارح وإما تقديرية كما في النظرسى (قوله بزيادة السين) هذا ما جزم به ابن القطاع وقيل الزائد اللام وهو من الحبس يقال حبس الشيء أيده أخذه وفلاننا حقه ظلمه الأول أولى لأن الزيادة بالأطراف أولى وزيادة السين أكثر من زيادة اللام وزيادة اللام في الوسط قليلة (قوله ومنه قولهم برق خلب) أى بتسكير كل منهما والثاني وصف للأول ويقال بالتعريف وبالإضافة وفي المثل إنما هو كبرق الخلب يضرب لمن لا يبق بوعدده وقال الجوهري البرق الخلب الذى لا غيث فيه كأنه خادع ومنه قيل لمن يعد ولا ينجز إنما أنت كبرق خلب ثم ظهر كلامهم أن البرق الخلب للبرق أصل في نفسه وفي الأساس ومن المجاز برق خلب لا غيث فيه (قوله وتسكين آخره لضرورة الشعر) فيه نظر بل هو من قبيل الإدغام الكبير وهو ادغام أول اللين المحركين في الثاني بعد تسكينه وبه قرأ بعضهم قوله تعالى وترى الناس سكارى وما هم إلا في غيبوبة كبرق الخلب ثم ادغامه ولا كذلك إذا كان الأول ساكنا بالأصل فليس فيه إلا عمل واحد (قوله أن سينه أصلية) هذه عبارة موهمة تصدق بالقول بزيادة اللام والصواب ان لو قال انه رباعى الأصول بدل أن سينه أصلية (قوله لأنها أوردها في حرف السين لا الباء) هذا توجيه لأصل السين في عندنا وبما أنه لو كانت السين فيه زائدة عندنا لذكرها في باب الباء لا في باب السين اذ اعتبر عندنا أنها الحرف الأصلي كما ذكره قطرب في باب الراء لا في باب النون فذكر هاله في باب السين دليل على أن السين فيه أصلية عندنا وما دلائل عدم زيادة اللام عندنا فهو إفراده عن مادة حبس بالياء عين الكلمة وتأخيرهما إياه حتى فرغ من خلل ولو كانت عندنا اللام زائدة فيه لذكرها في باب حبس كما ذكره الجوهري في جهر (قوله بزيادة السين) هذا ما ذهب إليه ابن مالك فقلع عن أبي عمرو والزاهد وجزم به ابن القطاع ومقتضى كلام القاموس أنه رباعى الأصول انظره (قوله فكملة به القافية) الظاهر أنه حال من خلبس وسنبس أى حالة كونهما متصلين بالادغام (قوله وهمزة في آخره للإلحاق) جرت عادة النحاة أن ينسبوا الإلحاق إلى همزة اجنبنا وشبهه ومرادهم كافي شرح الكافية أنها تبدل من الألف للبدلة من ياء الإلحاق لأن الهمزة لا تزداد كذلك وما اقتضاه كلامهم من أن اجنبنا من مزيد الثلاث هو الذى ذكره الخليل في مختصر العين ونحوه في باب الطاء من القاموس وقيل هو من مزيد الرباعى كارتشق في كونه للمطاوعة التقديرية وهو الذى في باب الهمز منه (قوله مزيد الرباعى) راجع لآخر نجم (قوله عظم) أى انتفخ (قوله الجبط) هو التخمة ويقال له أيضا الجباط بضم الخاء وألف بعد الياء (قوله وهو المشهور) أى في كتب التصريف (قوله ومنها افونعل) هذا البناء نادر لم يسمع إلا من كتب العين وذكره جماعة تبعا له وتعبه الزبيدي فقال في مختصر العين احوصل منكورة ولا أعلم شيئا على مثال افونعل من الأفعال اه ووجه ان نون الافنلال لا تكون إلا بين أصلين كما تقر في الألفية (قوله كالحلقوم من الإنسان) فيه نظر لأن الحلقوم مجرى النفس لا مجرى الطعام نقله الخطاب عن خ في التوضيح (قوله وألف التأنيث للإلحاق) صوابه والياء في الآخر للمقلبة ألقا كما تقدم (قوله أى

التصريف . ومنها افونعل بزيادة همزة الوصل والواو والنون بين الفاء والعين نحو احوصل الطائر بالمهملتين إذا تثنى عنقه وأخرج حوصلته وهى مستقر الطعام منه كالكرش من غيره أوهى مجرى الطعام كالحلقوم . ومنها افنصل بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام وألف التأنيث للإلحاق باحرنجم كاستلقى الرجل على قفاه أى

استلقى ومنه اجنطى . ومنها فعمل بزيادة التاء والميم كتمسكن الرجل أظهر السكنة وأصلها من السكون . ومنها فعل بزيادة الألف للإلحاق
 بفعل كسقاء أى ألقاه على قفاه . ومنها فعل بزيادة النون بين العين واللام كقلنسه ألبسه القلنسوة وهى ما يلبس فى الرأس . ومنها
 فوعل بزيادة الواو بين الفاء والعين كجوربه ألبسه الجورب بالجيم وهو ما يلبس فى الرجلين . ومنها فقول بزيادة الواو بين العين واللام كهرول
 فى مشيه أسرع والتاء فيه تاء الفاعل وفى قلنست وجوربت تاء التأنيث الساكنة (زهزقت هلقمت رهمست) كوال ترهشفت اجفاظ
 اسلمهم قطرن الجملاء) أى ومنها فعمل بتكرير العين كزهزق الرجل بتكرير الزاى إذا أكثر الضحك أصله هرق ومثله دهمم الجدار أى هدمه .
 ومنها فعمل بزيادة فى أوله نحو هاقم الطعام لقمه (٣٥) ومنها فعمل بزيادة الهاء بين الفاء والعين نحو همس الشيء بمعنى رمسه أى

ستره ودفنه والرسم القبر
 والتاء فيه وفى هلقمت
 وزهزقت تاء الفاعل، ومنها
 افوعل بزيادة همزة الوصل
 والواو بين الفاء والعين مع
 تضعيف اللام كما كوال
 الرجل بمعنى قصر واجتمع
 خلقه أصله كأل، ومنها فعمل
 بزيادة التاء فى أوله والهاء بين
 الفاء والعين نحو ترهشفت
 الشراب بالمشين المعجمة أى
 رشفته بمعنى مصه . ومنها
 افعال بزيادة همزة الوصل
 وهمزة بين العين واللام مع
 تضعيف اللام كاجفاظ بالجيم
 والطاء المعجمة إذا أشرف
 على الموت واجفأظت الجيفة
 اتفتخت وقد يقال اجفاظ
 كاحمار، ومنها افعل بزيادة
 الوصل ولام بين الفاء
 والعين مع تضعيف اللام
 كاسلمهم الرجل بالسين
 المهملة بمعنى سيم إذا تعير
 وجهه من أثر شمس أو
 سفر . ومنها فعلن بزيادة
 النون فى آخره كقطرن

استلقى ظاهره ولو مع عدم النوم وقيدته فى القاموس بما إذا كان مع نوم (قوله بزيادة التاء والميم) أى للإلحاق
 بتدحرج وأكثر ما يجيء غير متعد لأنه مطاوع التعدى الى واحد كمدرعته فمدرع أى لبس المدرعة
 (قوله المسكنة) هى الخضوع والمذلة (قوله القلنسوة) قال الجوهري إذا فتحت القاف ضمنت السين وإذا
 ضمنت القاف كسرت السين وقلبت الواو ياء (قوله ومنها فوعل) هذا الوزن يكون متعديا كثال الشارح
 ولازم نحو حوقل الرجل أى ضعف عن الجماع واعتمديده على خصره وليس منه حوقل الرجل إذا قال
 لاحول ولا قوة إلا بالله خلافا لئى لأن هذا رباعى فوزنه فعلل والجورب فارسى معرب ذكره جماعة وأغفله
 فى القاموس (قوله وهو ما يلبس فى الرجلين) فسره ابن العربى بن شاء من صوف يتخذ للدفء للقدم (قوله
 ومنها فعمل بتكرير العين) أى وقيل بتكرير الفاء وعلى كل فهو من الزيدى وهو الأول أولى لأن الفاء لا تضاعف
 وحدها بل مع العين نحو مرمىس ومرمرت قيل ولم يسمع غيرها والعين تضاعف وحدها نحو قطع وتقطع
 وصرح الزيدى بأنه رباعى وهو مقتضى ما فى التسهيل والقاموس (قوله بزيادة الهاء فى أوله) وقيل الزائد
 اللام وهو من هقم جاع والزيادة فيه على القولين للإلحاق بدحرج إلا أن فى زيادة الهاء نزاعا بين المبرد وغيره
 انظر الفاسى وفى الرباعى ذكره الزيدى وعليه فوزنه فعلل (قوله بزيادة الهاء بين الفاء والعين) فى زيادة
 الهاء من النزاع ما فى الذى قبله وفى الرباعى ذكره فى القاموس (قوله والواو بين الفاء والعين) هذا صريح فى
 أن همزة كوال هى عين الكلمة وبه صرح الجوهري وتبعه فى القاموس أولاف ذكر هذه المادة فى فصل الكاف
 والهمزة لأنه قال فى فصل الكاف والواو ما نصه والكوائل التصير وا كوال ا كويلا لا قصر وذ كرها فى كأل
 وهم للجوهري اه واعترضه محشيه بأن الكوائل فوعل وقيل فواعل فعلى الأول محله كأل مهموز العين
 وعلى الثانى محله كلل بلا ميم فذكره فى كوال كفاعل فى القاموس هنا لا يوافقهم ما وقد تبع الجوهري ولم يبنه
 عليه اه ولعل كوال عند صاحب القاموس من باب أفعال كاحمار وهمزة الألف على لغة عكلى وتيم السابقة
 وقيل عن ابن عصفور ان الواو فى هذا البناء أصلية فهو على وزن اقشعر وفيه أن الواو إذا صحبت أصولا ثلاثة
 ولم تصدر حكيم بزيادتها (قوله والطاء المعجمة) صوابه والطاء للمثالة (قوله سهم) أى كنع وكرم فهو من
 مزيد الثلاثى وفى الرباعى ذكره المجد فى القاموس والزيدى فى مختصر العين وعليه فهو مكرر مع اسبطر
 (قوله بزيادة التاء فى أوله) أى للإلحاق بدحرج ومثله بترمس على انه من الرسم وجعله فى القاموس رباعيا
 وقيل إنه مأخوذ من الترس فالميم فيه زائدة وفيه أن زيادة الميم حشولا تكاد توجد قول الناظم (ككتب)
 مثل به على أنه مأخوذ من الككب بالتحريك وجعله فى القاموس رباعيا (قوله أصله جالظه) جعله
 الزيدى فى مختصر العين والمجد فى القاموس رباعيا (قوله ومقتضى الصحاح) وكذا جماعة منهم الزيدى

البعير إذا طلاه بالقطران (ترمست ككتب جلمطت وغلصم ثم * م ادلس اهرمت واعلنكس اتخللا) أى ومنها فعمل بزيادة التاء فى أوله
 كترمس الرجل استتر وتيب عن حرب أو أمرهم من رسم الشيء دفنه وأخفاه . ومنها فعمل بزيادة التاء الفوقية بين العين واللام نحو
 ككتب الرجل داهن فى الأمر فهو ككتب كجعفر وكتب كقفند . ومنها فعمل بزيادة الميم بين العين واللام كجلمط الرجل رأسه بالجيم
 والطاء المهملة أى خلقه أصله جلمطه وجلمطت الجلد عن الشاة سلخه . ومنها فعمل بزيادة الميم فى آخره كغلصمه قطع غلصمته وهى أصل
 الحلقوم مما يلبى الرأس أصله غلصمته كذا قال الناظم رحمه الله تعالى ومقتضى الصحاح والقاموس أن ميم الغلصمة أصلية لإيرادها له فى الميم
 لافى الصاد . ومنها فعمل بزيادة همزة الوصل والميم المشددة بين العين واللام كادلس الليل اختلطت ظلمته أصله دلس ومنه التدلّيس

في الرواية ومثله اهرمع اللمع سال بسرعة واهرمع في سيره إذا أسرع ولم يظهر لي وجهه ذكر الناظم له مع ادلس لانهما دوزنها فهو تكرار والتاء في اهرمعت تاء التأنيث الساكنة وفي ترملت وجلطت تاء الفاعل ولا بأس بشباع ضمة التاء من جلطت لسلامة الوزن من الزحاف ومنها افعلس بزيادة همزة الوصل (٣٦) والنون بين العين واللام والسين المهجلة في آخره كاعلنكس الشعر تراكم لكثرة

. وأما قوله استخلا بالمهجلة والمعجمة بمعنى اختيار فاعما كمل به القافية لأن وزنه افعل كاعتدل (واعلوط اعثوجت يبطرت سنبل زميلق اضمن تسلقى واجتنب خلا) أي ومنها افعل بزيادة همزة الوصل وواو مشددة بين العين واللام كاعلوط فرسه بالمهملتين إذا تعلق بعقه وركبه . ومنها افعل بزيادة همزة الوصل والواو بين العين واللام الأولى كاعثوجج البعير بالعين المهجلة والتاء الثلثة والجيم المكررة بمعنى عظم وضخم فهو عثوجج وهذا الوزن أشار إليه في القاموس من زيادته بقوله العثوجج البعير الضخم السريع والمشهور اعثوئجج بتكرير الثلثة وهو المذكور في الصحاح وقد يوجد في بعض النسخ اعثوئجج والصواب اعثوججت بتكرير الجيم لأن وزن اعثوئجج بتكرير التاء افعل و قد سبق كاحول الشراب . ومنها فاعل بزيادة المثناة تحت بين الفاء والعين كيطر الرجل

واستبعد ذلك محشى القاموس انظره قول الناظم (ادلس) مثل به على أنه مأخوذ من الدلس أي الظلام واختلاطه وقيل إنه من الدموس اشتداد الظلام وقيل من الدم اشتداد السواد وهذا من صفات غير الليل فلم يسمع ليل أدلم ويقال ادلس الليل وجعله في القاموس رباعيا فيكون بوزن افعل كاحرنجم وأدغمت النون في الهم العلم بفقدان هذا الوزن وأنه ليس في الكلام افعلل بثلاث لامات وإدغام الأولى منها في الثانية وعلى هذا فهو مكرر مع احرنجم قول الناظم (اهرمعت) مثل به على انه من هرع ونحوه للجوهري وابن القطاع ولنا حمله الشارح تبعا لبدر الدين على التكرار مع ادلس وقيل إنه من رمع فاهاء وأحد الضعفين زائدان وهو رأى صاحب المنظومة ورد على ابن الناظم وزعم ان وزنه افعل قال ابن العباس ومتبوعه في وهذا الذي قاله هذا الرجل يصح لو كان رمع في معنى أسرع ورجوع الكلمة الى ما يلاقيها لفظا أو معنى أولى من رجوعها إلى ما يلاقيها في أمر عام وهو هنا مطلق الحركة مع ما سبق من أن زيادة اللام أولا لا تكاد توجد فالصواب أن اهرمع رباعي الأصول والأصل هرع مع كحرجم ثم زيدت النون كما زيدت في احرنجم وادغمت النون لعدم اللبس كما تقدم في ادلس اهاختصار وفي الرباعي ذكره الزبيدي في مختصر العين والمجدي في القاموس وصرح به صاحب الإيضاح والافصح قول الناظم (اعلنكس) مثل به على أن أصله عل كقول صاحب المنظومة إن عين اعلنكس بدل من حاء وهو من قولهم أسود حالك وأبدلت الحاء عينا قال أوهو مأخوذ من العنك بالنون وعليه فوزنه افعلس انظر ابن العباس وتي وذكر في مختصر العين انه رباعي ونحوه في القاموس انظره (قوله) لأن وزنه افعل كاعتدل) أي وقد تقدم ثم جملة استخلا إما مستأنفة خبرية أو طلبية يقال نخلته وتخلته واتخلته صفيته فأخبر المصنف ان هذه الأوزان صفت وأجريت على القوانين أو أمر بتصفية ذلك وتخليصه وتعيين النادر من غيره وقال البرماوى ينبغي أن يقرأ بالجيم ويكون تفسيره لما قبله انظره (قوله) كاعلوط فرسه) كما يستعمل متعديا يستعمل لازما نحو اعلوط السفر امتد ومثله اجلوذا الليل بالجيم والتال المعجمة طال قال :

ألا حبا حبا حبا حبا * حبيب تحمات فيه الأذى * ويا حبا البرد أيا به * إذا عسعس الليل ويا جلوذا (قوله) بين العين واللام) أي مع زيادة احدى اللامين وهو بناء نادر وقيل مقتضب وعليه فانظر مافك ادغامه وقال سبي الظاهر انه زيدت فيه احدى اللامين والواو للحاق بسفر رجل قليل عثوجج ثم بنى الفعل على هذا الوصف قليل اعثوجج بدليل أنه يقال في مثله عشنجج بالنون مثل غضنفر فيجتمع حينئذ من الادغام ثلاثا يفوت الحاق وعلى هذا فهو ملحق باحرنجم مثل احونصل إلا أن الواو تأتي ذلك (قوله) والمشهور) أي في كتب التصريف (قوله) وقد سبق) أي فلو حمل عليه لأدى إلى التكرار مع وجود المخرج منه قول الناظم (سنبل) هو بناء نادر والحق فيه أنه رباعي ونحوه في المصباح وأنه يرجع إلى مادتين يقال أسبل الزرع أخرج سبوله وسنبل أخرج سنبلته وقد ذكره في القاموس في اللامين وقال السهيلي في الروض يقال أسبل الزرع من السنبل كما يقال أحطل المكان من الحنظل وهي لغة الحجاز وأما بنو عجم فيقولون سنبل وأما بنو هيمان فيسمون السنبل سبولا والواحدة سبولة وقياس لغتهم أن يقال أسبل (قوله) زملق) بناء نادر أيضا مثل به على أنه من زلق الثلاثي والحق فيه أنه رباعي كما في مختصر العين والقاموس (قوله) فهذه سبعة وأربعون) أي باعتبار عد الناظم وإلا فقد قدم ان ادلس واهرمعت بناء

بالياء الواحدة والطاء المهجلة عمل البيطرة وهي معالجة الدواب من بطن الجرح أي شقه . ومنها افعل بزيادة النون بين الفاء والعين واحد كسنبل الزرع أخرج سنبله . ومنها فاعل بزيادة اليم بينهما أيضا كزملق الفرس إذا ألقى ماءه عند الضراب قبل الإبلاج من زلق . ومنها فاعل بزيادة التاء على فعل مطاوعته كسلفاه فتسلقى والنون في اضمن نون التوكيد الخفيفة فهذه سبعة وأربعون بناء .

وقد سبق ما في خلبس وغلصم من الانتقاد وأهمل أربعة أوزان مشهورة وهي تجلب مطاوع جليبه بالجلباب بتكرير اللام وترهوك في مشيه بالراء إذا تجوج فيه وتبختر وتجورب مطاوع جوربه وتشيطان أي أشبه (٣٧) الشيطان وهذه الأربعة من مزيد

الثلاثي للالحاق بالرباعي

(فصل في المضارع)

أي في أحكامه التي تتميز بها

بناؤه على أي وزن كان ماضيه

وهي ثلاثة ما يفتح به وحركة

أوله المفتوح به وحركة ما قبل

آخره وأما حركة آخره من

رفع ونصب وجرم فتحه علم

الاعراب أما ما يفتح به

فأشار إليه بقوله (ببعض

نأتي المضارع افتتح) أي

افتتح المضارع من أي فعل

كان ببعض هذه الحروف

الأربعة الجامع لها قولك

نأتي وعبر عنها غيره بنات

وهي النون والهمزة والتاء

والياء فالهمزة للتمكلم المفرد

نحو أنا أدخل وأكرمك

وانطلق واستخرج والنون

للمتكلم المشارك نحو نحن

تدخل ونكرمك وتنتقل

ونستخرج والتاء الفوقية

للمخاطب مطلقاً أي مفرداً

كان أو مثنى أو مجموعاً مذكراً

أو مؤنثاً نحو أنت تدخل

وأنت تدخلان وأنت تدخلون

وأنت تدخلين وأنت تدخلن

وتكون أيضاً للعائبة والعائبتين

كهن تدخل والمهندان تدخلان

والياء التختية للعائب المذكر

مفرداً أو مثنى أو مجموعاً كهو

يدخل والزيدان يدخلان

وهم يدخلون والعائبات

فقط كهن يدخلن أشمرت

في الشرح إلى أنه لم زيدت

واحد فيكون ستة وأربعين (قوله وسبق ما في خلبس وغلصم من الانتقاد) أي يكون كل منهما رباعياً وتقدم لنا انتقاد بعضها إما بأنه رباعي وذلك في ثمانية زائدة على هذين وهي سنبس وزهزق وهلقم وكتب وجلمط وسنبل وزملق وإما بأنه مكرر مع غيره إما مزيد رباعي تتكرر مع احرنجم وهي ادلس واهرمع واعلنكس أو مع اسبطر وهو اسلمهم وإما مزيد ثلاثي تتكرر مع افعال كاحمار وهو اكوأل واجفأظ على وجهه وإما نادر وذلك سبعة أوزان اثنان بوزن الملحق بالرباعي وهما عذيظ وقطرن وخسة بهزمة الوصل سداسية وهي اهبخ واحونصل واحبنتأ أو اكوهل واعنوحج على أنه سبق عن صاحب القاموس في احبنتأ أنه رباعي فيتكرر مع احرنجم وعن ابن عصفور في اكوأل أن واوه أصلية فيتكرر مع اسبطر وواحد بالتاء خماسيا وهو ترهشفت فهذه أربعة وعشرون من سبعة وأربعين يبقى ثلاثة وعشرون وهي التي اختصرها ابن الحاجب في الشافية مع خمسة أوزان وكل ما خرج عنها فهو راجع إليها انطرسی (قوله وأهمل أربعة أوزان) أشرت إليها تذييلاً لكلام الناظم فقلت :

تجلب وترهوك وضمف لهما تشيطنت وتجوربت بها كلاً

(قوله مطاوع جليبه) أي ألبسه الجلباب ولم يتصرف فوافيه بالإدغام لكونه ملحقاً بدرج والأكثر على أنه مذكروا واختلفوا في تفسيره قال الشهاب الخفاجي في العناية أثناء الاعراب والجلباب إزار واسع يلتحف به وقيل هو في الأصل للملحفة ثم استعير لثيها من الثياب وقال الحافظ ابن حجر في المقدمة قال النضر الجلباب ثوب أقصر من الخمار وأعرض منه وهو المنفعة (قوله للالحاق بالرباعي) أي المزيد .

(فصل في أحكام المضارع) وإنما خصه بفصل وإن كان مندرجاً في الباب قبله لاختصاصه بأحكام وفي أبنية الفعل المزيد فيه ذكره سيديوه قول الناظم (ببعض نأتي المضارع) والراد بالبعض واحد من الأربعة فإطلاق العلم بأنه لا يجتمع اثنان لتدافع معانيها (قول الشارح أي افتتح المضارع) حمل المضارع في كلام الناظم على المعنى الحقيقي وفيه نظر بل الراد به الماضي الذي أريد صيرورته مضارعاً مجازاً مرسلًا وعلاقته اللازمة والملزومية (قوله وعبر عنها غيره بنات) أي بتقديم الهمزة على النون وهو أنسب من حيث إن كل حرف من حروفه ضعف مما قبله كما بينه هذا الشارح فيكون ترقياً في المعاني وإنما اختصت هذه الأحرف بالمضارعة دون ما عداها لأنها أبعاض من الضمائر التي تعتبر مستقرة في المضارع وجوباً فيها كلها على الصحيح فالهمزة هي همزة أنا والنون هي أول نحن والتاء هي تاء أنت أقيمت مقام الهمزة أو النون اللذين قبلها لثلاثي يتنيس المخاطب بالمتكلم إذ تلك التاء هي التي بينته من المتكلم حيث زيدت على حروف أنا والياء المشاة من تحت هي بدل من الواو في هو ولم يجعلوا الماء التي في أوله لأن زيادة الماء مختلف فيها ولا تزداد أولاً فجعلوا الواو مكانها انظر قائل إلى ابدالها ياء حيث كانت الواو أيضاً لا تزداد أولاً ثم لما أرادوا الدلالة على التأنيث أبدلوا من ياء هي تاء فوقية لأنها تكون للتأنيث ولم يحشوا لبسا بالتي للمخاطب انكالا على قرآن خارجية فدلّت هذه الحروف على الضمائر المنقطعة منها على سبيل الاختصار ولذلك وجب استتار الضمير في الأفعال لأنهم جعلوا هذه الحروف كالعوض ولا يجمع بين العوضين وبهذا يتحقق الترتيب في هذه الأفعال حتى تكون كلاماً قاله سي (قوله فالهمزة للمتكلم) أشار به إلى أنه ليس كل فعل افتتح بواحد من هذه الأحرف يكون مضارعاً لأن أكرم ونرجس الدواء ویرنا الشيب أي خضبه باليرنا بضم الياء وفتحها وفتح الراء وتشديد النون تليها همزة بالألف اسم الحناء وتعلم افعال ماضيه بل بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم والنون للمتكلم المشارك والياء للعائب المذكور والتاء للمخاطب (قوله والنون للمتكلم المشارك) أي أعم من أن يكون مثنى أو جمعاً مذكراً أو مؤنثاً ومختلفاً أو المعظم نفسه نحو نحن نفعل كذا مجازاً لتنزله بنفسه منزلة الجمع (قوله والعائبتين) ظاهره وإن

حروف المضارعة ولم اختصت بالمضارع دون الماضي ولم سمى مضارعاً . وأما حركة أوله المفتوح به وهو حرف المضارعة فأشار إليها بقوله :

(وله ضم إذا بالرباعي مطلقا وصلا * وافتحه متصلا بغيره) أى وحق الحرف المفتوح به الضارع وهو حرف الضارعة الضم إذا اتصل بفعل ماضيه رباعي مطلقا أى مجردا كان (٣٨) كدحرج يدحرج أو من مزيد الثلاث كاعله بعلمه وولى يولى ووالاه يواليه وافتحه أى حرف

تقدمه لفظها نحوها تفعلان وهو قول ابن أبي العافية قال هو بالتاء الفوقية حملا على الظاهر ورباعيا للمعنى ونظر إلى أن الضائر ترد الأشياء إلى أصولها وقال ابن البادس لا أعلم فى المسئلة سمعا ولاصا لنحوى والقياس عندى الياء التحتية حملا على آخر الاسمين وهو الضمير المشترك بين المؤنثين والمذكرين لكن فى حاشية شيخ شيوخنا سيدى الطيب بن كيران على ابن هشام ان السماع وجد بقول ابن أبي العافية قال عمر بن أبى ربيعة :

أقص على أختى بده حديثنا ومالى من أن تعلمنا متوخر
لعلهما إن تبغىالى حاجة وأن ترجاسر بما كنت أخصر

(ان قيل) كما تكون التاء للناثية والناثيتين تكون للعائبات نحو تقوم الهندات أو المنود فى وجه لقول الألفية والتاء مع جمع الحرف لم يذكرها الشارح (أجيب) بان المراد المواضع التى تلزم فيها التاء والعائبات غير لازمة فيها بدليل صحة يقوم المنود بالياء عند الكوفيين (فان قيل) إذا كان هكذا فلم ذكر أن الياء تكون فى العائبات مع أنها غير لازمة فيه (أجيب) بأنها وان لم تلزم فى هذا المثال لزمتم فى نحو الهندات يقمن اتفاقا قول الناظم (وله ضم إذا بالرباعي) مبتدأ وخبر والجملة حالية من بعض وبالرباعي متعلق بوصلا المذكور وتقديمه هنا جائز إذ المنوع تقديم معمول الشرط على اداة الشرط وأما توسطه بين الأداة والشرط فخاير وجواب إذا محذوف لدلالة ما سبق وسبب اختصاص الرباعي بالضم اعطاء الفرع للفرع إذ الضم ثقيل والرباعي قليل والثقل فرع الخفة والقلة فرع الكثرة وقوله (وافتحه) هذا تصريح بمفهوم له ضم لبيان تفصيله مع ما بعده فلا تكرر ومحل ما لم بين للفعل وسبب فتح الثلاثى اعطاء الأصل للأصل إذ الثلاثى كثير والفتح خفيف وسببه فى الخامس والسادس حملهما على الثلاثى لموافقته لهما فى تسكين الحرف الموالى لحرف المضارعة (قول الشارح أو من مزيد الثلاثى) أى لغير اللاحق كهذه الأمثلة أو لللاحق بقرطس وجلب (قوله ما خلا كلة أبى) أى فاتهم لا يلتزمون فتح حرف المضارعة فيه بل يجوزون الكسر معه كما سياتى وكسر حرف المضارعة فى مضارع حب الثلاثى من باب الاتباع عند سيويه بكسر الياء اتباعا للحاء وفيه لغة من باب فرح كما فى المصباح فالكسر فيه قياسى وفى مضارع ذهب شاذ كقهر بمعنى هجم فى المعدى وقراءة زيد بن على اياك تعبد بكسر النون للازدواج مع نستعين بكسر النون (قوله) وأما فعل المكسور (أى بجميع أنواعه ولا بد أن يكون مضارعا بالفتح والاحتراز عما ورد فيه الكسر فقط شذوذا فلا يكسر حرف المضارعة منها عند أحد من العرب نقله بج عن أنى حيان وأما ما سمع بالوجهين فيكسر فيه حرف المضارعة على لغة الفتح لا على لغة الكسر وكذا لو كسرت العين على تداخل اللتين ولعل الناظم والشارح أطلقا اتكالا على أن ما خرج عن القياس لا يعد من الباب فيكون حسب كانه من باب ضرب يضرب لا من باب علم يعلم (قوله المراد بالتاء كعلم) تمثله بتعلم مع تمثيل الناظم بتركي مؤذن بأن التاء تاء المطاوعة تحقيقية كهذين المثالين أو تقديرية كتاء تمسكن للاحتراز من تاء ترسم على رأيهما ولو لم يذكره ماضرا لأن المطلق يحمل على المعتاد المتعارف وتاء ترسم غير معروفة فى ذلك على انه سبق انها أصلية فلا يحتاج إلى ذكره البتة وإنما ساق الناظم الوزن على هذا والفرق بينهما أن المعتادة هى التى لها معنى وغيرها هى التى لا معنى لها أو المعتادة هى التى تصير الفعل المتعدى لازما وغيرها يبقى الفعل معها على حاله قال يس فى حواشى التصريح ولا منافاة بينهما إذا الأول هو اعادة المعتادة معنى والثانى عين ذلك المعنى ونحو تاء تعلم وتركى ما كانت تارة مقادة كتاء تفاعل كتضارب وتفعّل كتدحرج وتفعّل ككلم (قوله غير الياء التحتانية) أى وأما هى فلا يجوز كسرها عند أحد من العرب بل يجب فتحها لاستقبال الكسرة تحت الياء الاما استثنى

المضارعة أى حال اتصاله بغير الرباعي ثلاثيا كان كضرب يضرب أو خماسيا كان نطق ينطق أو سداسيا كاستخرج يستخرج وهذا على لغة أهل الحجاز وهم قريش وكنانة وبلغتهم نزل القرآن وأما غيرهم من عجم وقيس وربيعة فاتهم أيضا ووافقون أهل الحجاز فى لزوم ضم أول مضارع الرباعي وفتح أول مضارع فعل المضموم ككسرف يشرف وفعل المفتوح العين بجميع أنواعه كوعديع وباع يبيع ورمى وقال يقول وغزايرو ووحن يحن ومدمه مدمه ومنع يمنع ونصر ينصر وضرب يضرب وعتله يعتله ويعتله فيلزمون أيضا فتح حروف المضارعة فى ذلك كله ما خلا كلة أبى وأما فعل المكسور الخامس المصدر بهمزة الوصل كان نطق ينطق أو بالتاء المزيدة كتعلم يتعلم والسادس المصدر بهمزة الوصل كاستخرج يستخرج فلا يلتزمون فتح حروف المضارعة فيها ولهم فى حالتان حالة يجيزون فيها كسر الهمزة والنون والتاء الفوقية دون الياء التحتانية وحالة يجيزون فيها كسر حروف المضارعة الياء وغيرها وإلى الحالة الأولى أشار بقوله (ولغية * راياء كسرا) أى فى الآت من فعلا * أو ما تصدره من الوصل فيه أو التيهاء زائدا كتركى أى وأجز على لغة غير الحجازيين

مع الفتح أيضا الكسر لحروف المضارعة غير الياء التحتانية فى المضارع الآتى من فعل المكسور دون المضموم والمفتوح كفرح يفرح كوجل أو ما تصدره من الوصل فيه وهو الخامس والسادس كان نطق ينطق واستخرج يستخرج أو التاء المزيدة وهو الخامس فقط كتركى بتركى

فتقول فيها أنا فرح وانطلق واستخرج واتركى وأنت تفرح وتنتقل وتستخرج وتتركى ونحن تفرح ونستخرج وتتركى بالكسر فيها حوازي الفتح
افصح وإلى الحالة الثانية أشار بقوله (وهو قد نقلا * في الياو في غيرها إن الحقا بآبي * أو ماله الو او فاء نحو قد وجلا) أي وجود الكسر قد نقل
عنه في جميع حروف المضارعة الياء وغيرها إن الحقا أي الياء وغيرها (٣٩) بكلمة أبي بالوحدة بآبي وهو من باب فعل المفتوح أو بما له الواو

كوجل وأما قراءة ان تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون بكسر الثلاثة فانه كسر ذو الياء التحتية منها
للأزدواج مع سابقها ولاحقها وهما على القياس (قوله فتقول أنا أفرح) منه قراءة ألم أعهد ولا تركنو أبكسر
حرف المضارعة فهما لأن ماضى كل منهما مكسور كاتقدم (قوله وانطلق) منه القراءة الشاذة يوم تبيض
وجوه وتسود وجوه بكسر حرف المضارعة فهما وماضيهما حماسي (قوله واستخرج) منه قراءة وإياك
نستعين بكسر النون وماضيه سداسي قول الناظم (وهو قد نقلا) كالاتثناء من مفهوم قوله ولغير الياء كسر
أجز أي وأما الياء فلا تجز كسرها إلا إذا ألحقت بفعل المكسور الواوى الفاء أو اليأى (قول الشارح وهو
من باب فعل المفتوح) يعنى ومضارع مفتوح العين أيضا شذوذا والقياس كسرها قال سيويه ووجه كسر
حرف المضارعة فيه انه لما جاء على غير قياس خالفوا به في حرف المضارعة فكسروه ثم خالفوا به باب فعل
المكسور العين بأن كسروا فيه حرف المضارعة مطلقا لأن الشذوذ يأنس بمثله اه لكن سبق أن ماضى يأى
جاء من باب علم و أتى فعل الامام حفظ كسر المضارعة مع فتح عين المضارع في لغة من فتح عين الماضى تداخلا
وهو الظاهر (قوله وكذا يقولون وجل يبجل الخ) اقتصر على هذمالغة وفيه ثلاث آخر وكلام الناظم صالح
لجميعها انظر في قول الناظم :

(وكسر ما قبل آخر المضارع) أي تحقيقا ان كان الحرف صحيحا غير مدغم كأمثلة هذا الشارح أو تقدير ان كان
عليلا أو مدغما نحو يختار وينقاد أصلها مختبر وينقود فلما وقعت الواو والياء متحررتين إثر فتحة أعلنتا قبلتنا ألفا
والألف لازمة السكون ونحو يستعد باسكان ما قبل آخره للأدغام فكل ذلك الحركة فيه مقدره وإنما وجب
الكسر لما علم من أن باب المضارع مبنى على المخالفة لباب الماضى في الغالب وما قبل الآخر في الماضى المزيد فيه
مفتوح فكسر لتحصل المخالفة المقصودة وإنما كسر ولم يضم استتقالا للضم وأما من ضم عين مضارع الياء
فلا يتبع كما قال سيويه وقوله (ان ماضيه قد حظلا) ان شرطه وفعله محذوف دل عليه حظلا المذكور لاعلى
أن يكون من باب الاشتغال في الرفع حتى يلزم أن يقال ان الفعل الثاني في باب الاشتغال إذا اتصل بحرف اتصل
به مفسره والثاني معه قد فسكون مقدره مع الأول والشرط لا تدخله لتنافيهما وجملة قد حظلا على هذا سئقت
مساق التأكيد للقدر وهو يدخله ما لا يدخل في التوكيد به تقول زيد قائم انه قائم وزيادة التاء مفعول بحظلا
للقدر (قول الشارح فتح ما قبل آخره) عبارة في لبق ما قبل آخره مفتوحا اه فحمل قول الناظم افتح على المجاز
والحمل على الحقيقة أولى أي أومع فتحا فيه ووجهه ان الفتح في الماضى هو بعض الصيغة الدالة على زمنه فلا بد من
حركة أخرى تحصل لنا الصيغة الدالة على زمن المضارع وكان القياس عدم الفتح لتقع المخالفة وكأنهم إنما فتحوه
لأنهم لو ضموه لأشبه آخر الصدر ولو كسروه أشبه الجمع فأرادوا أن يبعدوا بين الفعل والصدر والجمع وإنما
كسروه في اسم الضاعل لأن من شبه الجمع ولأنهم لو فتحوه لالتبس باسم المفعول وذلك مأمون في الفعل لأن
حرف المضارعة منه إذا فتح فهو مسند إلى الفاعل وإذا ضم فالمفعول (قوله ومعنى قوله) ليس في هذا الحل كبير
فائدة والظاهر ان بولا حال من ما قبل الآخر فيفيد اتصال ما قبل الآخر به لأن القبلي لا توجب الاتصال .

﴿ فصل في فعل ما لم يسم فاعله ﴾ (قوله في الكلام حذف مضاف) أي في بيان صيغة ما لم يسم فاعله
لانه لم يتعرض إلا لذلك للشرط الصوغ من كونه متصرفا تاما ولا لأحكام الصيغة في العمل لأن ذلك
من علم النحو لا التصريف (فان قيل) التعبير بفعل ما لم يسم فاعله لصدقه بفعل الفاعل حيث حذف

فاه من فعل المكسور كوجل
ووجع فيقولون أي يبي
بالكسر وأبيت أنا يبي
وأبيت أنت وتبي وأبينا
نحن نبي وكذا يقولون في
وجل يبجل ووجلت أنا
ايجل ووجلت أنت تبجل
ووجلنا نحن نبجل بخلاف
وعديده ووفر المال بالضم
يوفر فيلزمون فهما الفتح
وان كان فاؤها واوا
وتشبهه بوجل قد يرشد إلى
ذلك وأما حركة ما قبل
آخره فأشار إليها بقوله
(وكسر ما قبل آخر المضارع
من * ذا الباب يلزم إن
ماضيه قد حظلا * زيادة
التاء أولا وان حصلت *
له فما قبل الآخر افتحن
بولا) المراد بهذا الباب
باب أبنية الفعل المزيدية
لأن هذا الباب معقود له
والفعل معقود للمضارعة لأن
مضارع الثلاثي قد سبق في
باب أبنية الفعل المجرد
والعنى أنه يلزم كسر ما قبل
آخره إن لم يكن في أول
ماضيه تاء مزيدة ومعنى حظل
بالحاء المهملة والظاء المعجمة
منع وذلك نحو أكرم بكرم
وولى يولى ووالى يوالى
وانفصل ينفصل واستخرج
يستخرج فان دخلت التاء
الزائدة في أول ماضيه فتح ما
قبل آخره كعلم تعلم وتدحرج

يتدحرج وتفاضل يتفاضل وتسيده بهذا الباب يخرج الرباعى المجرد مع أن ما قبل آخره مكسورا أيضا كدحرج يدحرج ومعنى قوله افتحن بولا بكسر
الواو أي بفتحة تلى الفتح قبلها والنون في افتحن خفيفة وقد ذكرت في التمرحنتات فراجع ان شئت (فصل في فعل ما لم يسم فاعله)
أي في الكلمة التي تتميز بها صيغة الفعل للبنى للفاعل وهي ستة فى الأول وهو ضم أوله ان كان صحيح العين كضرب زيد أشار بقوله

من يميز حذفه مطلقا أو في باب التنازع نحو ضربوني وضربت قومك فإن الكسائي وهشام والسهيلي
يوجبون حذف الضمير في الأول فيقولون ضربني وضربت وكذلك في باب الاستثناء بخلافه ونحوها
من الأفعال على رأي الناظم أن الفاعل فيه لفظ بعض وحذف كالموظف ظاهر كلامه في التسهيل (أجيب) بأن
هذه العبارة اشتهرت في الفعل المبني للمفعول فلا يرد ما ذكره قول الناظم (ان تسند الفعل للمفعول)
اقتصرت على المفعول لأصالة والافرق بين أن يكون مسندا إلى المفعول أو الظرف أو المصدر أو الجار
والجبرور ولك أن تقول استعمل للمفعول في حقيقته ومجازه وقوله (فأت به * مضموم الأول) ضم أوله
ليحصل الفرق بينه وبين المبني للفاعل من أول مرة كي لا يقع لبس بينهما ولما كان المبني للفاعل يكون
ماضيا ومضارعا وكان من العرب من يكسر حرف المضارعة خص بالضم لتلايق اللبس بينه وبين المبني
للمضارع المبني للفاعل في تلك اللغة (قول الشارح عند حذف فاعله) أي لعله من العلل المشار إليها بقول
أبي حيان في أرجوزته السمة بنهاية الأعراب في علمي التصريف والأعراب :

وحذفه للخوف والابهام * والوزن والتحقير والاعظام
والعلم والجهد والاختصار * والسجع والوفاق والأيثار

وزعم ابن الضائع أن هذامن هذيان المتأخرين ولا فرق بين طلب علة ذلك وطلب علة بناء الفعل للفاعل وفيه
نظر لأن بناء الفعل للفاعل هو الأصل فلا تطالب له علة وحذفه واقامة الغير مقامه على خلاف الأصل فلا بد له من
نكتة نعم البحث عن ذلك من وظيفة صاحب المعاني لا النحو ولهذا قال في المعنى أن هذامن التحويين تطفل
على صناعة البيان اه وبعنى بالبيان علم البلاغة الشامل لعلمى المعاني والبيان لأنه قد يطلق على ذلك (قوله نحو
ضرب) أي ونحو يضرب لأن ألف الفعل من كلام الناظم عهدية والعهد للماضي والمضارع التقدم الذي كقول
الناظم (واكسره اذا اتصالا) اقتصرت على الكسر وان كان يجوز فيه الضم والاشتمام كافي الخلاصة لأنه لفة جمهور
العرب وأفصح اللغات ولا مانع من حمل كلامه عليها بجعل واوا كسره للتخيير وكل من الضم والكسر
مستعمل في معناه الحقيقي أي الخالص والمجازي أي المشوب بالأخر على الصحيح من صحة اطلاق اللفظ على
حقيقته ومجازه دفعة فالضم من اطلاق فأت به مضموم الأول والكسر من صريح قوله وا كسره ولفظة الاشتمام
منهما أما اخلاص الكسر فقد استعمل أصحاب الكسرة على العين فخففوها وفي كيفية ذلك وجهان كإسائي
وأما اخلاص الضم فهو الأصل وهو لفة هذيل وبني دبير من بني أسد وفصحاء بني قحس وأصحابها استقلوا
الحركة على حرف العلة أيضا فحذفوها تخفيفا ثم سمو الواو في الواو وقلبو الياء في الياء واوا لسكونها بعد
ضمة وأما الإشتمام فهو لفة متوسطة بين اللغتين وهو لفة قيس وأكثر بني أسد وقرى به في التواتر قرأها نافع
وابن عامر والكسائي في سى، وسلت وجى وابن عامر والكسائي أيضا في حيل وسبق وهشام والكسائي
في قبل وغيض وجى، قال الرضى وحقيقته أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة لتمثيل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا إذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء وقال الجعبرى في شرح الحروز
كيفية التلغظ أن يلفظ على الفاء بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لاشيوعا جزء الضمة مقدم أقل
عليه جزء الكسرة ومن ثم تحضت الياء وتظير مكى له بالامالة يوم الشيع اه وانظر الازهرى فقد
قل عن الشاطبي في كفيته ثلاثة مذاهب ثم محل جواز هذه اللغات عند أمن اللبس

(ان تسند الفعل للمفعول)
فأت به * مضموم الاول)
أى إذا أسندت الفعل
للمفعول عند حذف فاعله
واقامة المفعول مقامه
فأضم أوله نحو ضرب
زيد وأكرم عمرو
وانطلق به واستخرج
مناعه وهذا كله إذا كان
صحيح العين فان كان
ثلاثيا معتلها كسر أوله
وهو الحكم الثانى واليه
أشار بقوله (واكسره
إذا اتصالا * بعين
اعتل) أى واكسر أوله
إذا اتصالا بعين معتلة
نحو قيل ويبيع وأصلهما
قول ويبيع بضم أولهما
وكسر ثانيهما على وزن
ضرب الأثم استقلوا
الكسرة على حرف العلة

* وان بشكل خيف لبس يجتنب * كما في الخلاصة وقوله (بعين اعتل) اعتل من العلة وصوابه أعتل
يقال اعل لثلا يتقض بنحو عور وصيد من الثلاثى فان حكمها حكم الصحيح الأنا يقال اعتل مطاوع اعل
فاعتل وذكر العين باعتبار الوسط أو حذف التاء شذوذا على حد أقبل ابقالها ولا يقال هذا لا يحتاج اليه
لأن الحروف تذكر وتؤنث لانا نقول هذا في حروف الهجاء وعين الكسرة ليس المراد بها العين التي
هى من حروف الهجاء فعين الكسرة مؤنثة ليس الا (قول الشارح إلا أنهم الخ) فيه اعتراض على الناظم

فحذفوا ضمة الفاء وتقلوا كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من يبيع وقلبت الواو من قول ياء لسكونها بعد كسرة . وإلى الحكم الثالث وهو كسر ما قبل آخر الماضي منه وفتح ما قبل آخر المضارع أشار بقوله (واجعل قبل الآخر في الـ مضى كسرا وفتحها في سواء تـلا) أى واكسر ما قبل آخر الماضي منه كضرب زيد وودحرج وانطلق به واستخرج متاعه (٤١) وافتح ما قبل آخر المضارع كيضرب زيد

ويدحرج وينطلق به ويستخرج متاعه وقوله تـلانت لسواء أى واجعل

فتحها في فعل سوى الماضي تـلاه وإلى الحكم الرابع وهو وضع

ثالثه أيضا إذا كان مبدأ بهمزة الوصل وهو الخامس والسادس أشار بقوله (ثالث

ذى همز ووصل ضم معه) أى ضم أيضا ثالث المبدوء بهمزة

الوصل مع همزة الوصل كأنطلق بزید واقتدر عليه

واستخرج متاعه وهذا مقيد بصحيح العين وسيأتى معناها

كاختير واقتيدله . وإلى الحكم الخامس وهو ضم ثانيا أيضا

مع ضم أوله إذا كان مبدوءا بتاء المطاوعة ولا يكون

الاحتماسيا أشار بقوله (ومع تاء المطاوعة اضم تلوها بولا)

أى واضم مع تاء المطاوعة المبدوء بها الفعل تلوها أيضا

وهو الثاني كتحتم العلم وتدحرج في الدار وتقول عن زيد

ومعنى قوله بولا أى من غير فاصل بينهما وإنما ضموا ثانياه

لثلاثا يلتبس بنحو أنت تعلم زيدا العلم وفي تعبيره بتاء

المطاوعة تجوز ومراده التاء المزيدة مطلقا لأن المطاوعة

حصول اثر فعل قاصر اثر فعل متعد كملته فتعلم مع ان التاء في نحو تافل زيد وتكبر ليست

إذ كلامه يقتضى انه ليس أصله الضم بل الكسر ابتداء وليس كذلك (قوله فحذفوا ضمة الخ) هذا مذهب سيويه وقيل حذف كسرة العين ثم قلبت ضمة الفاء كسرة لتقلب الواو ياء من ذوات الواو وتسلم الياء من القلب واوا من ذوات الياء فتقول فيها أيضا قيل ويبيع والحاصل في ذوات الواو ثلاثة أعمال حذف ضمة الفاء ونقل كسرة العين لها وقلب الواو ياء وفي ذوات الياء عملان حذف الضمة ونقل الكسرة أو حذف الكسرة وقلب الضمة كسرة قول الناظم (واجعل قبل الآخر الخ) أى لفظا كأمثلة الشرح أو تقديرا ان دخله اعلال كبيع أو ادغام كرد ويجوز اسكانه ان كان صحيحا تخفيفا كقول أى النجم : لو عصر منه البان والسك انعصر . نص عليه سيويه وحكى قطرب ضرب في ضرب على نقل كسرة الزاء إلى الصاد واسكان الراء وهو شاذ فان كان معتل اللام كرضى فان طيئا تفتح عينه وتقلب الياء ألفا كقوله : أى كل عام مأثم تبعثونه على محرم توهموه وما رضى

(قول الشارح نعمت الخ) أى لأنه نكرة لا يتصرف بالاضافة لتغير (قوله في فعل) أى مضارع تـلا الماضي في التصريف وأحسن منه ان فاعل تـلا ضمير الآخر وفتحها مفعوله وفي سواء متعلق بتلا والهاء ضمير المضى والتقدير تـلا آخر فتحا في سوى الماضي وإنما فتح لأنه لو كسر لالتبس بالرباعي المبني للفاعل ولو ضم لكان تقيلا (قوله كأنطلق به واقتدر عليه الخ) هذان لازمان وقد قال الزجاج في جملة لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين لكن خصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف الجر ومثله بقعد وجلس وعلله بانه لو بنى للمفعول لبقى الفعل خبرا لتغير مخبر عنه وذلك محال (قوله وهو ضم الخ) علم هذان من ذكر الناظم لهما مع ذى همزة الوصل التي لا توجد إلا في الابتداء وان كانت دلالة القراء من ضعيفة في علم الأصول فلولم تكن مبتدأ بها بان تقدمها حرف المضارعة فلا تضم هي ولا تلوها وإنما يضم حرف المضارعة فقط نحو تعلم الحساب وعبارته في الخلاصة أصرح لأنه قال : والثاني التالى تـلا للمطاوعة . فسمى الحرف المضموم معها تانيا فلوتقدمها حرف المضارعة كان ثالثا (قوله لثلاثا يلتبس بنحو أنت الخ) أى لثلاثا يلتبس بالفعل المضارع المصوغ من الرباعي المبني للفاعل في حالة الوقف بالسكون (قوله ومزاده الخ) أى لأن الحكم لا يتميد بتاء المطاوعة بل لافرق بين أن تكون للمطاوعة كتحتم أو للصيرورة كتأيت المرأة أو للاختاد كتبني الصبي أو غير ذلك ثم المراد بالزيادة المعتادة احترازا من التاء في نحو ترمس الشيء بمعنى رسمه أى دفنه فانها مزيدة وهو لا يضم ثانياه لأنها تاء زادت بها غير معتادة كما تقدم وأجيب بأنه اقتصر على تاء المطاوعة لاصالتها ولتليتها فتحمل الأخرى عليها لشبهها بها وتخرج تاء ترمس على التقدير لعدم مشابهتها لها على انه سبق ان التاء التي تزداد في أول الفعل لا تكون إلا للمطاوعة وهي اما الحقيقية أو تقديرية فتعلق الحكم بتاء المطاوعة صحيح لا يجوز فيه (قوله المطاوعة) أى الحقيقية فلا ينافي التقديرية قول الناظم (ومالفا نحو الخ) تمام التشبيه ان يريد الخامس فقط أما السادس كاستعاذ واستفاد والرباعي كأقام وأبان فلا يجوز فيهما إلا النقل قال في الشافية وباب اختير واقتيد مثله فيهما بخلاف باب أقيم واستقيم أى الخامس مثل الثلاثى في اللغات الثلاث بخلاف الرباعي والسادس (قوله المتعل) سوايه المعل ليخرج نحو اعتر عليه كذا أى تعاقب فهو كالفعل الصحيح (قوله فتقول اختير واقتيد) أى بكسر التاء والقاف واصله اختير واتقود بضم الأول والثالث وكسر ما قبل الآخر ثم استقلت الكسرة تحت حرف العلة فنقلت لما قبله بعد سلب حركته أو حذف الكسرة وقلبت الضمة كسرة وعلى كل سلمت الياء في الأول وقلبت الواو في الثاني ياء (تنبيهات . الأول) تقدم في قوله واكسره إذا

(٦ - بحرق)

للمطاوعة . وإلى الحكم السادس وهو كسر ثالثه ان كان مبدوءا بهمزة الوصل وهو معتل العين أشار بقوله (ومالفا نحو باع اجعل لثالث نحو واختار واتقاد كاختير الذي فضلا) أى واجعل لثالث نحو اختار واتقاد وهو المبدوء بهمزة الوصل المعتل العين ما جعلته لفاء نحو باع وهو الثلاثى المعتل العين من الكسر فتقول اختير زيد واقتيد له عوضا عن الضمة في نحو اقتدر عليه وانطلق به كما كسر أول قيل ويبيع عوضا عن الضم في ضرب زيد

(فصل في فعل الأمر) أي في صيغة بنائه من أي وزن كان وذلك على قسمين مقيس وشاذ والمقيس على ثلاثة اضرب لأنه إماردي بزيادة القطع كما كرم أولا وإذا لم يكن كذلك فهو إما أن يكون الحرف الذي يلي حرف المضارعة منه متحركا كيقوم ويخرج ويتعلم أو ساكنا كيضرب وينطلق (٤٣) ويستخرج أما الضرب الأول وهو ما ضيه رباعي بزيادة همزة القطع فأشار إليه بقوله (من

أفعل الأمر أقبل) أي بناء الأمر من أفعل وهو الرباعي بزيادة همزة القطع كما كرم على وزن أفعل بزيادة همزة القطع مع كسر ما قبل آخره كقولك أكرم زيدا أو أعلم عمرا أو ألق عصاك وأدخل يدخل وقوله الأمر مبتدأ وأفعل خبره ومن أفعل متعلق بالأمر. وأما الضرب الثاني وهو ما ليس على وزن أفعل والحرف الذي يلي حرف المضارعة منه متحرك فأشار إليه بقوله (واعزه لسوا) كالمضارع ذي الجزم الذي اختزلا (أوله) أي واعز الأمر انبسه لسوى أفعل كوزن المضارع المجزوم الذي اختزل أوله أي قطع منه حرف المضارعة وهو بالحاء المعجمة والزاى فتقول في قوم ويبيع ويخاف ويخرج ويتعلم قم وبع وخف وخرج وتعلم كما تقول في المجزوم منها لم قم ولم يبع ولم يخف ولم يدرج ولم يتعلم وشملت عبارته ما الحرف الذي يلي حرف المضارعة منها كن وهو الضرب الثالث ولكنه أخرجه بقوله (وبهمز الوصل منكسرا) صل ساكنا كان بالحذف متصلا) أي وصل الساكن المتصل بحرف

اتصاله حمله على اللغات الثلاث الكسرة الخالص والضم والإشمام على الكيفية السابقة فيه فقوله هنا وما لفا نحو باع اجعل لثالث تجرى فيه اللغات الثلاث كلها وهو صحيح نص عليه سيدييه والملازم وغيرهم ولا عبرة بقول صاحب التوشيح انه قياس ولم أره قولاً لأحد ولا يقول أي الحكم ابن عروة ان اخلاص الواو أحد اللغات ولا تكون إلا في ثلاثي فأما المزيد فليس فيه إلا النقل (الثاني) ينطق بالهمزة على حسب ما ينطق بالحرف (الثالث) نقل في التضريح عن ابن مالك ونقل عن ابن أبي الربيع ان الهمزة باقية على ضمها مطلقا وهو ظاهر كلام الناظم هنا إذ لم يتعرض لها بحكم يضاد ما سبق وهذا لغوي قول في التسهيل وتضم مع غيرها قبل ضمة أصلية موجودة أو مقدره فان الضمة ههنا مقدره في لغة اخلاص الكسر ويكون نظير اغزى يا هند وتخصيص التقدير باغزى غير بين (فصل في فعل الأمر) المراد بالأمر هنا المعنى اللغوي أعنى طلب الفعل فتكون اضافة الفعل حقيقية ويكون المراد بالفعل الصيغة كأنه قال فصل في صيغة الطلب ولا شك انه يقال على الصيغ الدالة على الاحداث الخاصة افعال كصيفى الماضى والمضارع وتقدم الاتفاق على انه مقتطع من المضارع وكان حقه أن يتصل بفعله لكنه فصله عنه بالفصل الذي قبله تنبيها على انه لا يبنى للمفعول (قوله من أي وزن كان) أي ثلاثي أو رباعي مجرد أو مزيد فيه صحيح أو عليل أو مضاعف قول الناظم (من أفعل الأمر أفعل) اطلق أفعل ولم يعبا بما يطراً عليه من التغيير كحذف عين أقم ولام أعط لأنهما محذوفان لعله موجبة للحذف والمحذوف للعللة الموجبة في نية الوجود كما انه إذا اتصل به ما يخرج عن اللفظ الذي أطلقه عليه لا يضره وذلك كتوكيده بأحدى التوينين أو اتصاله بضمير بارز كما تقول أكرم من زيدا أو أعلنه بكذا واعطيا عمرا درهما وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأما المضاعف فمن لغته من العرب الفك قال ابعده أمر من عدته ومن لغته الادغام فهو كالمعتل لا يزول عنه بالادغام الطارئ صيغة أفعل نحو وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ثم هذا الضرب الأول من صيغ الأمر هو بوزن المضارع المجزوم الذي اختزل أوله كالضربين الآخرين وإعماعتى المصنف به وأفرده لحفاء ذلك فيه على المبتدئ من حيث انه قد حذفت همزة النقل من مضارعه لاستئصال همزتين وردت في فعل الأمر ولذا قال في التسهيل صيغة فعل الأمر من كل فعل كمضارعه المجزوم المحذوف أوله انتهى فعمم الضابط على جميع الاضرب (قوله ومن أفعل متعلق بالأمر) أي على انه حال منه على القول لجيئه من المبتدأ وأولى منه أن يكون حالا من الخبر الذي هو أفعل ليكون العامل لفظيا قاله بج ويصح ان يكون متعلقا بمحذوف أي أعنى قول الناظم (واعزه لسوا) جرسوى باللام على مذهبه في تصرفها قوله (اختزلا أوله) جعل هذا الشارح أوله نائب فاعل اختزل ويلزم عليه التضمن الميب ويحتمل أن يكون النائب ضمير عائدا على المضارع أوله بدله بعض منه فيضعف القبح لأن البدل على نية تكرير العامل فهو من جملة أخرى في التقدير ثم اختزال أوله إنما هو على سبيل الفرض والتقدير لأن المضارع مادام مضارعا لا يحذف أوله إلا على غير المشهور في نحو تنزل حيث تدخل تاء المضارعة على تاء الماضي قوله (وبهمز الوصل منكسرا) هذا صريح في انها اجتمعت أنما تقول تحركت لساكنين (قول الشارح ليتوصلوا بها إلى النطق بالسكن) أي فالمراد بالوصل في كلام الناظم التوصل أي همزة توصل إلى النطق بالسكن في الابتداء والمراد بالابتداء الأخذ في النطق بالحرف بعد الضمة لا الأخذ في النطق بحرف بعد الفراغ من آخر (قوله إذ لا يمكن ابتداء النطق بساكن) أي في جميع لغات العرب كما قال ابن جني وابو البقاء قول الناظم (والهمز قبل لزوم الضم) أي في

المضارعة بعد حذف حرف المضارعة بهمز الوصل حال كون همز الوصل منكسرا كقولك في يضرب وينطلق ويستخرج في اضرب وانطلق واستخرج وإنما جلبوا له همزة الوصل ليتوصلوا بها إلى النطق بالسكن إذ لا يمكن ابتداء النطق بساكن وإذا تسقط همزة الوصل في الدرج وشملت عبارته في قوله وبهمز الوصل منكسرا ما ثالثة مضموم كإخراج الا انه أخرجه بقوله (والهمز قبل لزوم الضم) أي وضم همز الوصل إذا كان قبل ضمة لازمة في ثالث الفعل فتقول في الأمر من يخرج وينظر أخرج وانظر بضم همزة

الوصل بخلاف الأمر بما ثالثه مكسور كيضرب أو مفتوح كيذهب ويشرب فإنه مكسور كما سبق ثم أشار بقوله (ونحو واغزى بكسر مشم الضم قد قبلا) إلى أن ثالث الفعل إذا كان مضموما ولا مة معتلة كيدعوا وينزوفان الأمر منه كذلك بضم الهمزة فتقول ادع إلى سبيل ربك اغز في سبيل الله أما إذا كسرت ثالثه عند أمر المؤنثة لضرورة كسر ما قبل ياء المؤنثة فانك تقول ادعى (ع) ياهدوا غزى بكسر همزة الوصل

اعتبارا للكسرة اللازمة ويجوز أيضا إثمها كبرتها بالضم نظرا إلى أن أصلها الضم وفهم من قوله قد قبلا أن إخلاص الكسرة أفصح من الإثم نظرا إلى الكسرة اللازمة وقد نهيت في الشرح على ما لو كان ثالث الفعل مضموما بضمه عارضة لازمة عكس ما تقدم فإنه يجب كسر همزة الوصل نحو أمشوا والتوا إلى غير ذلك وأما القسم الثاني وهو الشاذ فهو ثلاثة أفعال فقط خذ ومروك وقد أشار إليها بقوله (وشذ بالحذف مروخذ وكل) أي أنها أشدت عن قياس نظائرهما من حيث إن ثاني مضارعهما ساكن ولم يتوصلا إليهم همزة وصل مضمومة بل حذفوا ثانيها الساكن أيضا فقالوا في الأمر من يأخذ ويأمر ويأكل التي هي على وزن يخرج وينظر خذومر وكل تخفيفا لكثرة استعمالها لهما وقياس نظائرهما وأخذوا ومر أو كل بهمزة وصل مضمومة مع همزة ساكنة ثم أشار بقوله (وفشأومر) إلى أنه يجوز في مر إذا استعمل مع حرف العطف التميم على القياس نحو وأمر أهلك بالصلاة وإن شئت قلت ومرة بكذا بالحذف وهو الأكرم مع أن التميم كثير فاش وأما خذ وكل

في الهمزة للعهد المذكور أي أن التي حكم عليها يفرض لها الضم قبل الضم اللازم أي الذي استحقه الحرف باعتبار الصيغة التي هي فيها كضم عين أمر الثلاثي الذي من باب نصر وكتب وإنما ضمت الهمزة فيه إبتعا للحركة العين كراهة الخرج من كسر إلى ضم بلا حاجز حصين وحكاية ابن جنى الكسر فيه لغة رديئة كما قاله المرادى وإنما فتح للفتح خوف التباس الأمر بالمضارع حالة الوقف وقوله (ونحو واغزى) شرح هذا الشرح على نسخة وشم بو أو العطف مبتدأ أخبره قد قبلا وبكسر خبر نحو فيستفاد منه أن في اغز ونحوه وجهين الكسر الخالص والإثم لم يذكر فيه في التسهيل إلا الضم ونقل عن ابن

الثلاث إخلاص الضم بناء على الاعتداد بالأصل وإخلاص الكسر بناء على الاعتداد بالحال وإثم الكسرة ضما اعتدادا بالأصل والحال في فور ولا يعد حمل كلام الناظم عليه لأنه أطلق في قوله والهمزة قبل لزوم الضم الخ فظاهره أن ذلك يكون له بقيت الضمة لفظا و عدت لما روى وقوله نحو اغز مذكور زيادة الوجهين ويوجد في بعض النسخ مشم بالميم نعت لكسر وهي قاصرة (فان قلت) لعله أراد بها حركة الزاي لنقل أبي على الفارسي في التكملة وجوب إثم ما قبله ياء المخاطبة وإخلاص ضم الهمزة (اجيب) بأنه لما كان حديثه في الهمزة صار قرينة على فهم المراد بخلاف حركة العين فقد فرغ منها في الباب الأول (قول الشارح اعتبار الكسرة اللازمة) أي لأن اغزى أصله اغزوى على وزن ادخلى فاستقلت الكسرة على الواو فسكنت فالتقى ساكنان فحذفت الأولى منها وكسر ما قبله ليشا كل الياء فكسرة الزاي عارضة لأن أصلها الضم لكن صارت لازمة لضرورة كسر ما قبل ياء المؤنثة (قوله أفصح من الإثم) هذا لا ينافي أن المختار هو ضم كما نقله المرادى وابن هشام (قوله) فإنه يجب كسر همزة الوصل (نحوه في التسهيل ونقل سي انفاق القراء عليه وأما تستبعض ضم همزة الوصل ضمنه لإصالة الكسرة في همزة الوصل قول الناظم (وشذ بالحذف الخ) هذا في قوة الاستثناء من قوله وهمزة الوصل منكسرا لأن أصل هذه الأفعال ثبات مادتها واجتلاب همزة الوصل للاتداء بالساكن لكن لكثرة استعمالها في كلامهم حذفوها تخفيفا صير إليه بالسباع لأن تخفيف الهمزة في مثله يكون ببداله من جنس حركة همزة الوصل باعتبار الإبتداء ومن جنس حركة ما اتصل بها مما قبلها في الوصل لكن بالغوا في تخفيفها فحذفوها فلما حذفوها استغنوا عن همزة الوصل لأنه إنما أتى بها لاساكن ولا ساكن في اللفظ (قول الشارح شذت عن قياس) أي فالشذوذ في القياس لافي الاستعمال إذ هو الشائع فيها قول الناظم (وأمر) هو فاعل فشأمتصو دلظها والواو من المحكي وأصله وأمر بقطع الهمزة مع حذف الوصلية استثناء عنها بحذف العاطف ثم أبدلت ألفها من جنس حركة ما قبلها (قول الشارح مع حرف العطف) أطلق فيه مع أنه مقيد بما إذا كان واو أو فاء كما في التسهيل (قوله وهو الأكثر) فيه نظر إذ ليس في كلام الناظم ما يدل عليه ولا على عكسه وقول التسهيل وإن ولي مروا أو فاء فالاثبات أجود قاض بأن الأجوبة تستلزم الأكثرية (قوله في العطف وغيره) ينبغي حمل كلام الناظم هنا على كلامه في التسهيل وقد قال فيه أثر ما سبق وحذوكل بالعكس انتهى وعليه فعنى قوله ومستندر تميم خذوكلابعد الواو والفاء وأما تميمهما بدون العاطف فلم يتكلم عليه وقد نص عليه سيويه إلا أنها لا يكثران كثيرا وأمر .

باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين

لما ساء هذا الجمع لأن اسم الفاعل مركب إضافي فالإضافة واقع على اللفظ والمضافة إليه واقع على الذات

فلم يستعملوها في العطف وغيره إلا في الدور وإلى ذلك أشار بقوله (ومستندر تميم خذوكل) أي ندر تميمهما بهمزة وصل مضمومة على قياس نظائرهما والألف في و كلابدل من نون التوكيد الخفيفة وقد ختمت الفصل بتمتات في الفرق بين الشاذ والنادر وفي غير ذلك فراجعها (باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين) أي من القياسية والسباعية من مجرد والزيد فيه وبدأ بالثلاثي فقال

(كوزن فاعل اسم فاعل جملا * من الثلاثي الذي ماوزنه فعلا) أي يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الذي ليس وزنه على فعل بالضم بل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر على وزن فاعل نحو ذهب فهو ذاهب وضربه فهو ضارب ونحو شرب فهو شارب وعلمه فهو عالم وكثرة الأمثلة تؤخذ من أمثلة الفعل الثلاثي وقد ذكرت أي أوردت معظمها في الشرح وشملت عبارته فعل المقتوح لازم ومعدي وفعل المكسور كذلك وهو كذلك إلا في فعل المكسور اللازم فإنه سيأتي في قوله وصيغ من لازم وأما بناؤه من فعل المضموم فأشار إليه بقوله (ومنه صيغ كسهل والظريف) أي ويصاغ اسم الفاعل من فعل المضموم المذكور (٤٤) في آخر البيت قبله على وزنين قياسيين وهما فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل نحو سهل فهو سهل

وصعب فهو صعب ونحو ظرف فهو ظريف وشرف فهو شريف فهذان الوزنان هما الغالبان فيه وإلى قلة غيرها أشار بقوله (وقد * يكون أفعالاً أو فعلاً أو فعلاً * وكالفترات وعفر والحصور ونحو * عاقر جنب ومشبهه * أي وقد يكون اسم الفاعل منه على أفعال نحو حمق فهو أحرق وخرق فهو أخرق أي أحمق وعلى فعال بفتح الفاء وفعال بضمها نحو جنب فهو جبان أي هيوب وحرم فهو حرام وحصنت المرأة فهي حصان أي عفيفة ونحو فرت ماء فهو فرات أي عذب وزعق فهو زعاق أي ملع ومر وشجع الرجل فهو شجاع وعلى فعل محر كما نحو حسن وجهه فهو حسن وبطل فهو بطل أي شجاع وعلى فعل بكسر الفاء وفعل نمهما ما كنهما نحو عفر الرجل فهو عفر وعفر أيضاً أي يدهاء ومكر وبدع فهو بدع أي بلغ غاية قبايعة ونحو عمر الرجل فهو عمر بالعين للمجتمعة أي جاهل بالأمور

المتصفة بمعنى قام بها وتلك الذات قد تكون عاقلة وذلك كاف في صحة جمعه جمع مذكور سالم لأنه يغلب العاقل على غيره والمراد بأسماء الفاعلين المعنى اللغوي فيصدق بالصفة المشبهة كأجواب به المرادى عن عبارة الألفية وإن ناقشه في النكت وأما في الاصطلاح فقال في التسهيل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها المعناه أو معنى الماضي قول الناظم (من الثلاث) أصله من الثلاثي فحذفت ياء النسب أو لا قبل التثنية الساكنين ثم حذفت الياء الباقية للاكتفاء بالكسرة وقوله (الذي ماوزنه فعلاً) كان الأولى أن لا يخرج فعل المضموم بل يذكران فاعلاً يأتي من الجميع ثم يذكر بعد ذلك مواضع القياس كما فعل في الخلاصة وهو مقيس في مفتوح العين مطلقاً ومختلف في اقتباسه في مكسور للتعدى (قول الشارح على وزنين قياسيين) صرح الموضح وتي وغيرهما بقياس فيل دون فعل وهو ظاهر كلام سيويوه وفي شرح التسهيل للناظم من قاس فيهما لعدم السماع فهو مصيب وجعلها ابنة كثيرين حتى كادا يظردان ولم يجعلهما مقيسين وقال الشاطبي إن الناظم اعلم بصرح بالقياس لأنه لما يطردهما السماع عنده اطراداً يقطع بالقياس فيه وإنما جاء هم الكلام كثير خاصة والكثرة على الجملة في هذه المعاني لا تقتضي القياس البتة بل قد يكون وقد لا يكون فسكأنه تردد في إجراء القياس فأخبر بأن هذين البناءين أولى من غيرها وبقي النظر في القياس لاجتهاد المجتهد ولذا قال في التسهيل وكثر في اسم فاعله فيل وفعل وقال في الشرح ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب فلم يجزم كاتري في ذلك بجران القياس اه فحمل كلامه على أنه لا يرى القياس وهو الحق وقد رجح هذا الشارح إلى هذا آخر حيث قال فهذان الوزنان هما الغالب قول الناظم (وكالفترات وعفر الخ) الكاف اسم معطوف على ما قبله ومشبهاً على معطوف على خبر يكون لا على مدخول الكاف وإلازم كون الكاف زائدة بالنسبة إليه غير زائدة بالنسبة إلى ما قبله (قول الشارح فعال بضمها) صرح أبو عثمان بأنه مقيس كفعال وهو ظاهر قول سيويوه وفعال أخو فيل (قوله جاهل بالأمور لم يجربها) منه قول أبي حيان :

يظن العمران الكتب تهدي * أنا فهم لا أدرك العلوم
وما يدرى الجهول بأن فيها * غوامض حيرت عقل الفهم
إذا رمت العلوم بغير شيخ * ضللت عن الصراط المستقيم
وتلبس الأمور عليك حتى * تصير أضل من توما الحكيم

(قوله حصر الرجل) أي بضم الصاد لكن في الصحاح إن حصرته بالفتح فيخرج عما نحن فيه وهو فعل بالضم وفي شرح ابن يعقوب أنه من قبيل الثلث (قوله فهو جنب) ذكر ابن يعقوب أنه لا يثنى ولا يجمع فيلزم الأفراد والتذكير قول الناظم (ومشبهه عجلاً) مشبه بالجر عطف على هاء بوزنه على مذهب الناظم أو عطف على وزن صفة لمقدر أي بوزنه وبوزن مشبهه أفعال وفعالان ففعل بفتح الفاء وكسر العين في الأعراس وأفعال في الألوان والعيوب وفعالان في الامتلاء وحرارة البطن (قول الشارح وعجل فهو عجل من صحيحها) ظاهره أن عجل في كلام الناظم يكسر الجيم وأنه لم يذكر من اسم فاعل فعل غالب

لم يجربها وصلب الشيء فهو صلب وعلى فقول بفتح الفاء نحو حصر الرجل فهو حصر أي لاشهوة له في النساء وعلى فاعل نحو عقرت المرأة فهي باقر إذا جاوزت سن الحمل وفجر الرجل فهو فاجر وبسل الرجل فهو باسل أي شجاع لا يقاتل قرنه وعلى فعل بضم الفاء والعين نحو جنب الرجل فهو جنب وعلى فعل بفتح الفاء وكسر العين وهو مراده بمشبهه ملاحو فطن الرجل فهو فطن وخشن السكان فهو خشن وليس مراده أن تمل بنفسه من الأمثلة لأنه من أمثلة فعل المكسور العين اللازم وقد أشار إليه بقوله (وصيغ من لازم موازن فعلاً * بوزنه كشيء ومشبهه عجلاً * والشئ والاشتب زلان) أي ويصاغ اسم الفاعل من الفعل اللازم الموازن فعل بالكسر على وزن فعل نحو شجي فهو شج وهذا من الفعل اللام وعجل فهو عجل من صحيحها

وكذا شُرُّ المَكَانِ بالشين المعجمة والزاي يشُرُّ شُورًا وشَارَةً إذا خُشِنَ بكثرة الحجارة فيه فهو شُرٌّ كعجل وشَأز أيضًا بالسكون مخففاً من شُرِّ المسكور ويكون أيضاً على أفعل كسود فهو أسود وشنب ثغره فهو أشنب والشنب دقة في أطراف الأسنان وعلى فعلان نحو شبع فهو شعبان وجدل بالجيم والدال المعجمة فهو جدلان بمعنى فرح فهو فرحان وهذه الأبنية الثلاثة أعني فرح كعجل وافعل وفعلان هي الغالب فيه . وإلى قلته غير ما أشار بقوله (تمت قد يأتى كفان وشبه واحد بالبخلا * حملا على غيره لنسبة) (٤٥) أى وقد يأتى اسم الفاعل منه على فاعل وفعل

حملا على اسم الفاعل من غيره لنسبة بين المحمول والمحمول عليه من مشابهة في المعنى أو مصاحبة والمراد بغيره فعل المضموم وفعل المفتوح مثال المحمول منه على اسم الفاعل من فعل المفتوح قولهم فني فهو فان ورضى فهو راض فأتوا باسم الفاعل منهما على وزن فاعل الذي هو قياس فعل المفتوح وحملوا فني على ذهب فهو ذاهب وحملوا رضى على شكر فهو شاكر لما في الفناء من معنى الذهاب ولما في الرضى من معنى الشكر ومثال المحمول منه على فعل المضموم قولهم نخل فهو نجيل وهو المراد بشبه واحد بالخلاء كذا قولهم مرض فهو مريض وسقم فهو سقيم فأتوا باسم الفاعل منه على فعيل الذي هو قياس فعل المضموم كظريف وشريف وحملوا نخل على كرم فهو كرم ولؤم فهو لؤيم وحملوا مرض وسقم على ضعف فهو ضعيف ثم استطرذ نظير ذلك في الحمل لنسبة وإن لم يكن من أبنية فعل المسكور فقال (تحكي * ف طيب أشيب في الصوغ من فعلا) أى كما قالوا أيضا في صوغ اسم الفاعل من فعل المفتوح نحو خف يخف فهو

وغيره الاستة وجل الشراح على أنه يضم الجيم مشيرابه إلى أن الأوزان سبعة لكن الضم لم ينفرد وحده وإنما ورد مع الكسر قالوا مجل فهو مجل بالكسر ومجل بالضم (قوله كسود فهو أسود) وشنب الأول دال على الألوان والثاني على الخلق ومن العيوب أعلم من علم إذا انشقت شفته العليا وأفلح من فلح إذا انشقت شفته السفلى وما أحسن قول الزمخشري يشكو تأخره :

وأخرني دهرى وقدم معشرا * لأنهمو لا يعلوث وأعلم
لأن أفلح الجهال أعلم اني * أنا لليم والأيام أفلح أعلم

(قوله ثغره) المعروف عند علماء اللغة أنه بفتح التثنية وسواء في ذلك الفهم أو موضع المخافة وقد اجتمعا في قول عبد الله بن طاهر الخزازي :

وإني للثغر الخوف لكالي * وللثغر يجرى ظلمه لرشوف

وما يجرى على الألسنة من الكسر فيهما أو التفرقة الكسر في الموضع الخوف والفتح في الفهم فغير صحيح إذ لو كان بينها فرق مأتان للشعراء ما يأتون به من التورية في ذلك مثل قول يوسف الصواف :

رأى ثغر من أهوى عدوى فقال لي * ولم يدر أن اللوم في حبه يعزى
شغفت بهذا وارتبطت بحسنه * وأحسن ما كان الرباط على الثغر

ذكر ذلك الوالد قدس سره في حاشيته على مختصر السعد (قوله والشنب دقة في أطراف الأسنان) فيه أقوال ترجع إلى معان متقاربة ذكرها في والشهاب الخفاجي في شرح الشفاء وقال الجريري سمعت الاصمعي يقول الشنب برد الفم والأسنان فقلت ان أحبا بنا يقولون هو حدثها حين تطلع فبراد ذلك حدثها وطرأتها لأنها إذا أتت عليها السنون احتكت فقال ما هو الا بردها وقول ذي الرمة : وفي اللثا وفي أنيابها شنب . يؤيد قول الاصمعي لأن اللثة لا تكون فيها حدة قول الناظم (تحكي فني) نعت لحملا على حذف مضاف ومتعلقه أى حملا على غيره لنسبة كحمل خفيف طيب أشيب في الصوغ من فعلا على غيره لنسبة وصرف أشيب ضرورة وذكر ثلاثة أوزان ويزاد عليه فعل كشيخ من شاخ ولا يقال شأخ وفعل بفتحين كعزب من عزب كنصر وهو من لا أهل له كالعزابة والعزيب ولا تقول أعزب أو قليل قال في القاموس ثم هذه الأمثلة من قبيل الاستغناء كافي ابن هشام وغيره وهو أن يؤتى باسم فاعل من فعل على هيئة اسم فاعل غيره لنسبة بينهما ومحل ما لم يستعمل له قياس أما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مائل وأميل نقله في التصريح عن الشاطبي (قوله وحملوا طاب على خبت) هذا جار على قول الفراء فيعمل بتقديم الياء الساكنة على العين المكسورة مما عينه ياء أو واو وأصله فعيل كطويل فقلب قلبا نحو يليا بان قدم الساكن على المتحرك وأدغم فرارا من يحيى فيعمل في المعتل ليس في الصحيح مثله وقال سيويوه عن الخليل أصله فيعمل بتقديم الياء الساكنة على العين المكسورة وغلن غيره فيعمل بتقديم الياء على العين المفتوحة لأنه ليس في غير المعتل فيعمل بالكسر وغيرت الحركة لأنها قد تقلب إذا غير الاسم فهو أخو فعيل ولذلك جمع أجمعه قالوا هين وأهين كما قالوا عني وأغنياء فيكون مما قبله أيضا ولكن المصنف ذكره ثلاثا وهم أنه لا حمل فيه (قوله وحملوا أشيب على اسم الفاعل من فعل المسكور الدال على الأعراض) قلت ومنه قوله

خفيف وهذا من مضاعف اللازم وطاب يطيب فهو طيب وشاب يشيب فهو أشيب وهذا من يأتى العين فجاءوا باسم الفاعل من فعل المفتوح وعن فعيل وفعل وقد سبق أن قياس اسم الفاعل منه على فاعل وأن فعلا قياس اسم الفاعل من فعل المضموم كظريف وافعل قياسه من فعل المسكور كالاشنب بالنون لكنهم حملوا خف على ثقل فهو ثقليل وحملوا طاب على خبت فهو خبيث لأن فعلا وفعلا أخوان ولأن فعل بالضم لا يكون يأتى العين وحملوا أشيب على اسم الفاعل من فعل المسكور الدال على الأعراض كمرج فهو أخرج ثم أشار بقوله :

(وفاعل صالح للكل إن قصد الـ * حدث نحو غداذا جاذل جذلا) إلى أن ماسبق من التفصيل من كون اسم الفاعل من الثلاثي على هذه الأبنية قبلها وسماها إنا هو عند قصد (٤٦) قيام تلك الصفة بموصوفها على سبيل الثبوت فان قصد بها الدلالة على الحدوث والتجدد

كفي الشيب عينا ان صاحبه إذا * أردت به وصفا له أشيب

قول الناظم (وفاعل صالح للكل إن قصد الحدث) هذا ظاهر في أن ذلك خاص بالمستقبل وهو الاستفادة من المثال وصرح في التسهيل قال الفراء العرب تقول لمن لم يمت أنك مايت عن قائل أي قريب ولا تقول لمن قدمات هذا مايت وإنما يقال في الاستقبال (قول الشارح جاز بناؤه نحوه) للشارح في ك وفي قائلا وقوله فاعل صالح ظاهر في أنه على سبيل الجواز وأن الصفة يجوزان لا تغير لاسم الفاعل وإن قصد التجدد فيكون قوله تعالى على هذا خطا لئيبه ^{عليه} إنك ميت وإني ميتون على مقتضى الظاهر ووفق الأصل اه ومقتضى قول التسهيل وإذا قصد استقبال الصيغة من ثلاثي زدت إليه ما لم يقدر الوقوع الوجوب وعليه حمله بن العباس لأنه أتى بالشرط بلفظ إذا ولذلك احتاج إلى قوله ما لم يقدر الوقوع استظهارا على الآية ونحوها ومعناه أنه يجب تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل عند قصد الحدوث إلا إذا قدر ما يقع في المستقبل واقعا منقطعاً ما ضيق قوله تعالى لئيبه إنك ميت وإني ميتون ومعناه وإني ميتون في عدد الأموات فلا محالة تصيرون إليه والقطع بوقوعه واقع فسلي نبيه ^{عليه} عن أذاهم بالموت وخوفهم به ليكونوا على حذر وإشفاق منه وما بعده (قوله) ومثله قول الشاعر وما أنا من رزه الخ (قائله أشجع السلي أو البراء الفقعسي يرثي عمرو ابن سعيد الباهلي وقوله: مضى ابن سعيد حين لم يبق مغرب * ولا مشرق إلا له فيه مادم

وما كنت أدري ما فواضل كفه * على الناس حتى غيبت الصفايح

وبعده: كان لم يمت حتى سواك ولم تقم * على أحد إلا عليك النوايح

قول الناظم (وزن المضارع) قدره الشارح على أنه منصوب على إسقاط الحافض فيه أنه موقوف على السماع فالصواب أنه مفعول مجيء مضمن معنى أقصد وباسم متعلقه وبأوه ظرفية أي واقصد وزن المضارع في تحقيق اسم فاعل كذا ولو أبدل وزن بلفظ لكان أجود اذ هو المقصود الوزن لا يلزم أن يكون بلفظه وحروفه (قول الشارح ميم مضمومة) وشذ كسرهما اتباعا لحركة ما بعدها في نحو معين ومبين من أعان وأبان (قوله) إذ ما قبل آخره مفتوح في المضارع) أي ومكسور في اسم الفاعل فلم يكن بناء اسم الفاعل منه على وزن مضارعه فكان من حقه أن يزيد مع كسر متلا الأخير مطلقا كافي الخلاصة وفيه أن القيد مأخوذ من مفهوم قوله وأن ما قبل آخره الخ والحاصل أنه لا بد من كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل مطلقا وشذ اتباعا لحركة اللهم في متن من آتت تغيرت رأحتة (قوله كالحصن) بفتح الصاد اسم فاعل من أحصن الرجل إذا عفا عن المحارم والقياس الكسر زاد في ك تبعاً للجوهري في الصحاح وابن دريد في الجهرة مسهب من أسهب في كلامه بالمهملة إذا بسط عبارته وملفج من ألْفج في كلامه إذا أملس وذكر في القاموس مهتر من أهتر وذكر ثعلب بجرشة من أجرشت الأبل سميت وذكر في المصباح معم ونحول من اعم الرجل واخول إذا كثرت أعمامه وأحواله وذكر أبو زيد موقرة من أوقرت النخلة إذا كثرت حملها وذكر الكلابي ملتحة من ألتحت الناقة ضرب فيها الفحل حملت . وذكر ابن القطاع في كتابه الأبنية مسهم بالميم آخرها من أسهم إذا أكثر فجمع الألفاظ الواردة على خلاف القياس عشرة على وأبو حيان وتلميذه الفيومي في مواضع من المصباح قد حكوا حكيافي جملها الكسر على القياس وقرئ قوله تعالى والمحصنات المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم بالوجهين وكلام القاموس صريح أن مسهب بالياء يقال بكسر الهاء كما يقال بفتحها من غير تفرقة وهو مخالف لما نص عليه الجوهري في الصحاح وابن قتيبة في أدب الكتاب والزيدى في مختصر العين وابن الاعرابي في نوادره وابن السكيت في كتاب التوسعة وغيرهم من انه انما يقال بفتح الهاء على خلاف

جاز بناؤه من كل فعل ثلاثي مطلقا على وزن فاعل من غير فرق بين فعل بالفتح وفعل بالكسر وفعل بالضم كقولك هذا غدا جاذل جذلا أي فأرح فرحاً وقوله ذا اسم إشارة محله رفع بالابتداء وجاذل خبره وغدا بالتثنية ظرف زمان وجذلا مصدر ومثله قول الشاعر: وما أنا من رزه وان جلي جازع * ولا بسرور بعد موتك فارح فصاغ اسم الفاعل من فعل اللازم على فاعل وقياسه فعل فوزنه كجندك وفرح بل كون اسم الفاعل من الثلاثي مطلقا على فاعل هو الأصل وما سواه يسمى صفة مشبهة به ولهذا كثر مجيء من فعل المضموم أيضا والكسور اللازم كما قرئ وفاجر وفارس وفاحش ووادع وواسع وباسل وحازم وصارم وفاحم وفاره ونابيه من فعل بالضم وكفان وراض وفارح وراغب وراهب ولاعب وناصب وحانث وعابث وزاهد ولايث ورايح وواعد وظافر وغالط وظامع وقانع من فعل المكسور اللازم ثم أشار إلى بناء اسم الفاعل مما زاد على الثلاثي بقوله (وباسم فاعل غير ذي الثلاثة جي * وزن المضارع لكن أولا جملاً * ميا تضم) أي وجيء باسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن مضارعه رباعيا كان كيكرم أو خماسيا كينطلق أو سداسيا كيستخرج لكن يجعل في مكان حرف القياس المضارعة ميم مضمومة فتقول هو مكرم ومنطلق ومستخرج وقد نبهت في التمرح على انه يرد عليه ما في أوله التاء الزائدة كتدرج إذ ما قبل آخره مفتوح في المضارع وعلى غير ذلك كالحصن

والعاشب ثم استطرده بذكر اسم المفعول من غير الثلاثي فقال (وإن ما قبل آخره * فتحت صار اسم مفعول) أي وإذا فتحت غير الثلاثي صار اسم مفعول منه كالمكرم والنطلق به والاستخراج فلا فرق بين اسم الفاعل واسم للمفعول منه إلا بكسر ما قبل آخر اسم الفاعل وفتح ما قبل آخر اسم المفعول وقد نهت على أن لفظهما

(٤٧)

وفي المصنف كالمضطر فتقدر الكسرة والفتحة ثم أشار إلى بناء اسم المفعول من الثلاثي فقال (وقد حصلنا * من ذى الثلاثة بالمفعول مترنا) أي وقد حصل بناء اسم المفعول من الثلاثي مترنا على وزن مفعول كضروب ومفروح به ومشروب وهذا هو الوزن للقياسي ولا فرق بين الصحيح منه والمعتل إلا أن المعتل يتغير وزنه كالمقول والمبيع والمدعو والمرمى وتميم يصحون معتل العين بالياء فيقولون مبيوع ومكيول ونحو طم أشار إلى غير المقيس بقوله (وما أتى كفعيل فهو قد عدلا * به عن الأصل)

أي وما أتى من أبنية اسم المفعول الثلاثي على فعيل فهو معدول به عن الأصل القياسي نحو كحل طرفه فهو كحيل وقتله فهو قتيل وذلك كثير في كلامهم . ثم أوزان وردت بقلة أشار إليها بقوله (واستغنوا بنحو نجا * والنقض عن وزن مفعول) أي أنهم ربما استغنوا عن وزن مفعول بوزن فعل محركا أو بوزن فعل بكسر الفاء وسكون

القياس ولا يقال بكسر ها وفتحها أو فرق أبو علي البغدادي فقال حسبا نقله عنه ابن بري في حواشي الصحاح رجل مسهب بالفتح إذا كثرت الكلام في الخطأ فان كان ذلك في الصواب فهو مسهب بالكسر لا غير واعتمده هذه التفرقة الأعم في جوابه للمعتمد بن عباد حين سأله عنه ونقلها أبو عبيدة عن الأصمعي انظر حواشي القاموس (قوله والعاشب) أي اسم الفاعل من أعشب والقياس معشب قول الناظم (وإن ما قبل آخره) هذا هو الأصل وربما استغنوا بغيره نحو أحبه الله فهو محبوب وأسعدته الله فهو مسعود استغنوا بمجرب ومسعود عن محب ومسعد (قوله كالمقول والمبيع) أصله مقول ومبيوع فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فالتقى ما كنان عين الكلمة وواو مفعول الزائدة فحذف أحدها وهل هو الزائد لزيادة وقربه من الطرف أو الأصلي لأن الزائد زيد لمعنى يفوت بحذفه ولأن الساكنين إذا التقيتا من كلمة حذف الأول قولاً سيويه والتحليل مع الأخفش ورجح في التصريح الأول بأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني وقلب الضمة كسرة قياسهم وزيد في ذوات الياء على التغيير السابق أنه لما حذف واو على رأى سيويه بقي مبيع ياء ساكنة اثر ضمة فجعلت الضمة كسرة لنصح الياء وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذف ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فراقين ذوات الياء وذوات الواو (قوله يصحون معتل العين بالياء الخ) سمع التصحيح أيضا في معتل العين بالواو ولكنه نادر قال في الخلاصة... وندر. تصحيح ذى الواو وفي ذى الياء اشتر. قول الناظم (فهو قد عدلا . به عن الأصل) العدل على قسمين عدل على سبيل الاستغناء بالمعدول اليه عن المعدول عنه وهو الثابت هنا فإتيان فعيل بمعنى مفعول كإتيان أحد المترادفين المستقل الوضع مكان الآخر والاصالة والفرعية فيه إنما هي باعتبار كثرة مفعول وقلة فعيل وعدل على سبيل التفرقة كثنى وثلاث والواجب لمنع الصرف وليس بمراد هنا (قول الشارح وذلك كثير في كلامهم الخ) ومع كثرته لا يقاس عليه قال في الخلاصة :

وناب نقلا عنه ذو فعيل * نحو فتاة أو فتى كحيل

قول الناظم (واستغنوا الخ) لما كانت نيابة فعيل عنه أكثر من نيابة أخويه فصلهما عنه في التعبير (قول الشارح بمعنى المذبوح) ظاهر كلام الجوهري في الصحاح والمجدي القاموس أنه اسم لما يذبح قبل أن يذبح قال الجوهري الذبح بالكسر ما يذبح وقال تعالى وقد نياه بذي عظيم والذي يذبح الذبوح اه فلم يفسر الذبح بما ذبح أو بالذبوح كما فسره الذي يح قول الناظم (وما عملا) لما لم يكن فعيل وما ذكره مقيسا وكان نائباً والنائب عن الشيء غيره كان معنى الصفة طارئا عليه فلم يعمل لأن حق الاسم من حيث هو اسم أن لا يعمل شيئا لكنه عمل المصدر عمل فعلة لسكونه أصلا وعمل اسم الفاعل عمل لمشابهته له معنى ولفظا وعمل اسم المفعول عمله أيضا لمشابهته له أيضا فيهما وإن كانت المشابهة في مفعول تقديرية وهذه اللفاظان كانت صفات وهو الظاهر لم يشابه الفعل لالفاظا ولا تقدير وإن كانت مصادر فهي لا تعمل بحق الأصل لخروجهما عنه ولا بحق الفرع لعدم المشابهة (قول الشارح فلا تقول مررت برجل قتيل أبوه) هذا صريح في نفي العمل عن الجميع وهو مذهب الجمهور وعليه فجملة وما عملا حال عطف على فعيل والألف للإشباع أي وما عمل ما ذكر من فعيل وما معتم المنق عن عملها في الظاهر كما في هذه الأمثلة أما العمل في الضمير فكل ما جرى مجرى الصفة يرفع الضمير وإن كان اسما جامدا قالوا مررت بقاع عرفج كله فأكدوا بكل ضمير عرفج العائد على قاع وهو اسم جامد فهو شجر

العين فالأول كالتقص بمعنى المقنوص والنقض بمعنى البناء المنقوض ومثله النجا بالجمع بمعنى النجو ويقال نجوت الجلد عن الشاة بمعنى سلخته فهو منجو ونجا والثاني كالذبح بمعنى للذبوح والطحن بمعنى المطحون والنسي بمعنى المنسي ومنه وكنت نسيا منسيا . ثم أشار بقوله (وما عملا) بل إن ما أتى مما عا نائباً عن اسم مفعول فهو إنما ينوب عنه في الدلالة فقط لا في العمل فلا تقول مررت برجل قتيل أبوه وقصص صيده وقصص بناؤه وذبح كبشه كما تقول مقتول أبوه ومقنوص صيده ومقنوص بناؤه ومدبوح كبشه وقد ترشد مغايرته بين فعيل وما بعده

إلى جوازه في فعل لكثرتة دون النجى والنسى وهو مذهب جماعة **باب أبنية المصادر** أى من الثلاثى وغيره وكل منهما على قسمين قياسي وسماعي وقد بدأ بمصادر الثلاثى مجملة ثم بين القياسي منها ثم عقد فصلا لمصادر غير الثلاثى فامصدر الثلاثى مجملة فقد أشار إليها بقوله :
(وللمصادر أوزان أيئنا * فللثلاثى ما أبدية منتخلا) أى مختارا لها واتخاذ الشيء اختياره ثم المصدر السماعى اما محرك العين أو ساكنها وبدأ بساكنها مجردا ومزيدا فى آخره تاء التانيث أو الألف المقصورة أو الألف والنون فقال (٤٨) (فعل وفعل أو بناء مؤنث أو الألف المقصور

متصلا * فعلان فعلان فعلان) أى فيها فعل بفتح الفاء وسكون العين وسيأتى أنه مقيس المسمى كضرب ضربا وقتل قتلا ومنع منعاً وضمها ولتم لهما وسمع سماعاً . ومنها فعل بكسر الفاء وهو سماعى كفسق فسقا وعلم علما وحلم حلما . ومنها فعل بضم الفاء وهو سماعى كشكر شكرًا وحزن حزنًا وقرب قربًا . ومنها فعلة بفتح الفاء وهو سماعى إلا فى المرة كتاب توبة ورغب رغبة وبهج بهجة . ومنها فعلة بكسر الفاء وهو سماعى إلا فى الهيئة كنشد النشالة نشدة وأحن عليه إحنة أى حقد . ومنها فعلة بضم الفاء وهو سماعى إلا فى الألوان كقدر عليه قدرة وكدر لونه كدرة وحرم حرمة . ومنها فعلى بفتح الفاء وهو سماعى كدعاه دعوى واتقى الله تقوى . ومنها فعلى بكسر الفاء كذكر الله ذكرى . ومنها

(قوله الى جوازه في فعل لكثرتة الخ) أى وعليه فجملة وما عملا حال من نجا وما عطف عليه والألف للثنتين أى وما عمل فعل وفعل بخلاف فعل فقد عمل **تنبيه** قد يستغنى بفعل أيضا عن اسم مفعول الرباعى نحو أعقدت العسل فهو عقيد أى معقد .

باب أبنية المصادر

المصدر كما فى التسهيل اسم دال بالاصالة على معنى قائم بالفاعل أو صادر عنه حقيقة او مجازا او واقع على مفعول اه وذلك كحسن حسنا وخطا وخطا وموتا وزهى زهوا وقيد الدلالة بالاصالة لاخراج اسم المصدر لسكون دلالاته على الحدث بواسطة دلالاته على المصدر الدال على الحدث فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وتيل اسم المصدر اسم للمعنى أيضا للفظ المصدر وهو الظاهر لان المحكوم عليه بايجاب الموضوع فى قول عائشة من قبله الرجل امرته الموضوع وهو مسفى التسهيل لالفظه ولو من حيث دلالاته على مناه (قول الشارح مختارا لها) هذا على أن منتخبا بكسر الخاء اسم فاعل حال من فاعله أى يصح أن يكون مفتوحا على أنه اسم مفعول حال من مفعوله أى حال كونها منخولة ومختارة وقد انتهت مصادر الثلاثى إلى ما يناهز المائة أو يزيد عليها اختار الناظم منها تسعة وأربعين وقول الناظم (متصلا) معطوف على حال مقدرة أى فى حال كون الكل مجردا أو متصلا (قوله واتقى) هكذا فى أرياف النسخ ونحوه فى تى ويجمع أنه خماسى ولعله تقي كتب (قوله ليانا) أى مظهر نص عليه سيويوه فى كتابه وانشدوا عليه قول زياد العزفى رثبة :
قد كنت دانت بها حسانا * مخافة الافلاس واليانا

وكذوى أمره عن ليا وليانا طواه كفى القاموس وعدم ذكره فى القاموس الفتح فى لينا عنى الطل عجيب مع شهرته وكثرة دورانه قاله محشية (قوله شنأنا) أى بسكون النون وبه قمرى وقوله تعالى ولا يجر منكم شأن قوم (قوله أى أبغضه) نحوه فى القاموس وأطبق الفسرون على تفسيره بشدة البغض لا مطلق البغض قاله محشية وفى دعوى الإطباق نظر (قوله لم يوجد غير هذين للثالين) زاد فى القاموس زيدان من مصادر زاد وخشيان من مصادر خشى واعترضه محشية بأنهما غير معروفين فى الدواوين اللغوية وفيه ان الناقل أمين فلهذا اطلع على ما لم يطلع عليه غيره ومن حفظ حجة على أن خشيانا قد ذكره ابن مالك فى بيت جمع فيه أغلب مصادر خشى وهو

خشيت خشيا ومخشاة ومخشية * وخشية وخشاة ثم خشيانا

(قوله كطلب طلبا) أى بالفتح فى الماضى والمصدر ولم يرد من ذلك الامتة أحرف كما فى الزهر للسيوطى وهى طلب ورقص وطررد وحلب بالحاء الهمزة ورفض وجلب بالجيم وبغى عليه غلبه فى لغة التحريك قال الله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون وزاد فى القاموس حربه حربا وليس فى الكلام فعل يفعل فعلا بفتح العين فى الثلاثة إلا سحر يسحر سحرا ذكره فى الزهر ولم يذكر فى القاموس له مصدرا فمقتضاه انه على القياس انظر اضاءة الأدموس لأبى العباس سيدي أحمد بن عبدالعزيز الهلالي (قوله وكرم كرما) منه قول الشاعر .

فعل بضم الفاء كرجع اليه رجمى أى رجوعا وبشس يؤسى أى ساءت ماله وقرب من قربى وزلف أى قرب . ومنها فعلان عودوا بفتح الفاء كلواه بدينه لينا أى مظهره وشنأنا أى أبغضه وهو سماعى قليل فى كلامهم حتى قيل لم يوجد غير هذين للثالين . ومنها فعلان بكسر الفاء وهو سماعى كحرمه حرمانا ونسيه نسيانا . ومنها فعلان بضم الفاء وهو سماعى كغفر له غفرانا وكثر الشيء كثرانا فهذه اثنا عشر وزنا كلها بسكون العين . وأما محرك العين فلما لم تضبط أوزانه ذكره كيفما اتفق له فقال (ونحو جلا * رضى هدى) أى وأما محرك العين بالفتح مع اختلاف حركة فائه فمنا فعل محركا وسيأتى انه مقيس فعل اللزم المكسور كفرح فرحا وسماعى فى غيره كطلب طلبا وكرم كرما وجلى رأسه جلاء بالجيم أى انحسر شعر مقدم رأسه وضها فمن كتب وهو سماعى كرضى رضى

وسمن سمنًا وصغر صغرا . ومنها فعل كصرد وهو مسماعى ولم يرد إلا معتل اللام كهدهى وسرى (وصلاح) أى ومنها فعال بفتح الفاء وهو مسماعى كصلاح صلاحا وخرب خرابا (ثم زد فعلا * مجردا وبالتأنيث) أى ومنها فعل ككتف وهو مسماعى ككذب كذبا وكذب كذبا وصحكا . ومنها فعلة كوزن ما قبله مؤنثا وهو مسماعى كسرق سرقة وسهك بالسين للهجرة سهكة بدت منه رائحة كرائحة السمك واللحم الخنز (ثم فعلا * لة وبالفتح) أى ومنها فعلة بفتح الفاء وسيأتى أنه مقيس فى فعل المضموم كشجع شجاعة ومسماعى فى غيره كرجح رجاحة وفتن فتانة . ومنها فعلة محركة وهو المراد بقوله وبالفتح أى بحذف حرف اللد الذى هو الألف وإذا حذف الألف من فعلة صارت فعلة وهو مسماعى كغلبه غلبة ولجب القوم لجية بالجيم والباء الموحدة إذا علمت أصواتهم ومثله عجل بحجة (والفعلاء قد قبلوا) أى ومنها الفعلاء بفتح الفاء وسكون العين وهو مسماعى كرجب رجباً أى رغبة ووقع فى هلكاء أى فى هلاك (ع ٩) (فعلة وفعالة وجىء بهما * مجردين من التاء) أى ومنها الفعلاء بكسر الفاء

عودوا لما كنتم عليه من الوفا كرمًا فأنى ذلك الحل الوفى
 (قوله وسمن) هو من باب تعب وفى لغة هو من باب قرب (قوله كهدهى هدى) لم يرد من ذلك إلا أربعة
 هدى وتقى وسرى ويكى وما عدا ذلك كله جمع قاله جماعة وقد يقال بكاء بالمد نظر إلى كونه دالا على الصوت
 كالرغاء واجتماعى قول حسان: بكت عينى وحق لها بكاهما وما يبنى البكاء ولا العويل
 قول الناظم (والفعلاء قد قبلوا) هذا من الساكن فالصواب ذكره فيما تقدم (قول الشارح دعابة)
 الذى فى الصياح الدعابة بالضم اسم لما يستملح من ذلك أى المزاح قول الناظم (وبالتا ذان) مبتدأ وخبر وفى
 بعض النسخ ذين بالياء مفعول بمقدر أى اذكر ذين بالتاء (قول الشارح ومنها الفعولة) هذا جرى على
 مذهب الكوفيين وإن بينونة على وزن فعولة بضم الفاء ثم تحذف لتسلم الياء فى اليائى استخفا فاحتمل الواوى
 عليه لأنه لا داعية إلى هذا الفتح لأن قياس مثله أن تفرضته وتقلب الياء واوا إذا كان يأتى العين كما إذا بنيت
 من السكىل وزن قفدو جندب وقال البصريون وسيؤوبهاتها على وزن فيعولة التزم حذف عنها تخفيفا والبين
 من أسماء الاضداد كما فى القاموس يستعمل فى الوصل والافتراق وما أحسن قول القائل وقد جمع بينهما فى المصدر:
 وكنا على بين ففرق شملنا فأعقبه البين الذى شئت الشملنا
 فيأعجبنا ضدان واللفظ واحد فله لفظاً ما أمر وما أحلا
 (قوله حتى قيل انه لم يسمع غير قبل البيع ونحوه قبولا) قاله أبو عمرو بن العلاء ونقله الجوهري
 والذى ذكره سيويوه فى كتابه وتعلب فى كتاب الفصيح ونحوه لابن عصفور فى المقرب ان السموع من
 ذلك خمسة القبول والولوع والظهور والوضوء والوقود واقتصر فى القاموس فى الولوع والظهور
 على الفتح مصدرا وحكى فى القبول والوضوء والفتح والضم وأما الوقود واقتصر على انه بالضم مصدرا
 وبالفتح الخطب وحكى أبو عبيدة الولوع بالعين المعجمة من ولغ الكلب وقرأ مجاهد النسو بمعنى
 التأخير وقرأ عبدالرحمن السهمى فى الصافات دحورا بالفتح وجوز كونه مصدرا وذكر فى القاموس
 اللغوب مصدر لغب إذا لعب والهوى بالفتح مصدر هوى كرمى إذا سقط قاله محشى القاموس باختصار
 وإلى الخمسة الأولى أشار أبو العباس الهلالي بقوله:
 وكل مصدر أتى على فعول فضمه سوى الولوع والقبول
 كذا الظهور والوضوء والوقود والضم فى الأخير أولى ياودود

وسمى أى انه مقيس لخرقة أو ولاية كتجر تجارة وأمر إمارة : ومنها الفعالة بضم الفاء وهو مسماعى كدعب دعابة بالمهملتين أى مزاحا ومنها فعال بكسر الفاء وسيأتى أنه مقيس لذى فرار أو كفرار كشر دشراد أو أبى إباء ومسماعى لغيره كنفست المرأة نفاسا وأيس منه اياسا . ومنها فعال بضم الفاء وسيأتى أنه مقيس للداء المعض كسعل سعالا وكذلك الصوت كصرخ صراخا ومسماعى فى غيرها كسهد سهاد أى سهر سهرًا وهما المراد ان بقوله مجردين من التاء (والفعول صلاح * ثم الفعيل وبالتا ذان) أى ومنها الفعول بضم الفاء وسيأتى انه مقيس لغير المعدى من فعل المفتوح كقعد قومدا ومسماعى فى غيره ككذب الطين لزوبا أى لصق فهو لازب وصعد

(V مجرق) صعودا . ومنها الفعيل وسيأتى انه قد كثر فى الصوت كسهل سهيلا وفى السير أيضا كندمل البعير ذميلا أى أسرع . ومنها الفعولة بضم الفاء وسيأتى انه مقيس لفعال بالضم كالسهولة . ومنها الفعيلة وهو مسماعى كتم الحديث نسيمة ونصلحه نصيحة وفضحه فضيحة وهما المرادان بقوله وبالتا ذان (والفعلاء * ن أو كينونة ومشبه شغلا) أى ومنها الفعلان محركا وهو مقيس لما دل على تقلب وقد أهمله الناظم فلم يذكره فى المقيس كحال يحول جولانا . ومنها الفعولة بفتح الفاء وهو مسماعى كيان بينونة وصار صيرة . ومنها فعل بضمين وهو مسماعى كشهله شغلا وسحق الطريق سحقا أى بعدو كذا عمق البئر عمقا (وفعال وفعولة مع فعالية . كذا فعيلة فعلة فعلا) أى ومنها فعال بضم الفاء مع ضم ثالثه وفتحه وهو مسماعى كساد قومه سوددا وسوددا أيضا . ومنها الفعول بفتح الفاء وهو قليل حتى قيل انه لم يسمع غير قبل البيع ونحوه قبولا . ومنها فعالية بفتح الفاء مخففا وهو مسماعى نحو على الأمر علانية ظهر وكرهه كراهية ورقه عينه رهاية اتسع

ومنها فعيلية بضم الفاء مخففا نحو ولدت المرأة وليدية أى ولادة . ومنها فعلة بضمعين مشددا نحو غلبه غلبة بالتحريك . ومنها فعلى محركا نحو حمرت الناقة حمزى بالجيم والزاي بمعنى أسرع وكذا صرطت مرطى (مع فعلوت فعلى مع فعلنية * كذا فعولية والفتح قد نقلا) أى ومنها فعلوت محركا نحو رغب رغبوتنا ورهب رهوتنا ورحم رحوتنا وملكت ملكوتنا أى رغبة ورحمة وملكا . ومنها فعلى بضمعين مشددا نحو غلبه غلبى أى غلبة . ومنها فعلية بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام وكسر التون مخففا كرفه عيشه رفهية اتسع وسجف رأسه سجفنية أى حلقه . ومنها الفعولية بضم الفاء وفتحها وكسر اللام ثم ياء مشددة نحو خصه بالأمر خصوصية فهذه اثنان وأربعون وزنا غير المصادر اليمية . وأما اليمية فأشار إليها بقوله (ومفعول مفعول ومفعول وبنا التثنية) أى ومنها المفعول بفتح الميم مع اختلاف حركة عينه من فتح وكسر (٥٠) وضم مذكرا أو مؤنثا فتصير ستة أوزان . الأول مفعول بفتح الميم وسياى فى باب المفعول

انه مقيس فى كل فعل ثلاثى مطلقا سوى ما فاؤه واو نحو كرم مكرما وفرح مفرحا وخرج مخرجا وذهب مذهبيا وسياى حصر ما شذ منه . الثانى مفعول بكسر العين وسياى انه مقيس فى فاؤه واو كعدم وعدا . الثالث مفعول بضم العين كهلك مهلكا وهو صامى قليل فى كلامهم ولهذا قال وضم قلما حملا أى قل ما نقل عنهم . الرابع المفعلة بفتح العين وهو مقيس فى المفعول بالفتح ومقيس فيه كرضى مرضاة . الخامس المفعلة بكسرها وهو مقيس فى المفعول بالكسر مقيس فيه كالوعدة . السادس المفعلة بضم العين وهو قليل كقدر مقدرة ثم أشار إلى المقيس منها بقوله (فعل مقيس المعدى) أى قياس المصدر من الفعل الثالثى المعدى فعل بفتح الفاء ساكن العين وشمل ذلك المعدى من فعل المفتوح

وذيلته بقولى : هذا الذى يعزى إلى الامام واستدرك الولوج بالاعجاب ثم النشور واللغوب والدحور كذا الهوى نلت أعظم الأجور (قوله ومنها فعيلية بضم الفاء وفتح العين الخ) فى البرماوى بفتح الفاء وكسر العين وتشديد الياء كولدت المرأة وليدية اه فيكون فيها الضبطان ومن ثم قال بعضهم :

كذا الفعيلية والفعال : * فاء الفعيلية فانفتحها وضم

(قوله وسجف رأسه) ذكر فى الكبير انه بالحاء المهملة ونحوه فى القاموس وقال فى انه بالجيم (قوله سجفنية) هذا صريح فى كونه مصدر من الثلاثى وجعله سيويوه من الرباعى قال فى والناس على خلافه وقال فى القاموس رجل سجفنية كبلهنية للحواق الرأس فجعله وصفا لمصدره قول الناظم (ومفعول مفعول الخ) هذه الأوزان مصادر ميمية عند سيويوه وأسماء مصادر عند ابن الحاج فى قوانين المصادر ورجه أبو حيان وقوله وبنا متعلق بحال معطوف على حال مقدرة أى مجردات ومتصلات بباء وقوله (فعل مقيس المعدى) الاصح فى معنى القياس فى باب المصدر انه إذا ورد فعل ولم يدر كيف تكلمت العرب بمصدره اننا نسلك باب المطرد أما ما سمع منه فلا يتعدى إلى غيره وقال الفراء يجوز استعمال القياس وان ورد السماع بخلافه وضعف بأنه قياس فى مورد النص (قول الشارح كضربه ضربا) هذا مثال للصحيح منه وكرهه للمضاعف وكأكله كلالهم حموز ووعده وعدا للمعتل بالفاء وباعه يبعالمعتل العين ورماه رميا لمعتل اللام (قوله وفهمه فيها) هذا مثال للصحيح منه وكسه مسأ للمضاعف وأمن أمنا للمهموز ووطه وطأ لمعتل الفاء وخاف خوفا لمعتل العين وفى فى الماعتل اللام (قوله فنحو شكره) الصواب تأخيره مع ما بعده إلى قوله وما سوى ذلك مسموع (قوله وقيدنى التسهيل) هذا القيد إنما هو فى غير المضعف أما المضعف فيكثر فعل فى المتعدى منه مطلقا كعضت عضا وشمت شما على انه ليس بالازم كما قال ابن هشام فى الحواشى فقد قالوا فهمه فهما ولهذا أطلقه سيويوه والأخفش (قوله بالفم) أى أعم من أن يكون من عمل اللسان باللسان أولا (قوله كنتم) أى كتب فى لغة إذا عتبه وأصح فيه انه من باب ضرب قال تعالى وماتنقم منأى تطعن فينا وتقدم وقوله ولحق التثليل به غير ظاهر لأنه ليس من عمل الفم قال فى المصباح لعنته ألقه من باب تعب لعقا مثل فلس أكلته بأصبع قول الناظم (والفعل لغيره) ظاهره ان فعولا لا يتقاس فيه ولو كان معتل العين واستثناء ابن الحاجب كراهية اجتماع الياء والواو مع الضم والغالب فيه فعال كصيام أو فعال كرواج أو فعالة كنيابة أو غيرها كثير ومن غير الغالب ثابت الشمس غيوبا وآب أبوبا (قول الشارح فنحو خطب) الصواب

والسكسور وهو كذلك كضربه ضربا وفهمه فهما فنحو شكره شكرا وطلبه طلبا وكتبه كتابة شاذ وكذلك ركبته تأخيره ركبوا وصحبه محبة وقربه قربانا بالسكسر وشهده شهودا وحقره حقارة أى استحققره وحذره حذرا ولبسه لبسا بالضم وحفظه حفظا بالسكسر ولزموا وضمنه ضمانا وكرهه كراهية شاذ وقيدنى التسهيل فعل السكسور بأن يدل على عمل بالفم كقتم وقضم ولحق والحس ووسط (والفعل لغيره) أى والفعل بضم الفاء مقيس لغير المعدى وشمل ذلك اللازم من فعل المفتوح والسكسور والمضموم وليس كذلك بل مراده اللازم من فعل المفتوح فقط كقعد قعدا وقتنقنوتنا وسكت سكوتا بدليل افراده فعل المضموم واللازم من فعل السكسور بالذ كركا سياى فنحو خطب خطبة وثبت ثباتا وصمت صمتا وغير ذلك شاذ . ثم ان اطراد الفعول أيضا فى اللازم من فعل بالفتح مشروط بشرط منها أن لا يكون فعل صوت ولهذا قال (سوى فعل صوت ذا الفعال جلا) أى فإن كان فعل صوت من أى حيوان كان

قياسه الفعالم بالضم كصرخ صراخا ونسخ بناحا ورغا البعير رغاء والاشارة بهذا إلى فعل الصوت وهو مبتدا وجلا بالجم خبره والفعال مفعول به مقدم أي وفعل الصوت جلا الفعالم مصدر له أي أظهره ويكثر أيضا مجيء فعل الصوت على فعيل ككسباني وكذا قياس فعل الداء الفعالم ككسباني . ومن شروط اطراد الفعول في اللازم من فعل المفتوح أن لا يدل على فرار أو كسر أو كسباني ولا على سير ولا تغلب كاستدكره ولو قدم ذكر ذلك هنا لكان أولى وأمام مصدر اللازم من فعل المكسور فأشار إليه بقوله (وما على فعل استحق مصدره * إن لم يكن ذاتا عدكوه فعلا) أي وما كان من الثلاثي على فعل بالكسر قياس مصدره ان لم يكن معننى بل لازم ما فعل محركا كفتح فرحا وظمى ظمأ وعجب عجباً فحور غير غيبة وعلم علما ولبث لبثا وسعد سعادة ونشط نشاطا وغير ذلك شاذ وأطلق الناظم في ذلك وهو مشروط بالأيدل على لون في الأكثر اذ قياس الألوان فعلة بالضم كالحمرة والصفرة والخضرة وأمام مصدر فعل بالضم (٥١) فأشار إليه بقوله (وقس فعالة أو فعوله لفعاليات

كالشجاعة والجاري على سهلا) أي وقس فعالة بالفتح وفعولة بالضم مصدر الفعل بالضم كشجع شجاعة وصلب صلابه وسمح سماحة وفتح فكسر وخنس فهو وخنس وبهذا يرد على قول بدر الدين ومن تبعه ان فعالة مقيس في فعل الذي الوصف منه على فعيل كشجع شجاعة فهو وشجع وفعيلة فيما كان الوصف منه على وزن فعل بسكون العين كسهل سهولة فهو سهل اذ لم يقولوا صولة أو صليب واجتمع المصدران في مفتح والوصف منه ليس على وزن فعل ولا فعيل (قوله على أن المقيس الفعالة لتغلبها دون الفعولة لقلتها) ذكر في ك من أمثلة الأول نحو الخمسين مادة ومن الثاني ستة والقياس منوط بالكثرة وحكي في الخلاف في قياسه وكلام سيبويه صريح في أن لا ينقاس عليه (قوله على أن فعل بالضم أولى الخ) القول بقياس فعل أولى من القول بقياس فعالة وهو قول ابن عصفور والزجاج كافي ابن هشام وذكر في ك منه ما ينيف على ثلاثين مادة قول الناظم (وماسوى الخ) كان من حقه أن يتم الكلام على المقيس ثم يأتي بعده هذه الكلية وقد يقال أراد ماسوى ماسبق سماعي سوى ما كثر فيه كذا وكذا وهو المشار إليه بقوله وقد كثر الفعيل في الصوت الخ فكان مستثنى مما قبله على أن بعضهم ذهب إلى ان مصادر الثلاثي كلها إنما تعرف بالسباع وليس فيه مقيس أصلا وان كثر في شيء من الأنواع لكثرة الانحراف في ذلك قول الناظم (وقد كثر الفعيل الخ) حمل هذا الشارح كعبه من الشراح الكثرة على القياس واعترضه البرماوى بما حاصله ان من أفعال الأصوات قولهم بعت الطيبة بقاما وضجت الثعلب ضابحا ويفرد فعيل في نحو سهل الفرس سهيلا وضجر الصرد ضجيرا ويشتركان في نحو نعب الغراب نعبا ونعبا وأزت القدر صوتت ازازا وأززا فان كان معنى الاختصاص هجران هذا الوزن في هذا الفعل وهجران هذا في هذا معنى الاشتراك التخير فيهما من غير اعتبار كثرة الواجد منهما وان كان مرجع الاختصاص والاشتراك إلى السماع بطل القياس وان كان معنى الاختصاص كثرة هذا في هذا معنى الاشتراك استواء الأمرين فيحتاج في معرفة الكثرة والاستواء أيضا إلى السماع ويطل حينئذ القياس وعلى كل حال فدعوى القياس في الوزنين مشككة (قوله وأهمله الناظم) يعني هنا وذكره في الخلاصة فقال أول صوت وشملى سير (قوله وز كم زكاما) في التمثيل به نظر لأن الكلام في اللازم وهذا متعد بدليل مزكوم على أن ز كم من باب فعل المكسور العين لا من باب فعل المفتوح قول الناظم (ولدى فرار الخ)

تأخيره إلى قوله وماسوى ذلك مسموع قوله (والجاري) بالراء اسم فاعل من جرى نعت لمقدر أي والنصدر الجاري وفي بعض النسخ الجائي بالمهزمة (قول الشارح وصلب صلابه وسمح سماحة) يقال صلب الشيء بالضم صلابه اشتد وقوى والوصف منه صلب بسكون اللام وسمح سماحة ومموحة فهو مفتح بفتح فكسر وخنس فهو وخنس وبهذا يرد على قول بدر الدين ومن تبعه ان فعالة مقيس في فعل الذي الوصف منه على فعيل كشجع شجاعة فهو وشجع وفعيلة فيما كان الوصف منه على وزن فعل بسكون العين كسهل سهولة فهو سهل اذ لم يقولوا صولة أو صليب واجتمع المصدران في مفتح والوصف منه ليس على وزن فعل ولا فعيل (قوله على أن المقيس الفعالة لتغلبها دون الفعولة لقلتها) ذكر في ك من أمثلة الأول نحو الخمسين مادة ومن الثاني ستة والقياس منوط بالكثرة وحكي في الخلاف في قياسه وكلام سيبويه صريح في أن لا ينقاس عليه (قوله على أن فعل بالضم أولى الخ) القول بقياس فعل أولى من القول بقياس فعالة وهو قول ابن عصفور والزجاج كافي ابن هشام وذكر في ك منه ما ينيف على ثلاثين مادة قول الناظم (وماسوى الخ) كان من حقه أن يتم الكلام على المقيس ثم يأتي بعده هذه الكلية وقد يقال أراد ماسوى ماسبق سماعي سوى ما كثر فيه كذا وكذا وهو المشار إليه بقوله وقد كثر الفعيل في الصوت الخ فكان مستثنى مما قبله على أن بعضهم ذهب إلى ان مصادر الثلاثي كلها إنما تعرف بالسباع وليس فيه مقيس أصلا وان كثر في شيء من الأنواع لكثرة الانحراف في ذلك قول الناظم (وقد كثر الفعيل الخ) حمل هذا الشارح كعبه من الشراح الكثرة على القياس واعترضه البرماوى بما حاصله ان من أفعال الأصوات قولهم بعت الطيبة بقاما وضجت الثعلب ضابحا ويفرد فعيل في نحو سهل الفرس سهيلا وضجر الصرد ضجيرا ويشتركان في نحو نعب الغراب نعبا ونعبا وأزت القدر صوتت ازازا وأززا فان كان معنى الاختصاص هجران هذا الوزن في هذا الفعل وهجران هذا في هذا معنى الاشتراك التخير فيهما من غير اعتبار كثرة الواجد منهما وان كان مرجع الاختصاص والاشتراك إلى السماع بطل القياس وان كان معنى الاختصاص كثرة هذا في هذا معنى الاشتراك استواء الأمرين فيحتاج في معرفة الكثرة والاستواء أيضا إلى السماع ويطل حينئذ القياس وعلى كل حال فدعوى القياس في الوزنين مشككة (قوله وأهمله الناظم) يعني هنا وذكره في الخلاصة فقال أول صوت وشملى سير (قوله وز كم زكاما) في التمثيل به نظر لأن الكلام في اللازم وهذا متعد بدليل مزكوم على أن ز كم من باب فعل المكسور العين لا من باب فعل المفتوح قول الناظم (ولدى فرار الخ)

وفعال كصرخ صراخا وفعل محركا كفتح فرحا وفعالة بالفتح كشجع شجاعة وفعولة بالضم كسهل سهولة فهذه ستة قد ذكرها واثنان هما المفعول والمفعول كاسبق ويقى أربعة . الأول فعيل وقد أشار إليه بقوله (وقد كثر الفعيل في الصوت) أي أن الصوت يكون على فعال بالضم كاسبق كصرخ صراخا وعلى فعيل أيضا بكثرة كانهت عليه كسهل سهيلا ونهق نهيقا ونعب الغراب نعبا بالمهمله وكذا يكون الفعيل مقيسا لماد على سير وأهمله الناظم كذمل ذميلا أسرع ودب دبيبا وأيضا قد ذكرنا أن الفعالم بالضم قياس فعل الداء فأشار إليه بقوله (والداء المعض جلا * معناه وزن فعال فليقس) أي والداء المعض أي المرجع جلامعناه أي أظهر مصدره وزن فعال كسهل سهيلا وز كم زكاما وعطس بالمهمله عطاسا وقوله والداء مبتدا وجلاخه وهو فعل ماض ووزن فعال فاعله ومعناه مفعول به مقدم والمعنى هو المصدر وقوله فليقس أي فليكن هو المقيس في فعل المفتوح اللازم الدال على الداء لا الفعول الفهوم من الاطلاق السابق . الثاني الفعالم بالكسر واليه أشار بقوله (ولدى * فرار أو كفرار بالفعال جلا) أي أن شرط اطراد الفعول في فعل اللازم أن لا يكون فعل فرار وشبهه

كإياء. والامتناع فإن كان كذلك فمصدره الفعال بالكسر (٥٢) وقوله جلا بكسر الجيم أي ظهور ووضوح كشر دشر ادا وفرار أو أبق إياقا

خبر مقدم وجلا بكسر الجيم مقصورا مبتدأ مؤخر وبالفعال متعلقا وادعى البرماوى ان جلا بفتح الجيم وان فيه ايطاء مع مقبله وفيه نظر ثم صرح الناظم ان الفرار وشبهه معنيان لا يعني أحدهما عن الآخر واقتصر في الخلاصة على ذكر الامتناع فقال: فأول لذى امتناع كأبي. وشرحه شر احطى ظاهره وزعم ابن عصفور أن فعلا يتقاس في الهياج وما جرى مجراه كالنكاح وفي الأصوات كالصياح والنداء وفي انقضاء أو ان الشيء كالجداذ وهو الوقت الذى حال ان يحذفه النخل وليس في كلامهم وزن فعال بالكسر غير مصدر إناقة تلاح أى سرعة وأما القفال لمرق في الذراع فعجمى نقله في اضاءة الاموس (قوله كالإياء) تمثيل للشبه (قوله والامتناع) عطف تفسيرا وبامتنع فسر الزمخشري والبيضاوى وأبو السعود وغيرهم من المفسرين أنى من قوله تعالى إلا يلبس أبى وفسره شرح الخلاصة بكراهه واعتراضوا التمثيل به حيث دل كونه متعديا قول الناظم (والفعالة دع لخرقة أو ولاية) نقل المرادى والأزهري عن ابن عصفور ان فعالة مصدر مقيس في كل فعل ثلاثى دل على حرفة أو ولاية مفتوح العين كان أو مكسورا متعديا كان أو لازما والى هذه الكلية أشار في بنية الآمال فقال :

وكل مادل على حرفة أو * ولاية له الفعالة رأوا
من ذاك للخرقة خاط تجرا * وللولاية ولى وأمرا

فدخل تحت عموم قوله كل مادل كونا ولذلك نوع الأمثلة والتعيين حمل كلام الناظم عليه خلافا للشارح (قوله ككتب) يستعمل متعديا ولازما ومن اللزيم كتب القاضى بالفقه أى حكمها (قوله ونسخ) التمثيل به غير ظاهر على ما شرح به اذ لا يستعمل الامتداعيا (قوله ومعنى قوله ولاهلا أى لا تقس) أى أولا تضعف عن الوصول الى ما قررت له لك وتفرغ من كثرته والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله وعندى) حاصله ان لا ينسلم ان افعال الحصار محصورة في فعل الضموم اذ المراد بها السجايما الثابتة ملازمة وذلك يكون في الثلاثى مطلقا قال في بنية الآمال :

وألحقوا جميع مادل على * ما كان معنى ثابتا بفعلا
فجاء مصدرا له الفعالة * نحو البراعة وكالجهاه

(قوله على تغلب) أى تحول وليس المراد به مطلق الحركة وانما المراد به حركة مخصوصة مشتملة على اضطراب واهتزاز كالجولان بدليل عدم شموله لضرب ومشى قاله الشيخ يس (قوله ثم لما أنهى الكلام) الأولى لما ان كان المصدر لادلالة فيه على المرة ولا على الهيئة المخصوصة وانما يدل على الحقيقة من حيث هى هى احتاج العرب الى وضع ما يدل على ذلك عند ارادته من الفعل الثلاثى قول الناظم (لمرة فعلة وفعلة وضعوا . لهيئة الخ) وضعوا ماضيا عاملا في فعلة مفتوح الفاء ولمرة متعلقة وفعلة بكسر الفاء معطوف على مفتوحها وهيئة معطوف على المرة وليس فيه العطف على معمولين لعاملين لوجود اللام فهو من عطف معمولين على معمولين لعامل واحد كما تقول أعطيت زيدا عمامة وعمرا قميصا (قول الشارح نحو جلس جلسة وضرب ضربة) فيه اشعار بأن التاء الدالة على المرة الواحدة تدخل عن المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس كهدبين المثالين وكقيام قومة وقدمدة وأكل أكلة وأما مصادر الأفعال الباطنة والحاصل الجميلة الثابتة كالظرفاة والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال منه ظرفة وحسنة كاتقوله الشيخ يس في حواشى التصريح عن أنى حيان وقال ابن يعقوب في شرح الناظم سواء كان يعنى الثلاثى مكسورا أو مفتوحا فيقال شربت شربة وضربت ضربة وأما الضموم فلم يثبوا به فيها علمت ولا أخر جوه عن استعمال المرة فيه والظاهر امتناعها لأن معناها طبعى يأبى الحدوث المناسب للمرة اه (قوله مشية الخيلاء بالكسر الخ) راجع لجلسة ومشية وأما الخيلاء فثلث الخاء وهى مشية فيها ثمن يصحبها كبر وعجب ولذلك كرهت في الشرع وفي الحديث من تعاطف في نفسه

والمراد بشبهه مادل على امتنع كأبى إياء ونفر نارا وجمع جماجا. الثالث الفعالة بالكسر واليه أشار بقوله (فعالة) لحاصل والفعالة دع * لخرقة أو ولاية ولاهلا أى أن شرط اطراد الفعول أيضا في فعل اللازم أن لا يكون لخرقة أو ولاية فإن كان كذلك فقياس المصدر منه الفعالة بالكسر ككتب كتابه ونسخ نساخة ووزر وزارة ومعنى قوله ولاهلا أى لا تقس وأما قوله فعالة لحاصل فقال بدر الدين رحمه الله تعالى. الحاصل انما تبنى من فعل الضموم نحو لطف لطفة وقد تقدم ان مصدره يحى على فعالة وفعولة فقوله هنا فعالة لحاصل إعادة محضة اه وعندى انه ليس باعادة محضة بل هو بيان لعنى آخر أهم من الأول فانه ذكر أولاً أن فعل بالضم يحى مصدره لقيس على فعالة وفعولة وأراد هنا أن يبين ان مصدر أفعال الحاصل من أى فعل كان يصاغ على فعالة كظرف ظرفة من فعل بالضم ورجع عقله راحة من فعل بالفتح ونحو غباوة من فعل بالكسر. الرابع الفعلان بالتحريك وقد أمهله الناظم هنا وهو مقيس لمادل على تغلب كجال جولانا وحقق الطير خفقانا. ثم لما أنهى الكلام على المصدر وذكر نوعا منها فقال (لمرة فعلة وفعلة وضعوا * لهيئة غالبا كمشية الخيلاء) أى أنهم وضعوا للدلالة على المرة من مصدر الثلاثى مجرد فعلة بفتح الفاء وللدلالة على الهيئة منه فعلة بكسر ها نحو جلس جلسة وضرب ضربة بالفتح أى واحدة ونحو هو حسن الجلسة وجلس جلسة ومشى مشية الخيلاء بالكسر

دلالة على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل حال مباشرة الفعل وأشار بقوله غالباً إلى ما شد من نحو قولهم لقيته لقاءه وأنته إتيانه والقياس لقاءه وإتيانه بالفتح في المرة والكسر في الهيئة وقد نهت في الشرح على أن شرط (٥٣) بناء المرة والهيئة أن يكون مقبلاً فلا تقول نكحها نكحة وريح

ريحاً وأن لا يكون المصدر مبنية عليها كرحمة وحمية وأن لا يكون فيه تاء التأنيث مطلقاً كالشجاعة والسهولة

فصل في مصادر ما زاد على الثلاثي

وهو إما أن يكون رباعياً مجرداً كفعلل أو من مزيد الثلاثي وزيادته إما بالتضعيف كفعل أو الألف بين فائه وعينه كداعل أو همزة القطع كأكرم أو خماسي مبدوء بهمزة الوصل كأنطلق واقتدر أو بالتاء كتدحرج أو سداسي ولا يكون إلا مبدوءاً بهمزة الوصل فقط كاستخرج فهذه سبعة أنواع وبدأ بالمبدوء بهمزة الوصل خماسياً أو سداسياً فقال (بكسر ثالث همز الوصل مصدره * ل حازره مع مدماً الأخير تلا) أي أن بناء المصدر من كل فعل حازر همزة الوصل خماسياً كان كأنطلق أو سداسياً كاستخرج بكسر ثالثه كالطاء من انطلق والتاء من استخرج مع مد الحرف الذي يتلوه الحرف الأخير وهو اللام مثلا من انطلق والراء من استخرج والمراد بمد إشباع فتحته حتى يتولد منها ألف فيصير انطلاقا واستخراجا ومثله اقتسدر اقتدارا

واحتال في مشيه لقي الله وهو عليه غضبان (قوله دلالة على الهيئة) أي ولا يدل معها على المرة فيكون المطلق الحدث الصادق بالوحدة وبالتعدد ومن الدلالة على الهيئة القلة في حديث إن الله تعالى كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة فقد ضبطه النووي بالكسر لكن ضبطه الخطابي في أغاليط المحدثين بالفتح وقال الكسر غلط (قوله إلى ما شد من قولهم لقيته لقاءه) أي ومن قولهم حجة بكسر الحاء في الدلالة على المرة وقياسه الفتح ولم يسمع من العرب قاله تملب وقده في ذلك في الصحاح والقاموس والصحاح مانعين القياس دون خلاف وبنوا على ذلك أن هذه اللفظة هي التي تضاف إلى ذي في قولهم ذى الحجة وأنه لا يقال إلا بالكسر لأنه مأخوذ من الأول واعترضه معنى القاموس بما حصله مع أن الحجة بالفتح للمرة منقول عنهم أيضا صرح به القزافي غريب البخاري وعياض في المشارق وقال القسطلاني في باب الفتيان البخاري الفتح هو الرواية ويجوز الكسر يعني على الشذوذ على أن بناء فعلة بالفتح من الفعل الثلاثي للمرة من القواعد المقررة في التصريف دون توقف على سماع وغيره كاجزم به أبو حيان وهو الذي تعطيه قوة كلامهم وأمدوا الحجة للشهر الذي يقع فيه الحج والفتح فيه أشهر والكسر فيه قليل كافي المشارق أيضا وإنما نهينا على هذا لأننا رأينا كثيراً من فصحاء شراح البخاري قلدوه في ذلك وسلكوا في التخليط ما سلكوه من المسالك غبطوا فيه خبط عشواء في ليلة عشواء (قوله أن يكون مقبلاً) أي أن يكون المصدر مقبلاً وبشرطه أيضاً أن يكون تاماً متصرفاً كما قيد به الدماميني كلام التسهيل والأزهري كلام ابن هشام (قوله وأن لا يكون المصدر مبنياً عليها) أي مصوغاً على وزن فعلة وإلا فيدل على المرة منه أو الهيئة بالوصف كرحمة واحدة ونشد الضالة نشدة عظيمة . (فصل) كذا وقع في نسخة الشارح والبرماوي وفي نسخة ابن يعقوب زيادة قوله يتضمن ما زاد على ثلاثة أحرف (قوله أو بالتاء كتدحرج) سياق كلامه أنه من مزيد الثلاثي وليس كذلك و صواب العبارة إما رباعياً مجرداً كدحرج أو من مزيد حرف كتدحرج أو حرفين كاحرنجم أو من مزيد الثلاثي وزيادته الخ ويحذف قوله أو بالتاء كتدحرج قول الناظم (مصدر فعل حازره) أي استحقه لبناء الفعل عليه في أول وضعه لا إن عرض الإدغام نحو اطير واطير إذا أدغمت التاء في الطاء فليس مصدره على هذا الضابط بل يضم رابعه نظراً لأصله كما سيأتي فسقط قول حج أن المصنف أطلق هنا كالحلاصة والتسهيل وهو مقيد بما إذا لم يكن أصله تفاعلاً وتعمل (قول الشارح والمراد بمد إشباع فتحته حتى يتولد منها ألف) أي فالمراد بالمد في كلامه خصوص الألف للفرغ من أن ما قبل الآخر في كل فعل مبدوء بهمزة وصل لا يكون أبداً إلا مفتوحاً وإن المبدوء بالفتح لا يكون إلا ألفاً فزيادة الحلاصة الفتح في قوله : وما يلي الآخر مدوافتها . غير ضروري الذي كذا قيل وفيه نظر إذ من الأبنية ما يكون ما قبل آخره غير مفتوح كالفعل والفعال وافقوله ومن الأمثلة ما يعرض له السكون للإدغام كاعتمد وارتد أو اعلال كاققاد واستراد الناظم وإنما أتى بما يشمل جميع الأبنية والأمثلة فلم يكن بد من الزام الفتح فإن كان موجوداً في الفعل فذاك وإلا فقد شرطه فكلامه في الحلاصة صحيح والزامه الفتح ضروري أنظر الشيخ يس (قوله والجملة صلة ما الخ) أي والعائد محذوف أي ما الأخيرة تلاه ففاعل تلا ضمير الأخير (قوله ولكنه أخرجه) ماسياً في بيان لحكم زائد الناظم لا تقييده فهذا الحكم واجب له مطلقاً زاد في المعتل تقييد آخر وهو الآتي ونحو هذا يرد عليه في قوله ولكنه أخرج المعتل قول الناظم (واضممه من فعل التازيد أوله) أل في التاء للمهد الذي كرم والمعهود تاء المطاوعة أو شبهها في أنها غير الخاق احترازاً من تاء ترسس والمراد بالفعل

واحمر احمراراً في الخماسي وكذلك احرنجم احرنجماً واحمر احمراراً واحولوا حولوا في السداسي وبكسر خبره مقدم ومصدر مبتدا مؤخراً والأخير تلا مبتدأ وخبر والجملة صلة ما وشملت عبارته الصحيح كما مثلنا والمعتل العين كاستقام لكنه أخرجه بعد بقوله ما عينه اعتلت البيت . ثم أشار إلى المبدوء بالتاء بقوله (واضممه من فعل التازيد أوله) أي وضم ما يتلوه الأخير إذا بنيت المصدر من فعل زيدت التاء في أوله كتدحرج تدحرجاً وتكلم تكلماً

وتقابل تقابلا وشملت عبارته الصحيح (٥٤) والعتل لكنه أخرج العتل بقوله (واكسره سابق حرف يقبل العتلا)

الذي زيدت في أوله التاء فتعمل كتحرج وما كان على وزنه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابها ومجموع ذلك عشرة أبنية الثلاثة المذكورة في الشرح وتفعل كتحشطن وتفعل كتمسكن وتفعل كتحسقي وتفعل كتحجوب وتفعل كتحقن وتفعل كتهولك أي أرخى مفاصله في المشي وتفعل كتحفرت (قوله وتقابل تقابلا) حكى في القاموس والصحاح تثليث الواو في التفاوت مصدر تفاوت ولا نظير له والشهور الضم على القياس قال الله تعالى ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت والاعراب محمول على العتل من هذا الوزن كالتواني والفتح للتخفيف وقصره جماعة على أنه لفظة لبني كلاب لا يتكلم به غيرهم قاله عشى القاموس قول الناظم (يقبل العتلا) أي يقبل القلب بأن يكون واوا أو ياء (قوله الشارح كتحسقي تسقيا) أصله تسقوا وتولى تولى بضمة ما قبل آخره على قياس نظيره من الصحاح والآخر قلبت في الباء واوا لاضمام ما قبلها ثم أدى التصريف إلى قلب الضمة كسرة وإبدال الواو ياء للتأخر إلى ما ليس في كلام العرب وذلك أن هذه الواو متطرفة قبلها ضمة وكونها واوا إماصلة كالتداعي أو عروضا كالترامي ثم قلبت الضمة بكسرة الواو ياء لأن الواو بمنزلة ضميتين وضمتها والضمة التي قبلها أربع حركات فقال وهم يخفون الكلام إذا اجتمع فيها أربع حركات يقال من جنس واحد أو جنسين نحو يشعركم لاسما والكلمة عرضة لأن تضاف إلى ياء التكلم أو ينسب إليها فيزداد الثقل والتنافر فقرروا إلى الباء والكسرة لأنها أخف من الضمة والواو قال بعضهم ويبدأ بقلب الضمة كسرة ثم قلب الواو ياء والعكس أولى لأن الثقل بالثاني وقع ولأن جعل الحركة تابعا أولى من جعل الحرف تابعا (قوله في كلامهم) أي العرب مضموما (قوله الاسم) أي العرب (قوله مضموما ما قبلها) أي بضمة لازمة بخلاف العجم كسمندول بل بالشام والبربر كسبو لواد حول فاس وبخلاف الفعل كيدعو والبي كيقول الناظم (لفعل) أطلق للصنف هنا وفي الخلاصة مجمل كلام المرادى على أن المجرد نحو تحرج والأبنية الملحقة به وهي جلبب وبيطرو وحوقل وجمهور وسق وقلنس حكمها واحدى مجىء مصدرها على أحد الوزنين وهو ظاهر قوله في التسهيل ومصدر فعل والملاحق به لكن الصواب حذف جلبب لأنه داخل في قوله وإنما يخرج عنه ما كانت زيادته لتغير تضعيف أصل وقول أن حيان حسباني التصريح ويجعل بسمع الفعل في اللحق إلا في حوقل الشيخ حيقا لا قرعن الجماع لضعف فيه نظر في القاموس سلفيته سلفاء بالكسر ألقته على ظهره (قوله كتحراج) نقل في التصريح عن الصيمري أنه لم يسمع وهو تصور فقد نص عليه جمع من أئمة اللغة والصرف وذكره في الصحاح والقاموس والحكم وليس الصيمري ممن يعتد به في هذا الشأن كما قاله عشى القاموس (قوله لكن المشهور الخ) ثالث الأقوال أنه قياسى في المضعف كزلزل صناعى في غيره كسرهق قال في إضاءة الأدموس وليس في كلامهم وزن فعلا غير مصدر إلا الدنداء لآخر ليلة من الشهر قول الناظم (وفعل اجعل له التفعيل) لا بد من تقييد فعل بأن يكون أصله التشديد احترازا مما عوض فيه كاسترفانه يجوز فيه إدغام التاء في التاء فتقل حركة الأولى إلى الساكن قبلها وتسقط الهمزة للاستغناء عنها بالحركة فيقال ستر بالتشديد ومصدره ستارا بكسر أوله وتشديد ثانيه وأصله استنارا وقوله (للحاوية تفعلة . الزم الخ) أمر من أزم الرباعى وتفعلة مفعول أول وللحاوية مفعول ثان زيدت فيه اللام تقوية لتأخر العامل ويحتمل أن يكون أمرا من الثلاثى قطعت همزة الوصل فيه ضرورة كما قاله المرادى ونحوه في نى وصرح كلام الكشاف الجواز من غير ضرورة لأن أوائل أمحاز الأبيات تعامل معاملة أوائل صدرها لأنها مواضع فصول فكأنهم ابتدأوا بعد قطع (قول الشارح وصلى تصلية) صلى ان كان بمعنى أحرقت قد سمع مصدره القياسى الذى هو التصلية وان كان بمعنى الدعاء يقال فى القاموس وصلى صلاة لا تصلية يعنى لما فيه من الإيهام ونحوه فى الصحاح ولهجه السعدى التلويح والسيد وجماعة تقليدوا تبعهم الخطاب أول شرح المختصر وبالغ عن السكتانى من الشافعية حتى قال إن استعماله كفر وفيه نظر إذ ليس بين التصلية بمعنى الإحراق

أى واكسر ما تلاوه الأخير إذا كان اللام حرف علة كتسلقى تسلقيا وتولى تولى وتواليا وانما كسروه لثلا يخرج إلى ما ليس في كلامهم . وهو كون آخر الاسم واوا مضموما ما قبلها . ثم أشار إلى مصدر الرباعى المجرد بقوله (لفعل انت بفعال وفعلة) أى واثت بوزن المصدر من فعل وهو الرباعى المجرد كتحرج على فعلا بالكسر أو فعلة بالفتح كتحراج ودرجة وقضيته أن كلا منهما مقيس وهو ظاهر التسهيل لكن المشهور به صرح فى الخلاصة حيث قال : واجعل مقيسا ثانيا لا أولا * ان المقيس الفعلية ثم أشار الى مصدر الرباعى الذى هو من مزيد الثلاثى وزيادته بالتضعيف بقوله (وفعل اجعل له التفعيل حيث خلا من لام اعتل) أى واجعل مصدر فعل المضعف التفعيل نحو وكلم الله موسى تكليما وسلموا تسليما وكبره تكبيرا وهذا إذا كان صحيح اللام كما قيده به فان كان معتابا فأشار اليه بقوله (للحاوية تفعلة * الزم) أى والزىم فى الحاوى حرف العلة لاماله التفعلة كزكى تزكية وصلى تصلية وأشار بقوله

ومعنى

تفعلة * الزم) أى والزىم فى الحاوى حرف العلة لاماله التفعلة كزكى تزكية وصلى تصلية وأشار بقوله

الصحيح أيضا تفعله نحو
بصره تبصرة وذكره
تذكرة والقياس تبصيرا
وتذكيرا ولم يذكر الناظم
عكسه كقوله :

* باتت تنزي دلوها تنزيا *
أي تنزية وهذا هو القياس
في مصادر اللبوء بهمزة
الوصل واللبوء بالتاء وفي
فعل المضعف وقد يستغنى
عنها بغيرها سماعا فيحفظ
ولا يقياس عليها والى ذلك
أشار بقوله (ومن يصل
بتفعال تفعل والـفعال
فعل فاحده بما فعلا)
أي وقد يجيء مصدر تفعل
وهو لللبوء بالتاء على
تفعال بالكسر مشددا
كتملق عملاقا والقياس
تملقا كما سبق وقد يجيء
مصدر فعل المضعف على
فعال بالكسر مشددا
أيضا نحو كذب كذابا
والقياس تكذيبا وانما قال
يصل لان المصدر يوصل
بالفعل في تصرفه كما في
قولك كذب تكذيبا وعلى
هذا فصول العبارة ومن
يصل تفعالا بتفعل
فانعكس على الناظم ثم قال
(وقد يجاء بتفعال لفعل
في * تكثير فعل كتسيار)
أي وقد يجيء مصدر فعل
المضعف على تفعال بالفتح
مخففا للدلالة على الكثرة
كطوف طوافا ويسير

وبمعنى الدعاء إلا مجرد الاشتراك اللفظي وهذا لا يوجب الكسر ولا ميسر له به عند وضوح القرائن كمن قال
كفرت البذر في الأرض أي سترته على أن الزوزني في مصدره قال انه سمع ونحوه لثعلب وأنشدوا عليه من
الشعر القديم : تركت للدماء وعزف القيان * وأدمنت تصلية وابتها

وقد أوسع الكلام في إثباته الشهاب في شرح الشفاء وشفاء العليل والعناية ونحوه في طالع السرقات وان قلنا
بعدم سماعه فاستعماله جائز على رأى من يقول بصحة استعمال المصدر القياسى مطلقا وكذا على رأى سيديويه إذ لم
يستعملوا الصلى مصدر اسماعيا قول الناظم (وللعار منه) حذف الياء من العار استغناء عنها بالكسرة قبلها
على حد قوله تعالى الكبير المتعال لغير ابن كثير فهو لغة خلافناي وقوله (ربما بذلا) محل التقليل مالم يكن
مهموزا أما المهموز كسبا فالغالب فيه تفعله كما في التسييل (قول الشارح باتت تنزيا الخ) تمامة كما تنزيا شهلة
صيا. والشهلة كافي القاموس العجوز النصف العاقلة والنصف بالتحريك المتوسطة في السن (قوله فيحفظ
ولا يقياس عليه) أي خلاف ما يقتضيه قول الناظم فاحده من انه ميسر قول الناظم (ومن يصل بتفعال تفعل)
تفعل مفعول يصل وبتفعال الثاني والفعال معطوف على الثاني وفعل معطوف على المفعول الأول وفيه
العطف على معمولي عاملين مختلفي اللفظ والمعنى وفيه خلاف قاله سني وجوابه ان الفعال على تقدير حذف الجذر
أي ومن يصل تفعل بتفعال وفعال بالفعال فاحده الخ وهو جائز اجماعا (قول الشارح بالكسر مشددا) أي
بكسر أوله وتشديد نائه وزيادة الألف بعدها (قوله فانعكس) فيه نظر بل التواصل يكون من الجانبين قول
الناظم (وقد يجاء بتفعال الخ) اختلف الشراح في قياسه وعدمه وقد على الأول للتحقيق وعلى الثاني للتقليل
وما ذكره من أنه مصدر فعل المضعف هو مذهب الفراء وغيره من الكوفيين ومذهب سيديويه والبصريين
أنه مصدر لفعل الثلاثي إذا أرادوا التكثير ونحوه في القاموس قال في بغية الأمال :

وكثرت بزنة التفعال * من فصل المضعف كالتجوال

وبالثلاثي خص أهل البصرة * ذا الوزن كالوصف الذي للكثرة

فقول أبي العباس أحمد بن عبد العزيز الهلالي في إضاءة الأدموس لأعلم لصاحب القاموس سلفا في جعل
تفعال مصدر الثلاثي مما يجعل عنه فقد ذكره شراح اللامية والتسييل وعقدله سيديويه ترجمة انطرسى (قوله
على تفعال بالفتح الخ) أي وأما التفعال بالكسر فلم يأت منه مصدر إلا في التبيان والتلقاء عند جمع من أئمة اللغة
والصرف قال في الصحاح المصادر أنما تجيء على التفعال بالفتح ولم تجيء بالكسر إلا التبيان والتلقاء
واضطراب كلام القاموس في التبيان وذكر فتح تائه في لغة ضعيفة قال والتبيان ويفتح مصدر شاذ إلا أن
حكايته الفتح غير معروفة إلا على رأى من يجيز القياس مع السماع وذكر في التلقاء انه اسم مصدر ونظيره
تبيان قال محشيه والصواب انه مصدر بدليل التنظير إذ لا قائل في تبيان انه اسم مصدر والعجب منه فقد
قال سيديويه ان كلا منهما اسم مصدر ونظرهما بالنبات من أنبت وذكر في القاموس أيضا تيفاق ونحوه
في الصحاح وتبكاء في لغة ضعيفة إلا ان مقتضى كلام غيره انه بالفتح لا غير كما في إضاءة الأدموس وذكر في درة
العواض تضال وابن جماعة في شرح اللقائات تحتار وعشى القاموس عن بعضهم تمثال والشهاب في شرح الدررة
تشراب وزعم انه سمع بالوجهين ومذهب سيديويه انها كلها أسماء مصادر وقد كتبت لفت ذلك في قولي :

وكل مصدر على تفعال * بالفتح كالتسيار والتجوال

إلا مصادر أتت بالكسر * في نص كم من متقن وجبر

تبيان تلقاء كذا تضال * تبكاء تحتار كذا تمثال

تشراب تيفاق فقط نلت للرام * وكلها اسم مصدر عند الإمام

ولا يرى مصادر التفعال * تأتي بكسر أول بحال

تسيارا أو القياس تطويفا وتسييرا كما سبق ثم قال

(وقد جعلوا * ما للثلاثي فعلي مبالغة * ومن تفاعل أيضا قد يري بدلا) أي وقد جئ بمصدر الثلاثي على فعليل بكسر الفاء والعين للشدة للدلالة على المبالغة وإنما ذكر في هذا الفصل استطرادا لمشاركتة تفاعل في فعليل بالكسر مشددا كخصه به خصيصا وخصه عليه حثنا والقياس خصا وحثنا وهما من الثلاثي المضعف العدي وقد جئ بمصدر تفاعل على فعليل أيضا بدلا من التفاعل السابق نحو تراعى القوم رميا بدل تراعى القوم (وبالفعليلة افعلل قد جعلوا * (56) مستغنيا لزوما فأعرف الثلاثي) أي وقد جعلوا المصدر البدوي بالهمزة وهو افعلل كاقشعر واطمان على

فعليلة بضم الفاء وتشديد اللام الأولى كاقشعريرة والطمأنينة والقياس الاقشعرار والاطمئنان بكسر ثالثة ومد ما قبل آخره كما سبق وأشار بقوله مستغنيا لا لزوما الى أن ذلك كله إنما هو على سبيل اللزوم أي الاطراد وقوله فأعرف الثلاثي بضم الميم وانشاء جمع مثال أي أعرف المقيس منها المطرد من النائب عنه السماعي ثم عاد الى بقية مصادر الزيد فيه فقال (لفاعل اجعل فعلا أو مفاعلة) أي اجعل لفاعل وهو الرباعي الذي هو من مزيد الثلاثي بزيادة الف بين فائه وعينه فعلا بالكسر أو مفاعلة كقاتله قتالا ومقاتلة وجادله جدالا ومجادلة وظاهره أن كلامنا المصدرين مقيس وهو أيضا ظاهر الخلاصة حيث قال : لفاعل المفعال والمفاعلة . والمنقول عن سيويه أن المقيس المفاعلة

قول الناظم (وقد جعلوا . ما للثلاثي فعلي) الظاهر ان ما في كلام الناظم واقعة على المصدر فهو نكرة مفعول ثان يجعل وفعليل هو النائب عن الفاعل أي وقد جعل فعليل مصدر الثلاثي لاجل قصد المبالغة وهذا مذهب الجماعة وقد حكى في ك الانفاق عليه وهو خلاف قوله في التسهيل وقد يعنى في الكثير عن التفعيل التفعال أو الفعليل اه فجعله مصدر المضاعف وظاهر قوله وقد جعلوا انه لا ينقاس (قول الشارح كخصه به خصيصا) لم يذكر في الصحاح ولا في القاموس معنى التكثير فيهما (قوله وهما من الثلاثي المضعف) وكذا يكون من غير المضعف نحو هزمه هزيمة وحجزه حجزا وحجزى وحلفه حلفا وحلفى ومنه قول عمر لولا الخليفة لأذنت أي لولا الاجتهاد في الخلافة والاشتغال بمهماتهما لكنت مؤذنا للناس لما في الأذان من الفضل العظيم قول الناظم (ومن تفاعل أيضا قد يري بدلا) جعله فعلي بدلا من بدلا من التفاعل السابق قرينة على ان ذلك أيضا إنما يكون له عند زيادة التكثير والمبالغة وهو مذهب سيويه وصرح به ابن الحاجب في الشافية وقال في القاموس الرقا كعصيا المرعاة اه فظاهره انه لا مبالغة وإنما المراد وجود هذه الحقيقة وقوله لا لزوما معطوف على مقدر وذلك المقدر مفعول مطلق أي استغناء جواز بحيث تكون تابعة له مرة ويتبعه المصدر أخرى لاستغناء لزوم بحيث لا يؤتى له بمصدره الأصلي ثم ظاهره ان فعليلة ليس بمصدر لأن الغالب في الاستغناء به ان يكون من غير اللامم وقوله في التسهيل وفعلل فعليلة ظاهره في المصدرية قال في وهذا ليس بمذهب سيويه ولا أبي على ولا غيرها ممن قال بقولهما وإنما هما أي اقشعريرة وطمأنينة عندهم اسمان لها تين الحقيقيين ولو كانتا مصدرين للزمتها همزة الوصل لأنها تنزم المصدر كما يلزمه الف افعلل فهما من الاقشعرار والاطمئنان بمنزلة النبات من أنبت اه فكان من حق الناظم ان لا يذكره قول الناظم (لفاعل اجعل فعلا) أصل فعال فيعال بياء بعد الفاء منقلبة عن ألف فاعل لوقوعها بعد كسرة وقد نطقوا كذلك فقالوا قيتالا وضير ابا قال مج وهي لغة أهل اليمن وأطلق الناظم هنا كالحلاصة فشمل معجوز الفاء والمعتل بالواو أو بالياء فاء أو عينا أو لا ما وهو كذلك عنده الا انه حكى في التسهيل بالدور فيا فاء وياء لاستغنائهم الياء المكسورة صدرا لكنهم قالوا لا توجدياء مكسورة في أول كلمة من كلام العرب الا في ثلاثة أحرف يوم مصدر ياء و ما عامله بالأيام ويسار لغة في اليسار ضد اليمين ويعار جمع نعر وهو الجدى الذي يصاد به الأسد ولا رابع لها ومتع الكل جماعة وجعلوا ما سمع من ذلك شاذا وأجاب الشاطبي بما حاصله ان ما فاء و ياء قليل في اللغة ببناء فاعل من فعله قليل لك في ذلك قليل والفعل ليس بلازم في فاعل لاسما وهو يؤدي الى كسر الياء و ياء مكسورة في أول الكلمة نادر فليندا كله لم يستثنه الناظم ولم يعبأ به (قوله والمنقول عن سيويه المفاعلة الخ) اعترضه سي به انه ليس في كلام سيويه ما ينفي القياس عن المفعال ويرفعه النظره قول الناظم (ماعينه اعتات) مطاوع أعلت أي قبلت العين الاعلال والتأثير بأن كانت هوية قلبها الالفاظ هوية أخرى فتأثرت وانقلبت اليها فان اعتلت في نفسها أي كانت حرف علة من غير ان تتأثر بمؤثر وتقلب هويتها هوية أخرى فان المصدر على قياس الصحيح كما ذكره هذا الشارح وقوله (وتعويض بها حصلا * من المزال) جملة حالية والسوغ وقوع النكرة في أول الجملة الحالية أو تعلق الجار والمجرور بعده ومن المزال متعلق

لاطرادها نحو المياومة والياسرة مما فاء و ياء دون المفعال ثم أشار بقوله (وقلة عنها قد ناب فاجتملا) الى ان فعلة بالكسر قد تنوب في عن المفعال والمفاعلة في مصدر فاعل نحو مراه مراهية والقياس مراه ومجراة ثم أشار الى مصدر معتل العين من افعل واستفعل بينائه من الإفعال والاستفعال بقوله (ماعينه اعتلت الإفعال منه والاسم تفعال بالتا وتعويض بها حصلا * من المزال) اما الإفعال فهو مصدر الرباعي الذي هو مزيد الثلاثي بزيادة همزة القطع ولم يسبق له ذكر وكأنه لندول منه رحمه الله تعالى كأكرم اكراما هذا في الصحيح العين منه واما معتل العين منه كأعوانا وأقام فيجى أيضا المصدر منه على قياس صحيحه لكن تسقط العين في مصدره لالتقاء الساكنين لأن أصله أقوم أقواما وأعوانا على وزن أكرم اكراما فقلوا حركة حرف العلة الى الحرف الصحيح قلبها فانقلب حرف العلة ألفا لسكونه بعد فتحة فاجتمع ألفان

حذفت احدهما فصار اقاما واما فوضوا عنها تاء التأنيث فصار اقامة واعانة . واما الاستفعال فهو مصدر السداسي البدوء بهزمة
الوصل كاستخرج استخراجا وهذا في صحيح العين منه كاسبق واما معتلها كاستعان واستقام فيجىء أيضا المصدر منه على قياس الصحيح لكن
يطرأ عليه التغيير الذي ذكرناه في الأفعال فأصل استقام واستعان استقوما واستقوما واستعونا فانما قلبت عين الفعل بعد نقل حركتها
إلى ما قبلها ألنا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار استقاما واستعانا فوضوا عنها تاء التأنيث (٥٧) فصار استقامة واستعانة وظاهر لزوم

هذا التاء لكن قال في الخلاصة:

وغالبا إذا التزم .

أى وور بما حذفتها من الأفعال

فقالوا أقام اقاما وأجاب اجابا

ويكثر ذلك مع الاضافة نحو

وأوحينا اليهم فعل الخبرات

واقام الصلاة ولم يحضرنى نقل

في حذفها من الاستفعال وربما

جاء وبال مصدر منه على وزن

المصدر الصحيح لتصحيحهم

فعله نحو استحوذ استحوذا

وأعيت الماء أعيا ما والقياس

استحاذ استحاذة وانما غامة

ثم لما نهى الكلام على مصادر

المزيد فيه أتبعها بذكر المرة

منها فقال (وان تلحق بغيرها)

تبين بهامزة من الذي عملا

أى وإذا ألحقت التاء بغير

الأفعال والاستفعال المعتل

العين من نحو الاقامة

والاستقامة من سائر المصادر

المقيسة المذكورة في هذا

الفصل كان ذلك لبيان المرة

من المصدر المعمول وسماه

معمولا لأنه مفعول مطلق

وذلك كقولك في البدوء

بهزمة الوصل خماسيا أو

سداسيا استخراجا استخراجا

وانطلق الاطلاق وفي البدوء

بالتاء تدرج تدرج وفي

وكذا سائر المقيسة الحالية

عن التاء بخلاف السباعية فلا تقول طوف تطوافة وبخلاف ما فيه التاء كالفعلية في إفعل وكالمفاعلة في فاعل فانه لا يدل على المرة منها

إلا بذكر الوصف بالواحدة ولهذا قال (ومرة المصدر الذي تلازمه * بذكر واحدة تبدولن عملا) أى وإذا أردت الدلالة على المرة مما فيه

التاء ذكرت وصفه بالواحدة نحو أقام اقامة واحدة واستعان استعانة واحدة (باب المفعول والمعانيهما) أى بفتح العين

وكسرهما وهما على قسمين مقيس وشاذ وضابط المقيس أن المصدر مفتوح مطلقا إلا إذا بنى من نحو وعديس موعدا فكسور وان الطرف

في المعنى بتعويض ولا يصح تعلقه به لفظا لما فيه من الإخبار عن الوصول قبل تمامه والظاهر انه يتعلق
بأعنى مقدر أو خبر مبتدأ مقدر أى هو كائن من الزال (قول الشارح لسكونه بعد فتحة) الظاهر في
التعليل لتحريك العين في الأصل وافتتاح ما قبلها في الحال ثم هذا للنقل في الفعل ظاهر لعدم مانع للقلب
بخلاف المصدر فان فيه مانعا وهو سكون ما بعد حرف العلة الا أنهم أجروا المصدر مجرى الفعل في ذلك
(قوله حذفت احدهما الخ) ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة الزائدة فوزنه أفعله بحذف الزائد وقال
الأخفش والقراء للقلبة عن الأصل فوزنه افالة وقول الناظم من الزال قابل لها وقول الخلاصة: وألف الإفعال
واستفعال أزل الخ صريح في الأول وتظهر ثمرة الخلاف في تخفيف اسم للمفعول في نحو ساء فانك تقول
على مذهب الأخفش مسوا بإبدال همزة واوا وادغام ما قبلها في بدلها على القياس لأنه يقول باقرار واو
مفعول وحذف العين والقياس في الهمز بعد حرف زائد أن يدل من جنسه على مذهب غيره مساو بتخفيف
الواو ويانه انك لما حذفت واو مفعول بقيت الهمزة بعد حرف أصلى وقياس تخفيفها حينئذ نقل حركتها اليها
وحذفها وأما الادغام فيه فيالحل على الزائد قاله المرادى عن أبي الفتح (قوله ثم حذفت) أى الألف للقلبة
عن العين وهو صريح مذهب الأخفش والقراء (قوله وظاهر لزوم هذه التاء) أى لأنه عبر بما يقتضى الحصر
وهو الاخبار عن المعرفة بالطرف وذلك قوله الافعال منه والاستفعال بالتاء على حد الكرم في العرب فيكون
المعنى لا واحدهما إلا بالتاء (قوله لكن قال في الخلاصة الخ) أى جعل هذا الباب يلزم التاء في غالب الحال
لا في جميعه فتكون التاء على هذا جائزة الحذف في السفة لغير ضرورة وهو قول سيبويه ونقل المرادى
عن ابن عصفور ان ذلك موقوف على السماع وهو قول ابن مالك في التصريف من الخلاصة :

... والتاء الزم . عرض وحذفها بالنقل نادرا عرض

وقال القراء انه لا يجوز ذلك إلا إذا كانت الاضافة عوضا من التاء المرادى وظاهر كلامه ان حذفها
مع الاضافة قياسى (قوله ولم يحضرنى الخ) بل سمع ذلك في قولهم استفوه الرجل إذا اشتد أكله بعد
قلته استفاهها نقله السكودي في شرح الخلاصة (قوله وربما جاءوا بالمصدر منه على وزن الخ) هذا على قول
جمهور البصريين انه شاذ في القياس وان كان فصيحاً في الاستعمال لورود القرآن به وحكى الجوهري
عن أبي زيد انه مقيس مطرد مطلقا وقال في التسهيل هو مطرد فيما أهل ثلاثيه كاستنوق استنوقا
لا فيما استعمل قول الناظم (بذكر واحدة) لا يريد به خصوص الوصف بل دلالة الحال والاضافة
تكفى كيكنى القارى استعاذة ونشده نشدة للمرهوف (تنبيه) لم يتعرض الناظم للهيئة من هذا الفصل
وحكم في الخلاصة بشذوذه فقال : وشذخيه هيئة كالخثرة

(باب المفعول والفعل ومعانيهما)

هذا الوزن ان دل على الحدث فالراجح انه اسم مصدر كما تقدم وان دل على زمانه أو مكانه فظرف زمان
أو مكان وان دل على آله فاسم آله وذكره معانى المفعول والفعل هنا وان كان دخيلا متعين لتوقف هذا
التصريف الخاص عليه وارتباطه به وابتناؤه عليه (قوله وضابط المقيس) الصواب في الضابط ان المفعول

(٨ - بحرق) الرباعي المجرد درج درجاة وفي المضعف سلم تسليمه وفي فاعل قاتل قتالة وكذا سائر المقيسة الحالية

عن التاء بخلاف السباعية فلا تقول طوف تطوافة وبخلاف ما فيه التاء كالفعلية في إفعل وكالمفاعلة في فاعل فانه لا يدل على المرة منها
إلا بذكر الوصف بالواحدة ولهذا قال (ومرة المصدر الذي تلازمه * بذكر واحدة تبدولن عملا) أى وإذا أردت الدلالة على المرة مما فيه
التاء ذكرت وصفه بالواحدة نحو أقام اقامة واحدة واستعان استعانة واحدة (باب المفعول والمعانيهما) أى بفتح العين
وكسرهما وهما على قسمين مقيس وشاذ وضابط المقيس أن المصدر مفتوح مطلقا إلا إذا بنى من نحو وعديس موعدا فكسور وان الطرف

مفتوح ان بنى مضارعه مضموم مطلقا يخرج مخرج وهذا مخرجه أو مفتوح كذهب يذهب وهذا مذهبه ومكسور ان بنى مضارعه مكسور كضرب يضرب وهذا مضربه إلا إذا كان معتل اللام كرمى ريمى وهذا مرماه ففتوح أيضا فقوله (من ذى الثلاثة لا يفعل له اثنتان * هل المصدر أو مافيه قد عملا) أى ائت من كل فعل ثلاثى متصرف لا يكون مضارعه على وزن يفعل بالكسر بل على يفعل بالضم أو يفعل بالفعل بوزن مفعل بالفتح للدلالة على مصدره أو ظرفه الذى وقع فيه الفعل من زمان أو مكان فيدخل فيه ما مضارعه مضموم نحو كرم يكرم ونصر ينصر (٥٨) وما مضارعه مفتوح نحو فرح يفرح وذهب يذهب فالمصدر من نحو كرم يكرم مكروما

إذا أريد به المصدر فهو بالفتح مطلقا إلا إذا كان واوى الفاء صحيح اللام فكسور وإذا أريد به الظرف ففتوح أيضا إلا إذا كان من المضاعف اللازم أو بما اشتهر بالكسروا أو واوى الفاء فكسور قول الناظم (من ذى الثلاثة لا يفعل له الخ) لاناوية للجنس ويفعل اسمها وله خبرها وأدغم لام الفعل فى لام له على حد قراءة أبى عمرو البصرى سيجعل لهم الرحمن وداو هو من الادغام الكبير كما تقدم فى خلبس (قول الشارح وما مضارعه مفتوح) انظر إذا كان ذا وجهين كسب ونعم هل يجرى على حكم القياس ولا يتعين الكسر لشذوذه وهذا الجارى على ذكر النصف المحسبة فيما شذو ويجوز فيه الوجهان ويجرى على حكم المضارع وحينئذ فلا شذو فيه (قوله سواء أريد به المصدر الخ) اعترض بأن الحكم فى الثلاثة مستفاد من التشبيه لامن الاطلاق والذى فسره به بنى وسى هو أن مضارعه لا فرق فيه بين أن يكون مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها كسعى ومدعى ومرمى من سعى ودعى ورمى وفيه ان المفتوح العين والمضمومها تقدم الكلام عليهما والكلام هنا إنما هو فى مكسور العين فلا معنى لادراجهما فى الاطلاق ولا يتناول هذا والظاهر تفسير هذا الشارح لأن الفعل من الفعل الذى عين مضارعه مكسور لما كان تارة يفرق فيه مصدره وظرفه كسبأتى وتارة لا حسن أن يفسر الاطلاق بذلك وان كان مستفاد من التشبيه ولا يتناول هذا الاطلاق كون فائه صحيحة أو واو للتأيدى إلى التكرار مع قوله ولا يؤثر الخ قول الناظم (وإذا الفا كان واوا) هذا فى قوة الاستثناء مما تقدم وظاهره ولو مضاعفا كوده وفيه نظر بل يجب فتحه كراهية جعل الكسرة على الواو كما فى المغرب (قول الشارح وشمل اطلاقه نحو وجل) يعنى بالنظر إلى أكثر العرب فانهم يلتزمون فى الفعل منه الكسر مع أن مضارعه مفتوح إذ هو من باب تمب (قوله لكن خصه بدر الدين بنحو وعد) أى للاحتراز من الفعل من مفتوح العين فى المضارع فانه بالفتح عنده على لغة الأقل وقيدته فى الاصحاح بالمصدر قال وأما الزمان والمكان فبالكسر ليس إلا كذا عند المرادى وظاهر الكتاب الاطلاق وأما الفعل من المضارع المضموم الواوى الفاء كوضى فلم يحفظ فيه شىء وظاهر اطلاقهم الكسر قول الناظم (ولا يؤثر كون الواو فاء الخ) إنما غلب موجب الفتح وهو اعتلال اللام على موجب الكسر وهو كون الفاء واوا لأن العلة فى المفتوح لفظية وهى الفرار من الكسرة قبل الياء وقوع الاعراب عليها وعلة الكسرة معنوية وهى الحمل على عين المضارع واللفظى أقوى من المعنوى (قول الشارح ومعنى قوله فارع) أى ويحتمل أن يكون معناه فارع الانسان الصادق فى موالاتك ومقاربتك بالنصح ونفى الخديعة فهو على تقدير مضاف أى اربع ذا صدق الولا (قوله وإنما قصره للضرورة) نحوه فى نى وتقدم فى الفعل انه غير صحيح (قوله وسيأتى) أى فى قوله وكالصحيح وظاهره انه غير داخل هنا وفيه نظر وإنما أعادناه مافيه من الخلاف

أى كرامة وخرج مخرج مخرجا أى خروجا وفرح يفرح مفرحا أى فرحا وذهب يذهب مذهبا أى ذهابا والظرف نحو هذا مخرج زيد ومذهبه أى وقت خروجه وذهابه أى موضعه وخرج بقوله لا يفعل له نحو ضرب يضرب ووعدي وعدو باع يبيع ورمى ريمى وحن يحن فأما نحو ريمى فانه ما حق بما قبله ولهذا قال (كذلك معتل لام مطلقا) أى فان المفعل منه مفتوح مطلقا أى سواء أريد به المصدر كرمى يرمى ريمى أى ريميا أو الظرف كمنه مرمى زيد أى مكانه أو زمانه وأما نحو وعدى بعكس ما قبله ولهذا قال (وإذا * فا كان واوا بكسر مطلقا حسلا) أى وإذا كان فاء الفعل واوا فالمفعل منه بالكسر مطلقا سواء أريد به المصدر كوعد كوعد يعد موعدا أى وعدا أو الظرف كمنه موعدا زيد وشمل اطلاقه نحو وجل يوجل موجلا وقد صرح به

غيره لكن خصه بدر الدين بنحو وعدى وما كان قوله كذلك معتل لام شاملا لنحو ولى يلى وقوله وإذا الفا كان واوا مخرجه صرح (قوله بأنه على شموله الأول فقال) (ولا يؤثر كون الواو فاء إذا * ما اعتل لام كمولى فارع صدق ولا) أى بل يكون حكمه حكم ريمى من المعتل الذى ليس فاؤه واوا وقد سبق أن الفعل منه مفتوح مطلقا فتقول وفاء يقبه موقى بالفتح أى وقاية بالكسر والفتح وكذا وليه يليه مولى بالفتح أى ولاية بالفتح والكسر وولاء أيضا والولاء هو الموالاتة بالنصرة والصحة والقرابة والمجاورة لأن الولى يعنى الناصر والصاحب والقريب والجار ومعنى قوله فارع صدق ولا أى كمن حافظا لولا تلك صادق فيه وهو يفتح الواو بمدود وإنما قصره للضرورة . ثم أشار إلى الفعل من نحو ضرب يضرب وحن يحن بقوله (فى غير ذا عينه افتتح مصدره وسواء كسر) أى وفى غير ما سبق افتتح عين الفعل للدلالة على المصدر واكسرها للدلالة على مسانوه وهو الظرف والذى سبق هو ما مضارعه مضموم كمنصروك كرم أو مفتوح كذهب وفرح وكذا مكسور المضارع المعتل اللام كرمى أو الفاء كوعد وبقى منه معتل العين كباع وسيأتى بعد والمضاعف اللازم كحن والصحيح المشهور بكسرة كضرب

وهما المراد هنا فتقول في الصدر جلس مجلسا بالفتح أي جلا وسأوهذا مجلس زيد بالكسر أي موضعه أو زمانه وكذا تقول فرز يدمفر بالفتح أي فرار وهذا فرز يدم بالكسر أي وقتها أو موضعه وقد نبت في الشرح على وجه المناسبة في فتح الفعل من مفتوح الفعل المضارع ومضموم وهو كسر الظرف من مكسوره دون العتل اللام. ثم أشار إلى القسم الثاني وهو الشاذ بقوله (وشذا الذي عن ذلك اعتزلا) أي وما خرج عن الضابط السابق فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه. ثم إن الشاذ على ضربين ضرب جاء فيه مع الشذوذ والقياس أيضا وضرب جاء فيه الشذوذ فقط وقد أشار إلى الضرب الأول فقال (مظلمة مطلع الجمع محمدا * مذمة منسك مضنة البخلا * مرلة مفرق مظلة ومدب * محشر مسكن محل من نزلا * ومعجز وبتاء ثم مهلسكة * معتبة مفضل من ضع ومن وجلا * معهامن احسب وضرب وزن مفعلة * (٥٩) موقعة كل ذا وجهاء قد حملا) أي كل هذه الأوزان قد حمل الرواة عن العرب فيها الوجهين وقوله مظلمة مرفوع إما بدل من فاعل شذ أو خبر مبتدأ محذوف تقديره وهي مظلمة وما بعده معطوف عليه بتقدير العاطف وقوله معهامن احسب البيت تقديره ومع ما سبق وزن مفعلة من احسب وضرب وموقعة بالرفع بتقدير العاطف وحمل بضم الحاء والأمثلة التي ذكرها اثنان وعشرون ولم يبين الناظم رحمه الله أن المراد بها المصدر أو الظرف ليعرف وجه الشذوذ وكذا فعل في التسهيل لكن ذكر بدر الدين رحمه الله تعالى وبعض شراح التسهيل أن المراد بالمظلمة والظلمة والمحمدة والذمة ومضنة البخلا والمظلمة والمعجزة والمهلسكة والمعتبة والمحسبة المصدر وبالباقيات الظرف وفي القاموس

(قوله اثنان وعشرون) صوابه ثلاثة وعشرون وكأنه على إسقاط معجزة التاء (قوله ان المراد بالمظلمة) أشار إليها بعضهم تذيلا لكلام الناظم فقال:

مظلمة مطلع المجد معتبة * مذمة منسك مضنة البخلا مظلمة معجز مهلسكة كلها * مصادر وغير ذلك الظرف لانه لا إلا أنه عد محسبة من الظروف على رأي بدر الدين ومنسكا من الصادر وفيه نظر ولو أبدل منسكا بمحسب لكان صوابا (قوله مظلمة بالفتح والكسر) نقل الحافظ مغطاي عن القراء فيه التثنية ونحوه في التوشيح وأنكره جماعة كما قال محشي القاموس ومذهب سيديوه ان المظلمة بالكسر اسم مصدر وليس مصدرا حتى يعد من جملة شواذه قال والمظلمة بهذه المترلة يعني اتيانها بالفتح والكسر انما هو اسم ما أخذ منك ولم ترد مصدرا ولا موضع الفعل ونحوه في الصحاح والقاموس فالصدر عندهم على القياس بالفتح ليس إلا وبهذا تعلم ما في كلام محشي القاموس من التحامل (قوله ومثله الصدر من ضن) أي مثله في كون الفتح فيه هو القياس وضن بالضاد الساقطه فسره بيجل للاحتراز من ظن بالمشالة بمعنى حسب فانه لم يسمع فيه إلا الكسر (قوله لانها كحن يحن) يعني في لغة وفي لغة أخرى من باب فرح وهو الأشهر في ضن قال:

مهلا أعادل قد جربت من خلقي * إني أجود لأقوام وان ضنونا

وقول القاموس ضن ضن بضن وفتح الضاد كالصريح في فتح الضاد ضارح ضن بضن الفتوح ولا وجه له إلا حذف حلق فيه وانما سمع في الكسور العين في الماضي قاله محشيه (قوله لأن المشهور فيها الخ) مقابله ان عجز كسمع وهلاك كنع وعتب كنعصر (قوله مضنة ومضنة) قيل لا يكون ذلك فيه إلا إذا أضيف إليه على فيقال على مضنة أي نفيس بضن به وكذا فعل في التسهيل (قوله والمعجزة تاء التأنيث) أي قول الناظم وبتاء معطوفة على حال مقدرة أي محردا من التاء أو ملتبسها (قوله وهلك) كان من حقه أن يؤخره إلى الألفاظ التي جاءت مثله لحيثها على ذلك كافي التسهيل (قوله معتبة) قيده بالتاء تبعال لناظم احتراز من المعتب بدونها فانه بالفتح فقط على القياس قال الشاعر:

أخلاى لو غير الحمام أصابكم * عتبت ولكن ماعلى الدهر معتب

(قوله أي ذما الخ) أطلق الناظم في مذمة وقيدة الشارح بكونه من الذم وقيدة في التسهيل بكونه من الذمام ككتاب الحرمة وهو الصواب قال ابن الأثير الذمة بالفتح من الذم اللوم للإساءة وبالكسر من الذمة العهد والذمام الحرمة قال وقيل هي بالفتح والكسر الحق والحرمة التي يذم مضيعها (قوله أي حمدا) أي فهما بمعنى واحد وهو الذي في أصل مصنفات اللغة وفي أوائل حاشية التلويح للقناوي

ما يخالف ذلك في بعضها كما استراه ان شاء الله تعالى فمن ذلك المصدر من ظلم يظلم مظلمة ومظلمة بالفتح والكسر فالفتح قياس والكسر شاذ لما سبق أن المصدر من نحو ضرب يضرب مفتوح والظرف مكسور ومثله المصدر من ضن بالثي يضن به أي بخل ومن ضل يضل ضدا هتدي لانها كحن يحن وكذا المصدر من عجز يعجز وهلك يهلك وعتب عليه يعتب لأن المشهور فيها أنها على وزن ضرب يضرب فقالوا فيها ضن به مضنة ومضنة أي بخل وضل مضلة أي ضلالا وعجز معجزا ومعجزا أي عجزا ومثله المعجزة والمعجزة تاء التأنيث وهلك مهلسكة ومهلسكة أي هلا كما وعتب عليه معتبة ومعتبة أي عتابا فالفتح قياس والكسر فيها شاذ. ومن ذلك المصدر أيضا من طلع يطلع ودمه يذمه قالوا فيها طلع يطلع ومطاعا أي طوعا ودمه يذمه مذمة أي ذما وقياسها فتح المصدر والظرف معا لأن مضارعهما مضموم ومن ذلك المصدر أيضا من حمده محمدا وحسب يحسب قالوا فيه حمده محمدا ومحمدة أي حمدا وحسبه محسبة ومحسبة أي حسبا وقياسها أيضا فتح المصدر والظرف معا لأن مضارعهما مفتوح الأعلى لغة يحسب بالكسر ققياسها فتح المصدر وكسر الظرف وقال بدر الدين في طلع يطلع مطلعا ومطلعا بالوجهين

إذا أريد المكان قيل المطلاع بالكسر لا غير وقال في القاموس طلع مطاما ومطلعا وهما الموضع اه فنقل الوجهين في ظرفه أيضا وقال فيه أيضا حسبه محسبة ومحسبة وحسبانا بالكسر ظنه اه فجعل الوجهين في مصدره وجعلها بدر الدين في ظرفه . وأما الباقيات وهي اثنا عشر المجمع والنسك والزلة والفرق والمذب والحشر والسكن والمحل بمعنى السكن والموضع والموجل وهما المراد: بالمفعل من صنع ومن وجلا. والمضربة وهي المراد بالمفعلة من ضرب والموقعة فالمراد بها الظرف فمن ذلك الظرف من قولهم جمع بجمع والمجمع وقياسه فتح مصدره و ظرفه معا لأن مضارعه مفتوح لأن لامه حرف حلق ومثله الظرف من وضع بضع ومن وقع يقع قالوا فيه الموضع والموضع وموقعة الطائر وموقعته والقياس الفتح لأنها حا حلقين مفتوحا المضارع ومن ذلك الظرف من نسك ينسك كنصر ينصر بمعنى عبد قالوا فيه النسك والنسك وقياسه فتح مصدره و ظرفه معا ومثله الظرف من فرق يفرق كعصر ينصر أي فصل بينهما قالوا فيه المفرق والمفرق ومن حشر يحشر كنصر بمعنى جمع قالوا فيه

الحشر والحشر ومن سكن الدار يسكنها كنصر ينصر وكذا من حلها يحلها كنصر قالوا فيها المسكن والمسكن المحل والمحل وقياسهما جميعا فتح المصدر والظرف معا ومن ذلك الظرف من زل يزل كحن أي أخطأ قالوا فيه مزلة أقدام ومزلة بالكسر والفتح معا بالكسر قياس ظرفه والفتح شاذ ومثله الظرف من دب على الأرض يدب قالوا فيه مدب النمل ومدب وقياسه الكسر وقد جاء المصدر منه بالفتح لا غير على القياس وقال في القاء وس زلت مزلة بكسر الزاى أي زللا اه ومقتضاه أن المصدر من زل جاء بالكسر شاذا فيكون من الضرب الثاني فهذه اثنا عشر وعشرون فعلا جاء الوجهان في المفعل منها كما ذكره الناظم على ما في المطلاع والمحسبة

ان المحمودة بالكسر مصدر وبالفتح خصلة محمد عليها (قوله فاذا أريد المكان) يعني أو الزمان كما في قوله قيل المطلاع بالكسر لا غير على هذا كان من حق الناظم أن يذكره فيما انفرد بالكسر فقط على الشذوذ (قوله فنقل الوجهين في ظرفه أيضا) نحوه في الصحاح وحكاة في المشارق وقيل وقال السفاقي عن أبي حيان قال الكسائي ولغة يطلع بالكسر ماتت يعني مات من يقول من العرب في المضارع يطلع يطلع بالكسر وحينئذ فالظرف بالكسر قياس في المضارع الكسور وبالفتح قياس في المضارع الفتح (قوله قالوا فيه المجمع والمجمع) منه مجمع البحرين وبالفتح قرأ العامة وقرأ الضحاك وابن يسار بالكسر (قوله موقعة الطير) أي سقوطه من شبكة أو غيره ها وقيده بالطير لأن الوجهين خاصان به وأما غيره فعلى القياس (قوله والقياس الفتح) نحوه في نى وهو مبنى على ما ذهب إليه بدر الدين من حمل الواو الفاء على ما كان له فعل بالكسر دون ماله يفعل بالفتح وتقدم أنه لغة الأقل وإن أكثر العرب يلتزمون الكسر في الفعل منه مطلقا مكسورا عين المضارع أو مفتوحا وهذا على تسليم فتح عين مضارع وقع ووضع والظاهر أنها مكسورة بدليل حذف فآتهما وقبحها انما هو تخفيف كما تقدم (قوله مدب النمل) المصنف أطلق فيقال مدب الصبي والشيخ والنمل وغيره أو أكثر ما يملونه بالإضافة إلى النمل وجزم ابن يعقوب أن ذلك تقييد (قوله وقياسه بالكسر) أي لأن مضارعه بالكسر لكونه مضاعفا لازما وذكر البرماوى عن أبي حيان أن في مضارعه وجهين فيكون الفتح على أحد اللغتين (قوله من الاتقاد) انظر أى اتقاد يستنتج من كلامه إذ حاصل ما قدمه أن المطلاع فيه وجهان ظرفا كان أو مصدرا وان المزلة إذا كان مصدر آليس فيه إلا الكسر ومراد المصنف به الظرف لا المصدر الوجهان مسلمان فيه وأما المحسبة فكلا الوجهين شاذ فيها إلا إذا اعتبر نالفة بحسب كي علم كان المحسب بالكسر شاذوا إذا اعتبر نالفة بحسب بالكسر كان المحسب بالكسر أيضا شاذا (قوله وصل ماسبق بفعل أشرق) هذا الإعراب وإن كان صحيحا في نفسه إلا أنه يتحصل منه معنى لا طائل تحته والظاهر أن وصل الواو مبنى للفعل وفيه ضمير مستتر هو النائب والجملة صفة مثبتة للعطوف على مرفق ومتعلقة محذوف وباء بمفعول للملاسة والظرف حال ومعنى وصل ماسبق من القسم المنفرد بالكسر شذوذ وهو مرفق وما عطف عليه حال كونه مضاعفا لمفعول ومعنى المصاحبة الموازنة دفعا لإيهام أنه على وزن مفعلة السابق (قوله معصية الحج) منه معصية الرسول أى عصيانا ولما ان كانت علة الفتح في المعتل اللام وقوع الياء بعد كسرة مع الأعراب عليها بدت التاء في معصية وشبهها بما شذ من المعتل كى تحول بين الياء والأعراب فيكون الأعراب على التاء فتذهب العلة (قوله بمعنى رق) قيده به احتراز من أوى بمعنى

والمزلة من الاتقاد ثم أشار إلى الضرب الثاني وهو ما جاء شاذا فقط بقوله (والكسر أفرد لمرق ومعصية* ومسجد مكبرا* وأوحى الإبل* ضم من ابوا وغفرو وعذرو واحم مفعلة* ومن رزوا وعرفوا ضنق منبت وصلا* بمفعول أشرق مع أعراب واسعة ظن رجح اج* زر) أى وأفرد الكسر في المفعل من هذه الأمثلة وهى ثمانية عشر وقوله من ابوا متعلق بمفعلة وأعرابها الجر بتقدير العطف أى وللمفعل من ابوا وكذا منبت مجرور أيضا أى ولينبت وقوله وصل ماسبق بمفعول أشرق ولم يبين أن المراد منها المصدر والظرف ليظهر وجه الشذوذ وذكر بدر الدين أن المراد بالمرق والمعصية والمكبر والمفعلة من ابوا وعذرو واحم ومن زرو وأعراف وكذا من رجح المصدر والباقيات الظرف فمن ذلك المصدر من قولهم رفق به يرفق كنصر ينصر قالوا فيه رفق به مرفقا بالكسر أى رفقوا وقياسه فتح مصدره و ظرفه معا ومن ذلك المصدر من عصى بمعنى معصية وقياسه فتح مصدره و ظرفه معا لأنه معتل اللام كرمى يرمى ومثله المصدر من أوى إليه بأوى بمعنى رفق ووركن له

قالوا فيه أويت له مأوية وقياسه الفتح مطلقا كرمى رمى ومثله المصدر من كبر الرجل إذا أسن قالوا فيه كبر يكبر مكبرا والقياس فتح مصدره وظرفه معا كفرح يفرح ومثله المصدر من حمى عن كذا يحمى كرمى مرضى بمعنى أنف منه قالوا فيه حمى محمية وقياسه الفتح مطلقا وكذلك المصدر من غفرله يغفر قالوا فيه غفر يغفر مغفرة بالكسر وقياسه فتح مصدره وكسر ظرفه ومثله أيضا المصدر من عذره يعذره كضرب يضرب قالوا فيه عذره معذرة وقياسه فتح مصدره وكسر ظرفه ومثله أيضا المصدر من عرف يعرف قالوا فيه عرفه معرفة وكذا المصدر من رجع يرجع قالوا فيه رجع مرجعا وقياسه فتح الصدر وكسر الظرف ومن ذلك المصدر من رزأه رزأه كمنعه يمنعه بمعنى أصابه بصيبة ونقصه قالوا فيه رزأه مرزومة وقياسه الفتح مطلقا وأما الباقيات وهي ثمانية المسجود المأوى (٦١) والمظنة والمقبت والشرق والمغرب

والمسقط والمجزر فالمراد بها الظرف فمن ذلك الظرف من سجد يسجد كنصر ينصر قالوا فيه المسجد بالكسر وقياسه فتح مصدره وظرفه معا ومثله الظرف من ظن يظن بمعنى حسب قالوا فيه هذا مظنه كذا بالكسر أى موضعه الذى

يظن وجوده فيه ومن نبت البقل ينبت قالوا فيه المنبت ومن شرقت الشمس تشرق أى طلعت وكذا من غربت تغرب قالوا فيها المشرق والمغرب ومن سقط يسقط قالوا فيه هذه الدار مسقط رأسى وقياسه الفتح مطلقا ومن ذلك الظرف من أوت الإبل تأوى قالوا فيه أوت الإبل إلى مأواها وقياسه فتح مصدره وظرفه معا كرمى رمى رمى وهذا خاص بمأوى الإبل ولهذا قيد بها ويقال في غيرها المأوى بالفتح على القياس كذا ذكره الناظم هنا وذكر في التسهيل أن في مأوى الإبل الوجهين فجعله

ضم فان مصدره على القياس وبلاهاء وما ذكره الناظم من انفراد الكسر على الشذوذ في أوى بمعنى رق هو ما عليه أئمة الصرف وحكى في الصحاح والقاموس مأواه بالفتح على القياس انظرها (قوله كبر الرجل أى أسن الخ) قيده به احتراز من كبر ككبرم في الأجسام والعانى فان مفعل لم يسمع فيه بالكسر وما اقتضاه كلامه من التفرقة بينهما هو الصواب قال محشى القاموس ولا يجوز استعمال أحدهما في الآخر اتفاقا والعامية وكثير من الخاصة لا يفرقون بينهما فيقولون كبر بالضم فيها وفيه نظر والى التفرقة بينهما أشار الدونوسرى بقوله :

كبرت بكسر الباء في السن وارد مضارعه بالفتح لا غير يصاح
وفي الجسم والمعنى كبرت بضمها مضارعه بالضم جاء بياضاح

(قوله كرمى مرضى) نحوه في القاموس وهو صريح في أن مضارع حمى بالكسر ورد بالفتح على القياس ونقل الزيات في حاشيته على المكلائي عن بعض الشيوخ أن مضارعه لم يسمع إلا بالكسر فقط على الشذوذ لكن حكى ابن القوطية في الماضي لغة أخرى بالفتح كرمى فيكون استغنى بمضارع المفتوح عن مضارع المكسور قال حميت أنبى كرميت محبة أنفه من الضم وحمى الرجل حمية ومحبة أنفه (قوله قالوا فيه معذرة) أى العذر ومنه قالوا معذرة إلى ربك لا تتفع الذين ظلموا معذرتهم واحتراز بابه من عذر الغلام خنته فمصدره على الأصل وما ذكره من انفراد الكسر هو قول البصريين وذكره في سيويه بالفتح والضم أيضا نقله محشى القاموس (قوله مرجعا) ينبغي أن يقيد مرجع بكونه من رجع القاصر وأما المتعدى ففعل منه بالوجهين كما في القاموس وزاد مرجعة بالباء (قوله أصابه بصيبة) الذى في الجوهرى والسماعى أصاب منه خيرا (قوله المسجد بالكسر) قيده أبو عبيدة القاسم بن سلام بموضع السجود من الجهة ونحوه في التسهيل وحكى في الصحاح عن الفراء الفتح فيه أيضا ومذهب سيويه أن المسجد بالكسر اسم للبيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد وبالفتح موضع السجود ونحوه لابن بري في كتاب الفروق قاله محشى القاموس (قوله قالوا فيه المشرق) حكى في المصباح فيها أيضا الفتح في لغة (قوله مسقط رأسى) حكى في القاموس فيها الفتح أيضا فهو من الضرب الأول كالذين قبله (فائدة) استعمل الناظم عروض قوله بفعل الخ تماما أعنى غير محبون وهو نادر جدا عسر محرجه عند العروضين وينبئ للمولد اجتنابه قول الناظم (ومن أرب الخ) عطف على أقدر بإظهار حرف الإضافة للتأكيد (قول الشارح كضرب) هذا أشهر لغات وزاد في القاموس كنصر وفرح وبق عليه قدر كورث حكاة غير واحد (قوله أى قدرة) يعنى بالضم بمعنى القوة قال الجوهرى وأما من القضاء والقدر فالمقدرة بالفتح لا غير قال الهدلى :

وما يبقى على الأيام شيء فيأعجبا لمقدرة الكتاب

من الضرب الأول ومن ذلك الظرف من جزر الإبل وغيرها أى ذبحها قالوا فيه الجزر بالكسر ومقتضى الحكم بشذوذه أن مضارعه مضموم لكن وزنه في القاموس بضم يضرب ثم قال وقد يضم آتية أى مستقبله فكسر ظرفه على ما في القاموس جار على القياس في اللغة الشهورة فليس من الشاذ نعم في نسخة من التسهيل بدل الجزر للزجر بتقديم الزاى من زجر الكلب بزجره كنصر ينصر وقد قالوا فيه قد من زجر الكلب بكسر الظرف ووجه شذوذه ظاهر فهذه ثمانية عشر شذت بالكسر كما ذكره على ما في المأوى والمجزر من الانتقاد . ثم أشار إلى ما جاء مثلثا بقوله (ثم مفعلة أقدر وشرقن بمجلا * واقبر ومن أرب وثلاث أربها * كذا المهلك التثنية قد بذلا) أى صل ماسبق بمفعلة أقدر فهم معطوفة على بفعل أشرق والمراد بالمفعلة من أقدر ومن أرب المصدر وكذا المهلك وبها من أشرقن بالنون الحفظة واقبر الظرف فمن ذلك المصدر من قدر يقدر كضرب يضرب قالوا فيه مقدرة ومقدرة ومقدرة أى قدرة فالضم شاذ وكذلك

الكسر لأن قياسه فتح المصدر وكسر الظرف فالفتح على القياس وكذلك المصدر من أرب الرجل يأرب كفرح يفرح صار أربيا عاقلا قالوا فيه أرب ماربة وماربة وماربة أي أربا فالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه الفتح مطلقا والفتح بالقياس وكذلك المصدر من هلك يهلك كضرب يضرب على اللفظة المشهورة قالوا فيه هلك مهلكا ومهلكا ومهلكا أي هلا كالفهم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه فتح مصدره وكسر ظرفه والفتح على القياس وفيه لغة كفرح يفرح وعليها قياسه الفتح مطلقا ومن ذلك الظرف من شرقت الشمس تشرق كضرب يضرب قالوا فيه هذه مشرقة ومشرقة (٦٣) ومشرقة لموضع القعود فيها عند شروقها فالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه الفتح مطلقا أو من

ذلك الظرف من قبر الميت يقبره ويقبره أيضا كضرب وضرب قالوا فيه المقبرة والمقبرة والمقبرة فالضم شاذ والفتح قياس ضم عين مضارعه والكسر قياس كسرها فهذه خمسة أوزان مثلثة وبها تصير جملة الشاذ خمسة وأربعين مثالا منها خمسة منتقدة وزاد في التسهيل على الثلث المسيرة والمراد بها المصدر والمزرعة والمراد بها الظرف فيصير الضم واردا في سبعة أوزان من المفعول المثالث. ثم لما كان قوله أوليا في غير ذا عينه أفتح مصدره أو هو أكثر شاملا لحواع يسبح مع أن فيه خلافا عنه على ذلك بقوله (وكالصحيح الذي اليا عينه وعلى رأى توقف ولا تعد الذي نقلا) أي فيكون على قول الجمهور قياسه فتح المصدر وكسر الظرف فتقول مثلعا عاش يعيش معاشا للمصدر ومعيشا للظرف سواء سمع خلافا أم لا وهذا المذهب قال به جمهور النحاة وحزم به الجوهري في نحو عدة مواضع من صحاحه واختار الناظم رحمه الله تعالى في التسهيل تبعا لجماعة أن المفعول منه

(قوله أرب الرجل يأرب كفرح يفرح الخ) جعل الشارح هنا ماربة مصدر أرب كفرح وفي المصدر أرب ككرم بمعنى صار أربيا عاقلا أيضا ونحوه في تي وابن العباس وجمع بينهما ابن يعقوب وغيرهم في ذلك ما حكى عن ابن مالك من أن ماربة تطلق على العقل في نظر فقد أطبق اللغويون والصرفيون على تفسير الماربة بالحاجة وانكار أن يكون بمعنى العقل وبأن أرب بمعنى عقل إنما هو ككرم لا كفرح وحاصله الإرب بكسر الهمزة يطلق على أمرين العقل والحاجة وفيه باعتبار المعنى الثاني لغات أخر وهي الإربة بكسر الهمزة وزيادة التاء والأربة بضمها والأرب محرك والمأربة مثلث الراء والفعل من الأول كضرب ومن الثاني كفرح وماربة مصدر أرب الكسور بمعنى احتاج لا غير قال في القاموس الإرب بالكسر الدماء والعقل والحاجة كالإربة بالكسر والضم والأرب محركا والمأربة مثلث الراء وأرب أربا كضرب وأربة ككرامة عقل فهو أرب وكفرح درب واشتد واحتاجاه باختصار ومن قواعده التي ينبغي التفطن لها كما قاله محشيها إن ما يقع بعد كاف التشبيه إنما يرجع إلى المعنى الذي يليه فقط لا لكل ما سبق كأنومه كثيرون فهنا آخر معنى الإرب بالكسر الذي هو الحاجة فما بعد الكاف من الألفاظ يرجع إليها خاصة فكانه يقول الإرب بالكسر معناه الحاجة وفيه لغات أخرى الإربة الخ وفي الثل ماربة لاحقاوة يضرب لمن يتملكك لا رغبة فيك ولا اهتماما لأمرك ولكن لغرض يطلبه منك وحاجة ينالها عنك انظر زهر الأكم قول الناظم (كذالمالك) الثلاثة أيضا في مهلكة بالتاء كما تقدم عن التسهيل ومفعل بالضم في الكلام تادر حتى لم يعرفه سيبويه وشذبه ألفاظ كرم ومعدن ومالك وميسر وتاول وما كل انظر في (قول الشارح ومن ذلك الظرف من شرقت الشمس) لا يتكرر هذا مع ما قبله لأن هذا بالتاء وذلك مجرد منها وهذا مكان القعود وذلك مكان ظهورها من تحت الأرض قول الناظم (وكالصحيح الذي اليا عينه) هذه المسألة فيها أقوال ثلاثة أشار لها في التسهيل بقوله وما عينه ياء في ذلك كغيره أو غير فيه أو موقوف على السماع وهو الأولى وترك هذا القول بالتحخير وهل هو جار في المصدر والزمان والمكان كما نقله في المصباح عن يعقوب وابن القوطية ونقله الهاميني عن صاحب اللباب بمعنى أن الناطق مخير إن شاء فتح المعاني الثلاثة وإن شاء كسروا إن شاء فصل أوفى المصدر فقط وأما الزمان والمكان فليس فيهما إلا الكسر كما قاله أبو حيان في شرح التسهيل وتبعه جماعة انظر ذلك (قول الشارح فيكون على قول الجمهور) قياسه فتح المصدر قال في ك لكن قوله تعالى: فان له معيشة ضنكنا وجعلنا النهار معاشا. عكس ما زعموه أي لأن المراد بالأول المصدر لا الظرف والثاني الظرف لا المصدر لأنه ليس المراد جعل النهار نفس العيش وإنما المراد جعله زمان عيش وأجيب عن الثاني بأنه مصدر وفي الكلام مبالغة بجعل النهار نفس المعاش فلا يضيئه الإنسان بالنوم واللعب بل يعمل فيه لآخرته أو دنياه والله در الوالد إذ قال: العمر أغلا بضاعة فاصرفه في الله طاعة واربا بنفسك أنت تكون ممن أضعاه

(قوله وحاضن محيضا) فسر الحويض في قوله تعالى: ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء

موقوف على السماع وهو معنى قوله: وعلى رأى توقف ولا تعد الذي نقلا. فما سمع منه مفتوحا لم يخترع له ظرف في مكسور وما سمع مكسورا لم يخترع له مصدر مفتوح وقد نهيت في الشرح على أني تتبعت مواده فأوردت معظمها فيه ووجدت بناء المفعول منه ماورد مكسورا كجاء محيىء محيئا وشاب رأسه مشييا وغاب عنه معنييا ويات مبيتا وزاده مزيدا وسار مسيرا و صار مصيرا وحاضن محيضا وباعه مبيعا وقال مقبلا أي قبولة فهذه عشرة انفردت بالكسر ومنه ما جاء بالوجهين كهاب اللتاع معييا ومعابا أي صار ذا عيب وعاش معاشا ومعيشا وحاص عنه محاصا ومحيصا وكال الطعام مكالا ومكبيلا ومال يميل بمالا وميلا فهذه خمسة

ولم أظفر بفتوح لم يشار كه الكسور وباقي الواو لم يسمع بناء الفعل منها الافتوح ولا مكسور او مقتضى مذهب الجمهور أن يصاغ الفعل منها مفتوحا للمصدر مكسورا للظرف فيقال مثلاً طاب يطيب مطابا للمصدر ومطيباً للظرف ومقتضى ما اختاره في التسهيل أن لا يفتح له بناء الفعل إلا بسباع ومقتضى قاعدة العربية من حيث إن المعول فيها على الاستقراء وهو الذي أراه أن يجعل الفعل منه مكسوراً مطلقاً سواء أريد به المصدر أو الظرف لما قدمته من أني لم أظفر بما انفرد بالفتح وظفرت بعشرة أوزان انفردت بالكسر وخمسة مشاركاً ولأن القاعدة أنهم يفرقون بين ذوات الياء وذوات الواو والفعل من ذوات الواو مفتوح مطلقاً للمصدر والظرف كالماء والتاب والعاو والمزارو والمغاز والله تعالى أعلم ثم أشار إلى بناء المصدر اللمحي والظرف من كل فعل زائد على الثلاثة بقوله (وكاسم مفعول غير ذي الثلاثة صنع منه للمفعول (٦٣) أو مفعول جملاً) أي ويصاغ غير الثلاثي رباعياً كان أو خماسياً أو

في الحيض بالمصدر أي الحيض وبالظرفية الزمانية أي زمانه ولا بد فيهما من تقدير مضاف أي فاعتز لو اوطء النساء وإلا أدى إلى الاعتزال مطلقاً قال في والظاهر أن هذا الكلام جرى في عرف الاستعمال مراداً به ما هو مقصود من النساء فلا حذف ولا إجمال وفسره ابن عباس والحسن بموضع الدم فيكون ظرف مكان (فان قيل) المحل نفسه ليس أذى (قلنا) هو عندهما من قبيل إطلاق المحل وإرادة الحال مجازاً أمر سلا إذ الدم أذى وفيه مبالغة بأن ينسب عن ذلك المحل بكل وجه وتفسيرهما رضي الله عنهما يقتضي الاستمتاع بمدون الفرج مما تحت الإزار فنه عند القائل به من باب سد الذريعة (قوله) ولم أظفر بفتح لم يشار كه الكسور) فيه تصور بل سمع ذكر في منه المطار والشارح وغيره النال وجعله كفتح وعينه ياء قول الناظم (وكاسم مفعول) ذكر هذا هنا إنما هو على جهة التبرع لأن الترجمة معقودة لمفعول ومفعول وهما من الثلاثي قول الناظم (من اسم ما كثر) كما يصاغ مفعلة للدلالة على الكثرة يصاغ أيضاً وصفاً لما كان سبباً للكثرة الشيء من اسم ذلك الشيء كالمسواك مطهرة للفم أي سبب لكثرة طهارته (قول الشارح أي كثيرة الأفاعي) فداختلف في اشتقاق أفعي فقال أبو علي مشتقة من يافع وابن جنى مشتقة من فوعة السم أي حرارته وغيرهما من مادة الأفعوان من غير نقل ووزنه على الأول أيفع وعلى الثاني أفوع وعلى الثالث أفعال ثم نقلت فاؤه على الأول وعينه على الثاني إلى موطن لامة قول الناظم (ومفعلة) لا يريد أنه لا بد من من التاء بل يجوز التاء وعدمها لأنه فعل متصرف وصفه منه فيجريان على مذكر كما يجريان على مؤنث ثم ظاهره عدم القياس وصرح ابن يعقوب بقياسه، علل ذلك بكثرته (قول الشارح أرض مشعبة ومعقربة) بصيغة اسم المفعول فيها وهي رواية سيويوه وحكي أستاذة أبو يزيد الكسور بصيغة اسم الفاعل واقتصر عليه في الصحاح والمصباح وأطلق في القاموس فشمع اللغتين واعترضه محشيه في بأنه تقصير في الضبط وإيقاع في الوهم قائلاً وهو بكسر الهمزة والراء على صيغة اسم الفاعل واستدل على ذلك بكلام الصحاح والمصباح وفيه نظر بل أطلق ليعم اللغتين على أن الدماميني قال في شرح التسهيل ينبغي أن يقرأ بالفتح فان سيويوه أثبت من غيره وان كان أبو يزيد أستاذة حكى الكسور لأن سيويوه أصدق وقد أشار إلى اللغتين في مبلغ الآمال بقوله :

حكى الثقات عنهم مشعبة * بصيغة المفعول مع معقربة * بوزنه أيضاً بالكسر أي

(تنبيه) سمع أيضاً أرض معقربة كمرحلة وهو شاذ من وجهين صوغه من غير الثلاثي واسقاط بعض الأصول لغير علة والحق كما قال الدماميني ان قولهم معقربة من العقر الذي هو الجرح لأن الأرض التي تكون فيها العقارب يكثر فيها العقر قول الناظم (فصل) (كفعل) عقد هذا الفصل لأسماء الآلة وهي أسماء اشتقت من فصل لما يستعان به في ذلك الفعل ثم إنها أسماء عين ليست صفة ولا مصدراً ولا ظرفاً بمنزلة السوط والعصا وان كان منها ظرفاً كالحلب فانه وعاء وقوع الحليب من

سداسياً للدلالة على مصدره اللمحي أو ظرفه اللذين صيغ لهما الفعل والمفعول من الثلاثي ووزن اسم الفعل من ذلك الفعل فتقول أفتت مقاماً بضم الميم أي أقامة وهذا مقام زيد أي مكانه أو زمانه وكذا انطلقت منطلقاً أي انطلقاً وهذا منطلق زيد أي موضعه أو وقته .

(فصل في بناء المفعلة) وصفاً للمكان (للدلالة على

الكثرة) (من اسم ما كثر اسم الأرض مفعلة * كمثل مسبعة) أي وتصاغ المفعلة بفتح الميم والعين من اسم ما كثر من أسماء الأعيان وصفاً للأرض التي كثر فيها ذلك كقولهم أرض مسبعة ومأسدة أي كثيرة السباع والأسد وليس لهذا البناء مادة فعل أصلية ولا

يصاغ إلا من اسم ثلاثي الأصول كسبع وأسد أو من زائد وأصله ثلاثة بعد حذف زائد وهو معنى قوله (والزائد) اختزلاً من ذي المزيد كقناة

أي كأرض مفعلة أي كثيرة الأفاعي ومقتاة أي كثيرة التشاءور وما صاغوا من ذلك فلارباعياً فقالوا أسبعت الأرض فهي مسبعة بوزن اسم الفاعل وأعشبت فهي مشعبة وهو معنى قوله (ومفعلة) وأفعلت عنهم في ذلك احتمالاً) ويتمتع صوغ هذا الوزن من اسم رباعي الأصول الأنادرا وهو معنى قوله (غير الثلاثي من ذا الوضع متمتع * وربما جاء منه نادر قبلاً) أي فلا يصاغ من نحو ضفدع وسفرجل إلا ما حكاه سيويوه من قولهم أرض مشعبة ومعقربة أي كثيرة الثعالب والعقارب والله تعالى أعلم . (فصل في بناء الآلة) التي يعمل بها (كفعل) وكفعل ومفعلة * من الثلاثي (من اسم ما به عملاً) أي ويصاغ من الفعل الثلاثي اسم آلة الفعل التي يعمل بها على وزن مفعول ومفعول ومفعلة بكسر الليم وفتح العين في الثلاثة كالحلب والقدح والمسبحة والمسجدة والمصباح والمفتاح وهذا هو القياس وشذ من ذلك أوزان أشار إليها بقوله

(شد الدق ومسقط ومكحلة * ومدهن منصل وآت من نخلا) أي هذه الأوزان شذت بالضم وهي ستة . الأول للدق وهي الآلة التي يدق بها . الثاني المسقط وهو الإناء الذي يجعل فيه السعوط بالفتح وهو الدواء الذي يصب في الأنف . الثالث المكحلة وهو الإناء الذي يجعل الكحل فيه وأما الكحل والكحال بالكسر على القياس فهو الليل الذي يكتحل به . الرابع المدهن وهو الإناء الذي يجعل فيه الدهن . الخامس المنصل وهو من أسماء السيف . السادس المنخل وهو ما ينخل به الدقيق ثم إن لزوم الضم في هذه إناؤها إذا أطلق الاسم عليهن تشبيهاً لهن بأسماء الأعيان وأما إذا قصد بهن الاشتقاق مما عمل بها فإنه يجوز فيهن مراعاة القياس وهو المراد بقوله (ومن نوى عملاً بهن جاز له * فيهن كسر ولم يعبأ بمن عدلاً) أي فيجوز أن يقال دقته بالدق ونخلته بالمنخل بكسر الميم وهذه المسألة من زيادتها على التسهيل ومعنى يعبأ لم يبال بمن عدلاً بالدال المعجمة أي بمن لامة وقد نهيت في الشرح على أنه زاد في التسهيل المحرصة وهو الإناء الذي يجعل فيه الحرض بضم تين وهو الأشنان ولكن (٦٤) لم يذكر فيها الجوهرى وصاحب القاموس إلا القياس والله أعلم . (وقد وفت بما قدرتمت منها * فالحمد لله إذ مارته كمال) أي

وقد وفت بما قد وعدت به من النظم المحيط بالمهم من هذا العلم منتها أي بالآلية النهائية فيه وذلك فضل من الله مقتض للحمد فالحمد لله على كماله وميم كمل مثناة (ثم الصلاة وتسليم يقارنها * على الرسول الكريم الخاتم الرسلا) أي ثم بعد حمد الله الصلاة والتسليم المقارن لها على الرسول إلى الخلق أجمعين وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الكريم المنزلة عند الله تعالى الخاتم النبيين عليهم الصلاة والسلام أجمعين ففتح نظمهم بالحمد لله كما بدأ بهما (وآله الغر والصحب الكرام ومن *

الضرع فإنه لم يقصد إليه من هذه الجهة ولكن من جهة الاستعانة به فلذا عد الآلة فلوأريد المعنى السابق فتح أوله ثم الناظم ذكر مفعلة القرون بالهاء مع المجرد فظاهاً أنها مستوية في القياس عنده وحكى الجار برذى الخلاف في اقتباس القرون ولم يذكر مفعالاً لأنه غير مطرد كما قال أبو حيان والدماميني وقوله (شد الدق) الظاهر أن هذه الألفاظ الست ليست من قبيل أسماء الآلة وإناهاى أوعية كالزود وهو مذهب سيويه وذلك أن كلاً منها اسم لمعنى فالمدهن اسم لوعاء الدهن جعل فيه أملاً ولو جعل الدهن في غيره ماسمى ذلك الغير مدهناً كالبطة تسمى بهذا الاسم ولو لم يجعل فيها الزيت ولو جعل الزيت في غيرها ماسمى بذلك وكذلك في جميعها بخلاف الضرب اسم آلة الضرب فاتها تطلق على السوط والعصا وكل ما يضرب به حالة التلبس بالفعل أو بعده كان معداً له كالسوط والدرّة وأولا (قول الشارح بالضم) أي في أولها ونالها (قوله وهي الآلة التي يدق بها) نحوه في القاموس والصحاح وهو على هذا اسم آلة حقيقة قال تى وعاء يدق فيه فإن عني به ما يجعل به الدق فكونه اسم آلة ظاهر وإن عني ما يقع فيه الدق فهو ظرف للدق إلا أن الظرف قد يعد آلة كما تقدم إذ لولاها ما حصل الدق (قوله الليل) أي الرود (قوله تشبيهاً لهن بأسماء الأعيان) أي الغير المشتقة نحوه هذه مكحلة ومقص واشترت مكحلة ومنخلا (قوله وأما إذا قصد بهن الاشتقاق) أي بأن علفت بالفعل الذي اشتقت منه نحوه نخلته بالمنخل والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب . (قال مقيد) العبد الفقير إلى رحمة مولاه ، الوجل من سوء ما جنت يدها ، محمد الطالب بن حمدون بن عبد الرحمن بن الحاج السلى النجار القاسمى الدار : كان الفراغ من تسويده صبيحة يوم الخميس منتصف ربيع الأول النبوى الأزهر ، سنة تسع وأربعين ومائتين وألف ، وأسأله سبحانه أن يتحم لنا بالحسنى ، ويحطنا من أهل القم الأسنى ، بجاه خاتم النبيين وخاتمهم صلى الله عليه وسلم وعلى آله صلاة لاتمام لها إلى يوم البعث والنشور ، انتهى وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

إياهم في سبيل المكرمات تلا) أي والصلاة أياضاً مع التسليم بالتبعية على آله الغر جمع أغر وهو السيد المقدم وغرة كل شيء أوله وخياره وعلى صحبه الكرام المنزلة عند الله تعالى وضد الكريم هنا المهين بفتح الميم ومنه: ومن يهن الله فما له من مكرم * ومن يكرم الله فما له من مهين وعلى من تبعهم في سبيل المكرمات جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الكرم وما تعظم به المنزلة عند الله تعالى فإن أكرمكم عند الله أتقاكم ويدخل في ذلك من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين (وأسأل الله من أثواب رحمته * ستراً جميلاً على الزلات مشتملاً) الأثواب جمع ثوب وهو استعارة والستر بكسر السين الثوب الساتر وبالفتح المصدر والاشتمال على الشيء الإحاطة به من جميع جهاته وكأنه قال أسأل الله المغفرة لدنوني لأن المغفرة الستة بفتح السين (وأن يبستر لى سعيماً أكون به * مستبشراً جذلاً لا بأسراً وجلاً) أي أسأله المغفرة لما مضى وأن يبستر فيما يأتى من عمري سعيماً أي عملاً صالحاً أكون به يوم القيامة من الوجوه المسفرة الضاحكة المستبشرة الراضية لسعيها لا من الوجوه الباسرة والباسر الكالح والجذل الفرح والوجل الخائف نسأل الله تعالى أن يحقق له ما رجاه وأن يؤمنه بما يحشاه منه وكرمه آمين وإيانامه والمسلمين أجمعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين